الدبلوماسية الثقافية

د. محمد بن نويمي

الطبعة الثانية

الدبلوماسية الثقافية

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.



الدبلوماسية الثقافية

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة الثانية – 2025م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة – قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2025/546
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173226

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة عامة		9

الفصل الأول: مدخل إلى الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	مفهوم الدبلوماسية الثقافية	15
المبحث الثاني	العلاقة بين الدبلوماسية والثقافة	19
المبحث الثالث	نشأة وتطور الدبلوماسية الثقافية	22
المبحث الرابع	تفاعل الدبلوماسية الثقافية مع أنماط الدبلوماسية الأخرى	26

الفصل الثاني: محددات وخصائص وأهمية الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	محددات الدبلوماسية الثقافية	35
المبحث الثاني	خصائص الدبلوماسية الثقافية	42
المبحث الثالث	أهمية الدبلوماسية الثقافية	49

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية في الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	القوة الناعمة	57
المبحث الثاني	الحوار الثقافي	60
المبحث الثالث	العولمة الثقافية	63
المبحث الرابع	الهوية الثقافية	66
المبحث الخامس	الثقافات المتعددة	69

الفصل الرابع: النظريات الفكرية في الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	النظرية الواقعية في الدبلوماسية الثقافية	75
المبحث الثاني	النظرية الليبرالية في الدبلوماسية الثقافية	77
المبحث الثالث	النظرية المثالية في الدبلوماسية الثقافية	79
المبحث الرابع	النظرية البنائية في الدبلوماسية الثقافية	83
المبحث الخامس	النظرية النقدية في الدبلوماسية الثقافية	85
المبحث السادس	النظرية ما بعد الكولونيالية في الدبلوماسية الثقافية	88

الفصل الخامس: الفاعلون في الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	المؤسسات الرسمية	95
المبحث الثاني	منظمات المجتمع المدني	100
المبحث الثالث	القطاع الخاص	105
المبحث الرابع	الجامعات والمراكز البحثية	110
المبحث الخامس	الأفراد	114
المبحث السادس	المنظمات الدولية – اليونسكو	118
المبحث السابع	الشركات متعددة الجنسيات	122

الفصل السادس: أدوات ووسائل الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	الفعاليات والمهرجانات	131
المبحث الثاني	المعاهد والمراكز الثقافية	136
المبحث الثالث	التبادل الأكاديمي والمنح	141
المبحث الرابع	الإعلام والتواصل الرقمي	147

الفصل السابع: تحديات الدبلوماسية الثقافية		
المبحث الأول	التحديات الاقتصادية	155
المبحث الثاني	التحديات السياسية	160
المبحث الثالث	التحديات الاجتماعية	164
المبحث الرابع	التحديات التكنولوجية	168
المبحث الخامس	التحديات الثقافية	172
المبحث السادس	التحديات الأمنية	176
المبحث السابع	التحديات الدولية	180

الفصل الثامن: الدبلوماسية الثقافية في العلاقات الدولية		
المبحث الأول	توظيف الثقافة في السياسة الخارجية	187
المبحث الثاني	التأثير الثقافي في إطار العلاقات الدولية	191
المبحث الثالث	الثقافة في دعم التعاون الدولي	194
المبحث الرابع	الثقافة في بناء السلام والحد من النزاعات	198

قائمة المراجع	205

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة العلاقات الدولية، إذ لم تعد الدبلوماسية حكرًا على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل برزت الثقافة كأداة استراتيجية في بناء الصورة الذهنية للدول وتعزيز حضورها في الساحة العالمية، وفي هذا السياق، أصبحت الدبلوماسية الثقافية إحدى أبرز تجليات القوة الناعمة، حيث توظفها الدول للتأثير في الرأي العام والشعوب، خارج القنوات الرسمية التقليدية، ما يجعلها مجالاً خصبًا للبحث والتحليل والممارسة.

وعلى الرغم من تنامي حضور الدبلوماسية الثقافية في المشهد الدولي، فإن تأصيلها النظري – في تقديري – لا يزال بحاجة إلى مزيد من التعمق، خاصة في السياق العربي، الذي يقف عند مفترق طرق بين تحديات الهوية والمكانة الحضارية من جهة، وفرص واعدة مستندة إلى رصيد ثقافي وتاريخي ثري من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق، أرى أن تطوير دبلوماسية ثقافية عربية ليس ترفًا فكريًا، بل يشكل ضرورة استراتيجية لإعادة بناء الدور العربي في النظام الدولي.

لذا، تكمن أهمية دراسة الدبلوماسية الثقافية في قدرتها على بناء الجسور بين الشعوب، وتجاوز الحواجز الأيديولوجية والسياسية، بما يسهم في تحقيق التفاهم المشترك، وتعزيز السلام، ودعم التعاون الدولي، فضلاً عن دورها في مواجهة التحديات الدولية، مثل: التطرف والهجرة وتغير المناخ، كما تُمثل الدبلوماسية الثقافية أداة ذكية لترويج الهوية الوطنية، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول عبر وسائل ناعمة.

وينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، حيث يبدأ الفصل الأول بتأطير مفهوم

الدبلوماسية الثقافية وعلاقتها بالدبلوماسية التقليدية، ثم يُناقش الفصل الثاني محدداتها وخصائصها وأهميتها. أما الفصل الثالث، فيعرض أبرز المفاهيم المتصلة بها كالقوة الناعمة، والحوار الثقافي، والعولمة الثقافية، والهوية، والتعددية الثقافية، بينما يقدّم الفصل الرابع النظريات الفكرية التي شكّلت الإطار النظري لهذا الحقل، ويركز الفصل الخامس على أبرز الفاعلين في هذا المجال، من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى الأفراد والمنظمات الدولية.

كما يُفرد الفصل السادس حيزًا لعرض الأدوات والوسائل، من الإعلام والمراكز الثقافية، مرورًا بالتبادل الأكاديمي والمهرجانات، ووصولاً إلى المحتوى الرقمي، ويتناول الفصل السابع أبرز التحديات التي تعترض هذه الممارسة، في أبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية. أما الفصل الثامن، فيُحلل موقع الدبلوماسية الثقافية ضمن العلاقات الدولية المعاصرة من حيث التأثير، وصناعة السلام، وتعزيز التعاون الدولي.

هذا الكتاب لا يسعى - في تصوري - إلى تناول الدبلوماسية الثقافية بوصفها امتدادًا للسياسات الخارجية فحسب، بل يُعيد الاعتبار للثقافة بوصفها فاعلاً أصيلاً في العلاقات الدولية، ويطرح مقاربة جديدة تُوازن بين العمق الثقافي والفعالية السياسية، في عالم يتسم بالتعقيد والتغيّر، إذ لم تعد الثقافة ترفًا، بل ضرورة استراتيجية تستوجب أدوات ناعمة ورؤى متكاملة.

والله ولي التوفيق،

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى الدبلوماسية الثقافية

تمثل الدبلوماسية الثقافية إحدى أبرز تجليات القوة الناعمة في عالم اليوم، حيث لم تَعُد الثقافة حبيسة المجال الداخلي أو مجرّد مكوّن من مكوّنات الهوية الوطنية، بل تحولت إلى أداة استراتيجية فاعلة في التأثير الخارجي وصياغة الصورة الذهنية للدول، وفي هذا السياق، تُشكّل الدبلوماسية الثقافية أساسًا مهمًا لفهم تحولات القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، وما تفرضه من أدوات غير تقليدية للتأثير والتواصل، وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الفصل أربعة مباحث رئيسة تسعى إلى تقديم مدخل تأسيسي لمفهوم الدبلوماسية الثقافية، من خلال الوقوف على تعريفاتها المتعددة، وتحليل العلاقة الجدلية بين الثقافة والدبلوماسية، واستعراض تطورها التاريخي عبر العصور، وصولاً إلى تفاعلها وتكاملها مع الأشكال الأخرى للدبلوماسية الحديثة.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الثقافية

اكتسب مفهوم الدبلوماسية الثقافية أهمية متزايدة في ظل العولمة وازدياد التداخل بين المجتمعات، الأمر الذي يجعل الثقافة وسيلة رئيسة لتعزيز التبادل الفكري والتواصل الحضاري، كما تلعب الدبلوماسية الثقافية دورًا حاسمًا في مد جسور التواصل، ليس فقط بين الحكومات، بل بين الشعوب والمؤسسات الثقافية والمجتمع المدني، مما يسهم في خلق بيئة دولية أكثر استقرارًا قائمة على الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، وبسبب تعدد استخداماتها وأهدافها، يختلف تعريف الدبلوماسية الثقافية باختلاف الباحثين والمؤسسات المعنية بالعلاقات الدولية، وهو ما يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذا الحقل.

ونظرًا لتعدد زوايا النظر إلى الدبلوماسية الثقافية، ظهرت عدة تعريفات تعكس الفهم المتنوع لهذا المفهوم، إذ تتباين بين التركيز على التبادل الثقافي

كوسيلة لتعزيز التواصل بين الشعوب، وبين اعتبارها إحدى أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول للتأثير في الآخرين، دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية للسياسة الخارجية، كما ينظر البعض إليها من منظور استراتيجي بحت، حيث تُستخدم الثقافة كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للدول في الساحة الدولية، ويعكس هذا التنوع في التعريفات مدى تعقيد المفهوم، نظرًا لتداخل أبعاده وتشعباته، ما يجعل من الصعب وضع تعريف موحد يحظى باتفاق الجميع.

فقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الدبلوماسية الثقافية، بأنها «مجموعة من المبادرات الثقافية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعرفة، والقيم، والفنون، والتراث الثقافي» [1]، يعكس هذا التعريف رؤية تركز على الدور السلمي للثقافة في تحقيق التقارب بين الشعوب وتعزيز قيم التفاهم والحوار الدولي، كما يسلط الضوء على أهمية الحفاظ على التنوع الثقافي كعامل رئيسي في تعزيز السلام العالمي، وهنا يُبين هذا التعريف الجانب التعاوني والسلمي للمفهوم، إلا أنّه – في تقديري – يتجاوز دور الدول في توظيف الدبلوماسية الثقافية كأداة سياسية واستراتيجية لتعزيز نفوذها الدولي، مما يجعله تعريفًا مثاليًا أكثر من كونه عمليًا.

كذلك يعتبر جوزيف ناي، وهو من أبرز الباحثين الذين تناولوا مفهوم الدبلوماسية الثقافية ضمن إطار نظريته عن «القوة الناعمة"، حيث يرى «أن الدبلوماسية الثقافية جزء لا يتجزأ من القوة الناعمة للدولة، ويشير إلى أن الدول يمكنها التأثير على الآخرين، ليس فقط من خلال القوة العسكرية والاقتصادية، ولكن – أيضًا – من خلال ثقافتها وقيمها السياسية ومؤسساتها»[2]، ووفقًا لناي، فإن نشر الأفكار والقيم الثقافية يسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بطرق أكثر قبولاً وتأثيرًا من الوسائل

التقليدية، مما يعزز مكانة الدولة عالميًا دون الحاجة إلى استخدام القوة الصلبة، ورغم أهمية هذا التعريف في ربط الدبلوماسية الثقافية بالقوة الناعمة، إلا أنه يختزل المفهوم في التأثير غير المباشر فقط، متجاهلاً الدور التبادلي الذي يتيح للدول الأخرى الاستفادة من هذا النوع من الدبلوماسية بدلاً من الاكتفاء بدورها.

ميلتون كامينغز هو الآخر، عرّف الدبلوماسية الثقافية بأنها «تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وغيرها من أوجه الثقافة بين الأمم وشعوبها بهدف تعزيز التفاهم المتبادل»[3]، وهنا نلاحظ أن التعريف يركز على البعد التبادلي للدبلوماسية الثقافية، حيث لا يقتصر دورها على نشر ثقافة دولة معينة، بل يشمل - أيضًا - الاستفادة من الثقافات الأخرى، مما يخلق بيئة من التعلم المشترك والتفاعل الثقافي المتوازن، لذا يجسد هذا التعريف النظرة الإنسانية للدبلوماسية الثقافية بوصفها وسيلة للحوار بين الثقافات، لكنه في تصوري يغفل عن إمكانية استغلال التبادل الثقافي كأداة سياسية، حيث يمكن أن يكون التفاهم المتبادل مجرد واجهة لتحقيق أهداف استراتيجية للدولة صاحبة المبادرات الثقافية.

وزارة الخارجية الأمريكية، هي الأخرى، قدمت تعريفًا للدبلوماسية الثقافية بأنها «الأنشطة الثقافية التي تنفذها الدولة لتعزيز التفاهم بين الشعوب وتحسين العلاقات الدبلوماسية، من خلال برامج التبادل الثقافي والفني والأكاديمي» [4]، ويشير هذا التعريف إلى الدور الحكومي في تعزيز الدبلوماسية الثقافية من خلال برامج مثل المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي، وهو ما يعكس توجه الدول الكبرى نحو استخدام هذا المفهوم بوصفه أداة استراتيجية في سياساتها الخارجية، غير أن هذا التعريف اختزل الدور على الحكومات فقط، مستثنيًا فاعلية منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، التي تلعب دورًا رئيسًا في الدبلوماسية الثقافية دون تدخل مباشر من الدولة.

من جانب آخر، يرى بول شارتراند أن الدبلوماسية الثقافية «هي الاستخدام الاستراتيجي للثقافة من قبل الدول والمؤسسات الدولية لتعزيز التواصل وبناء الثقة وتعميق العلاقات الدولية» [5]، ويتميز هذا التعريف بتركيزه على الجانب الاستراتيجي، لكنه قد يثير التساؤل حول مدى صدق نوايا الدول عند توظيف الثقافة، حيث يمكن أن تستخدم بعض الدول الدبلوماسية الثقافية كأداة للهيمنة بدلاً من بناء الثقة المتبادلة.

بدوره عرّف نيكولاس كولوث الدبلوماسية الثقافية بأنها «نقل القيم الثقافية والمعرفية عبر التفاعل الرسمي وغير الرسمي، بهدف تحسين العلاقات الدولية وتعزيز القوة الناعمة للدولة»، مما يبرز تعدد أشكال الدبلوماسية الثقافية بين الرسمية وغير الرسمية [6]، هذا التعريف يفترض أن كل أشكال نقل القيم تهدف إلى تحسين العلاقات، وهو أمر قد لا يكون دقيقًا دائمًا، إذ قد تُوظَّف الثقافة أحيانًا لإعادة تشكيل هوية المجتمعات بطرق لا تخدم مصلحتها.

أما إدوارد سعيد فقد قدم منظورًا نقديًا لهذا المفهوم، معتبرًا أن «الدبلوماسية الثقافية ليست مجرد وسيلة للتقارب، بل قد تُستخدم لفرض رؤى ثقافية وهيمنة فكرية تخدم مصالح الدول الكبرى» [7]، وهذا يكشف البعد النقدي للدبلوماسية الثقافية، لكنه في رأيي قد يكون متشددًا في نظرته، إذ يتجاهل الفوائد الحقيقية التي يمكن أن تحققها الدبلوماسية الثقافية إذا أُديرت بطريقة متوازنة ومنصفة.

وبمقارنة التعريفات السابقة، يمكن استخلاص عدد من العناصر المشتركة التي تُعد بمثابة القواسم الأساسية لمفهوم الدبلوماسية الثقافية، وأبرزها: اعتماد التبادل الثقافي كأداة مركزية، ووجود هدف تواصلي يسعى إلى تعزيز الفهم المشترك، إلى جانب الطابع السلمي الذي يميز هذا النوع من الدبلوماسية، فضلاً عن البُعد الاستراتيجي

الذي يتجلى في توظيف الثقافة كوسيلة للتأثير غير المباشر. ومع ذلك، تكشف هذه التعريفات عن تباينات واضحة فيما بينها، خاصةً من حيث درجة التركيز على الفاعلين (الدولة، المؤسسات، الأفراد)، وتفاوت النوايا بين التقارب الثقافي والتأثير السياسي، بالإضافة إلى تنوع الأدوات المستخدمة، سواء كانت برامج تبادل أكاديمي، أو معاهد ثقافية، أو محتوى إعلامي رقمي، وهذا التعدد يُبرز الطابع المركّب للمفهوم، ويؤكد الحاجة إلى تعريف شامل يأخذ في الحسبان هذه الأبعاد المتداخلة، وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الدبلوماسية الثقافية وفقًا لرؤية المؤلف على أنها "مجموعة الممارسات والأنشطة الثقافية التي توظفها جهات دولية لتعزيز مكانتها، وتوطيد علاقاتها، وتسهيل تواصلها مع المجتمعات الأخرى من خلال التفاعل والتبادل الثقافي، مستفيدةً من أدوات القوة الناعمة في تحقيق ذلك".

تعريف الدبلوماسية الثقافية وفقًا لرؤية المؤلف
«مجموعة الممارسات والأنشطة الثقافية التي توظفها جهات دولية لتعزيز مكانتها، وتوطيد علاقاتها، وتسهيل تواصلها مع المجتمعات الأخرى من خلال التفاعل والتبادل الثقافي، مستفيدةً من أدوات القوة الناعمة في تحقيق ذلك»

المبحث الثاني: العلاقة بين الدبلوماسية والثقافة

تلعب الثقافة دورًا محوريًا في تشكيل ملامح الدبلوماسية، إذ تُعد وسيلة فعالة لتعزيز التفاهم الدولي ومد جسور التواصل بين الشعوب والدول، فهي ليست مجرد عنصر مكمل للعمل الدبلوماسي، بل تمثل إحدى ركائزه الأساسية، التي تسهم في تقريب وجهات النظر، وتعزيز الحوار، وترسيخ العلاقات بين المجتمعات المختلفة، كما أن تأثيرها يتجاوز المستوى الحكومي، ليشمل المجتمعات المدنية والمؤسسات الأكاديمية، مما يمنح الدبلوماسية بُعدًا أكثر شمولية وتأثيرًا.

وتعد الثقافة إحدى المكونات الرئيسة للهوية الوطنية، مما يجعلها عاملاً مؤثرًا في كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض، فمن خلال التبادل الثقافي والتفاعل الحضاري، تتمكن الدول عادة من تعزيز صورتها الإيجابية على الساحة الدولية، وهو ما يبرز أهمية الثقافة كأداة دبلوماسية فعالة، فمنذ العصور القديمة، استخدمت الأمم الثقافة كوسيلة لنقل قيمها وأفكارها، سواء عبر اللغة، أو التعليم، أو الأدب، وبذلك، تعد الدبلوماسية الثقافية امتدادًا طبيعيًا للتواصل الإنساني، حيث إن الانفتاح الثقافي يسهم في تقليل حدة النزاعات وتوفير أرضية مشتركة للتعاون الدولي.

كذلك تؤدي الثقافة إلى تسهيل التعاون الدبلوماسي عبر خلق بيئة أكثر تقبلاً للحوار، إذ يؤدي الفهم المتبادل للثقافات إلى الحد من احتمالات سوء الفهم في العلاقات الدولية، ولهذا، تعتمد الدبلوماسية الحديثة بشكل متزايد على الأدوات الثقافية لتعزيز العلاقات بين الدول، كما يظهر جليًا في برامج التبادل الثقافي، والمهرجانات الدولية، والمشاريع المشتركة، التي تهدف إلى بناء الثقة بين الشعوب، فعلى سبيل المثال، تلعب المنح الدراسية وتبادل الطلاب دورًا رئيسًا في تعزيز الروابط بين الدول، إذ يعود الدارسون إلى بلدانهم بعد اكتساب فهم أعمق لثقافة الدولة المستضيفة، مما يسهم في تحسين العلاقات الثنائية.

إضافة إلى ذلك، تؤثر الثقافة في توجيه السياسة الخارجية للدول، حيث لا تُبنى الدبلوماسية على المصالح السياسية والاقتصادية فحسب، بل تتأثر -أيضًا - بالعوامل الثقافية التي تحدد أنماط التفاعل الدولي، فالدول ذات الإرث الثقافي العريق تميل إلى توظيفه كأداة لتعزيز نفوذها الدبلوماسي، بينما تسعى الدول الأقل حضورًا ثقافيًا إلى بناء هويتها الثقافية لتعزيز مكانتها الدولية، كما أن استخدام الثقافة في الدبلوماسية لا يقتصر على الدول الكبرى، بل يمكن للدول الصغيرة والناشئة استثمار موروثها الثقافي

الفريد كوسيلة لتعزيز حضورها الدبلوماسي في المحافل الدولية.

ويُعد الفهم الثقافي عنصرًا أساسيًا في نجاح العمل الدبلوماسي، إذ يتطلب التفاعل مع دول ذات خلفيات ثقافية متنوعة إدراكًا عميقًا للعادات والتقاليد المحلية، فعدم مراعاة الأبعاد الثقافية قد يؤدي إلى توترات في العلاقات الدولية، مما يؤكد أهمية المعرفة الثقافية للدبلوماسيين في تعاملاتهم، ولذلك، أصبح الإعداد الثقافي جزءًا أساسيًا في تدريب الدبلوماسيين، حيث يتم تأهيلهم لفهم الخلفيات التاريخية والثقافية للدول التي يتم تعيينهم فيها، مما يسهم في تعزيز فعالية الحوار الدبلوماسي وتجنب الصدامات الثقافية.

وهنا، تبرز برامج التبادل الثقافي كأحد أكثر الأدوات الدبلوماسية تأثيرًا، حيث تسهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب وتعميق الروابط بين الدول، فمن خلال تبادل الطلاب والأكاديميين، يتم بناء جسور من الثقة والاحترام المتبادل، مما ينعكس إيجابيًا على العلاقات الدبلوماسية، كما تلعب المؤسسات الثقافية، مثل معاهد اللغات والمراكز الثقافية، دورًا محوريًا في تقديم صورة الدولة وتعزيز التفاعل الثقافي، إضافة إلى ذلك، تسهم الفعاليات الثقافية، مثل المعارض العالمية والمهرجانات، في تعزيز الوعي بالقيم الثقافية للدول.

علاوة على ذلك، تعتمد الدول على الثقافة كأداة دبلوماسية غير مباشرة، من خلال دعم المعارض، والمهرجانات، وهي وسائل في طبيعة الحال، تعزز القوة الناعمة للدولة، فالتأثير الثقافي القوي يسهم في توسيع النفوذ الدولي دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأساليب الدبلوماسية التقليدية، كما أن المؤسسات الثقافية والجامعات تلعب دورًا مهمًا في تشكيل التصورات عن الدول، حيث تساهم الأبحاث المشتركة والندوات الدولية في تعزيز التفاعل الفكري والتعاون الأكاديمي.

وبذلك، تشكل الثقافة عنصرًا جوهريًا في الدبلوماسية، حين تُفضي إلى تقريب الشعوب وتعزيز الفهم المتبادل بين الدول، ومن خلال ذلك، تحقق الدبلوماسية أهدافها بطرق أكثر فعالية واستدامة، مما يجعل العلاقة بين الثقافة والدبلوماسية تكاملية، تسهم كل منهما في دعم الأخرى لتعزيز التقارب والتعاون الدولي.

المبحث الثالث: نشأة وتطور الدبلوماسية الثقافية

رغم أن مفهوم الدبلوماسية الثقافية اكتسب زخمًا كبيرًا في العصر الحديث، فإن جذوره تعود إلى الحضارات القديمة التي استخدمت الثقافة باعتبارها وسيلة للتأثير الدبلوماسي، وعليه، يهدف هذا البحث إلى استعراض نشأة وتطور الدبلوماسية الثقافية عبر العصور المختلفة، بدءًا من العصور القديمة، مرورًا بالعصور الوسطى، والعهد الإسلامي، وصولاً إلى العصر الحديث والمعاصر.

أولاً: الدبلوماسية الثقافية في العصور القديمة

لقد مارست الحضارات القديمة، مثل الحضارات المصرية واليونانية والرومانية، أشكالاً متعددة من الدبلوماسية الثقافية، حيث كانت العمارة، والفلسفة، والتبادل العلمي، وسيلة لتعزيز الروابط بين الشعوب، فقد لجأت مصر القديمة إلى إرسال بعثات ثقافية ودينية لتعزيز علاقاتها مع الممالك المجاورة، في حين اعتمدت اليونان على نشر فلسفتها ولغتها عبر مستعمراتها [8]، ما أدى إلى انتشار الثقافة اليونانية وتأثيرها على العالم القديم. أما الإمبراطورية الرومانية، فقد اعتمدت على دمج ثقافات الشعوب التي خضعت لحكمها ضمن إطارها الحضاري، مما عزز تفاعلها الثقافي مع الآخرين وأسهم في بناء أساس متين للدبلوماسية الثقافية [9].

ونلاحظ في هذه المرحلة الدور الذي لعبته الثقافة في التأثير على الشعوب، حيث كان للتبادل الثقافي أثر مستدام على تطور المجتمعات، فقد ساعد على نقل المعرفة وتعزيز الروابط بين الحضارات المختلفة، وهنا، يمكن القول إن الدبلوماسية الثقافية في هذه الفترة لم تكن مخططة بشكل رسمي، بل جاءت نتيجة تفاعل طبيعي بين الحضارات المتجاورة.

الفترة الزمنية	الوسائل	الهدف
العصور القديمة	البعثات – الترجمة – التبادل الثقافي	التواصل الحضاري وتعزيز النفوذ

ثانيًا: الدبلوماسية الثقافية في العصور الوسطى

شهدت العصور الوسطى تغيرًا في شكل الدبلوماسية الثقافية، إذ أصبحت أكثر ارتباطًا بالعلاقات الدينية والتجارية بين الدول، فقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورًا بارزًا في نشر الثقافة والتعليم عبر إرسال بعثات تبشيرية وتعليمية إلى مختلف أرجاء أوروبا وخارجها، مما أسهم في تشكيل شبكة ثقافية واسعة، كما شهدت هذه الفترة تبادلاً ثقافيًا بين أوروبا والعالم الإسلامي من خلال الحروب الصليبية والتجارة، حيث انتقلت المعارف الإسلامية إلى أوروبا عبر ترجمة الكتب العربية إلى اللاتينية، مما أدى إلى تطور الفكر الأوروبي وبداية عصر النهضة [10].

وندرك هنا كيف كانت الدبلوماسية الثقافية في هذا العصر أداة لتعزيز السلطة الدينية والفكرية، حيث أسهمت الحروب والتجارة في تعزيز التفاعل الثقافي بين المجتمعات، ولكن غالبًا ما كان يتم ذلك في إطار الصراعات والاحتكاكات العسكرية، ومع ذلك، فإن التأثير الثقافي المتبادل كان له أثر على التطور الحضاري في أوروبا والعالم الإسلامي.

الفترة الزمنية	الوسائل	الهدف
العصور الوسطى	البعثات الدينية – الترجمة – التجارة	نشر الدين وتعزيز المعرفة

ثالثًا: الدبلوماسية الثقافية في العهد الإسلامي

برزت الدبلوماسية الثقافية في العهد الإسلامي من خلال التبادل العلمي والثقافي بين المسلمين وغيرهم من الشعوب، حيث لعبت الترجمة والتواصل الحضاري دورًا أساسيًا في نقل العلوم والمعرفة من وإلى العالم الإسلامي، فقد أسس المسلمون مراكز علمية كبيت الحكمة في بغداد، الذي استقطب علماء من مختلف الثقافات، وساعد في نقل المعارف اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية، ومن ثم إلى أوروبا، كما أسهمت الرحلات العلمية والتجارية في تعزيز التواصل الثقافي بين مختلف الحضارات، مما عزز مكانة العالم الإسلامي كجسر للحضارة والتفاعل الثقافي [11].

ونرى في هذا العهد، كيف اتسمت الدبلوماسية الثقافية بكونها أكثر انفتاحًا ومنهجية، فقد ارتبطت بالعلم والمعرفة بدلاً من الصراعات السياسية، وساهم هذا في وضع أساس متين لعصر النهضة الأوروبية، لاحقًا، حيث استفادت أوروبا من الإنتاج العلمي والفكري الإسلامي.

الفترة الزمنية	الوسائل	الهدف
العهد الإسلامي	مراكز الترجمة – التواصل العلمي	تطوير العلوم وتعزيز المعرفة

رابعًا: تطور الدبلوماسية الثقافية في العصر الحديث

مع بروز الدول القومية وتطور العلاقات الدولية، أصبحت الدبلوماسية الثقافية أداة مهمة في السياسة الخارجية، فقد اعتمدت القوى الكبرى على نشر ثقافاتها من خلال إنشاء معاهد ثقافية ومدارس أجنبية في مختلف البلدان، مثل انتشار المعاهد الفرنسية والبريطانية في المستعمرات، كما لعبت المعارض الثقافية، والبعثات التعليمية، والمنح الدراسية، دورًا أساسيًا في تعزيز التبادل الثقافي، حيث أصبحت الجامعات مراكز للتفاعل الثقافي بين الطلبة من مختلف الدول، مما أدى إلى تكريس الدبلوماسية الثقافية

كوسيلة لتحقيق النفوذ والتأثير [12].

ونستنتج من هذه المرحلة تحول الدبلوماسية الثقافية إلى أداة رسمية للسياسة الخارجية، حيث استخدمتها الدول الكبرى لتوسيع نفوذها، وكان الهدف ليس فقط نشر الثقافة؛ ولكن، أيضًا، تعزيز المصالح السياسية والاقتصادية، ما يجعل الدبلوماسية الثقافية عنصرًا من عناصر القوة الناعمة.

الفترة الزمنية	الوسائل	الهدف
العصر الحديث	المعاهد والمؤسسات التعليمية والثقافية	تعزيز النفوذ الثقافي والسياسي

خامسًا: الدبلوماسية الثقافية في العصر المعاصر

في العصر المعاصر، أصبحت الدبلوماسية الثقافية أكثر تعقيدًا وتنوعًا، حيث لم تَعُد مقتصرة على الدول، بل باتت تشمل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات غير الحكومية، فقد لعبت وسائل الإعلام والإنترنت دورًا حيويًا في نشر الثقافة وتعزيز التفاعل بين الشعوب، مما جعل الدبلوماسية الثقافية أداة فعالة في بناء الصورة الذهنية للدول وتعزيز قوتها الناعمة، كما أصبحت الفعاليات الثقافية، مثل المهرجانات والمعارض، وسيلةً لتعزيز الحوار الثقافي وتجاوز الحدود السياسية [13].

ونستشعر في هذا العصر تنوعًا في استخدام الدبلوماسية الثقافية، حيث باتت أكثر شمولاً ولم تعد حكرًا على الدول، فقد أصبحت التكنولوجيا والاتصال الرقمي تلعبان دورًا رئيسًا في تعزيز التفاعل الثقافي، ما يجعل الدبلوماسية الثقافية أكثر ديناميكية وتأثيرًا عالميًا.

الفترة الزمنية	الوسائل	الهدف
العصر المعاصر	الإعلام الرقمي، التواصل الثقافي	بناء الصورة الذهنية وتعزيز القوة الناعمة

المبحث الرابع: تفاعل الدبلوماسية الثقافية مع أنماط الدبلوماسية الأخرى

في ظل تعقيدات النظام الدولي المعاصر، لم تَعُد الدبلوماسية مقتصرة على القنوات التقليدية القائمة على المفاوضات السياسية والاتفاقيات الرسمية، بل تطورت لتشمل أدوات أكثر تنوعًا، من أبرزها الدبلوماسية الثقافية، التي تعتبر فرعًا من فروع الدبلوماسية، حيث تتداخل مع العديد من الأشكال الأخرى، مثل الدبلوماسية التقليدية، والعامة، والاقتصادية، والرقمية، والرياضية، والسياحية، والتعليمية، لذا يسعى هذا المبحث إلى استكشاف طبيعة هذه العلاقات وآلية تفاعلها، وبيان أثر الدبلوماسية الثقافية في مجالات الدبلوماسية المختلفة.

أولاً: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية التقليدية

تُعد الدبلوماسية التقليدية الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الدول، حيث تعتمد على القنوات الرسمية، مثل السفارات، والاتفاقيات الثنائية، والمفاوضات، واللقاءات السياسية، ومع ذلك، فإن نجاح هذه العلاقات لا يعتمد فقط على الدبلوماسية الرسمية، بل يستلزم بيئة ثقافية داعمة تعزز الثقة بين الدول والشعوب، وهنا تبرز الدبلوماسية الثقافية كوسيلة لبناء أسس متينة للتفاعل الدولي، حيث توفر سياقات غير رسمية يمكن من خلالها تعزيز الفهم المتبادل وتخفيف التوترات السياسية.

وتلعب التبادلات الثقافية، مثل المعارض، والمهرجانات، والبرامج الأكاديمية، دورًا محوريًا في تمهيد الطريق أمام الحوار السياسي الرسمي، فعندما يكون هناك أساس ثقافي قوي بين دولتين، يصبح التعاون السياسي أكثر سلاسة، إذ تسهم الثقافة في تحسين المناخ

السياسي وجعل التفاوض أكثر فاعلية، وعلاوة على ذلك، تُستخدم الدبلوماسية الثقافية بوصفها أداة لإصلاح العلاقات المتوترة بين الدول، حيث توفر مساحة محايدة للحوار بعيدًا عن الأطر السياسية الرسمية.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية التقليدية	- تعزيز بيئة الحوار السياسي - تسهيل عمليات التفاوض - بناء الثقة بين الدول وتقليل التوترات - تحقيق الاستقرار الدبلوماسي

ثانيًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية العامة

تركز الدبلوماسية العامة على التأثير في الرأي العام العالمي من خلال وسائل الإعلام، والمبادرات الثقافية، وتُعد الدبلوماسية الثقافية إحدى أهم أدواتها، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل تصورات الشعوب عن الدول الأخرى عبر اللغة، والأدب، والتعليم، والتراث، وتسهم الدبلوماسية الثقافية في تحسين صورة الدول عالميًا، إذ تعمل على تقديم سرديات إيجابية حول هويتها وثقافتها، مما يعزز حضورها الدولي ويزيد من تأثيرها الناعم من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية، وبرامج التبادل الأكاديمي، والمعارض.

إضافةً إلى ذلك، تلعب الدبلوماسية الثقافية دورًا محوريًا في تصحيح الصور النمطية السلبية عن الدول، إذ تتيح التفاعل المباشر بين الشعوب، مما يسهم في إزالة المفاهيم المغلوطة وتعزيز الفهم المتبادل، وهو أمر ضروري لاستدامة العلاقات الدبلوماسية.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية العامة	- تحسين صورة الدولة دوليًا - تصحيح الصور النمطية والمفاهيم المغلوطة - تعزيز التفاهم الثقافي - زيادة التأثير الناعم على الرأي العام الدولي

ثالثًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الاقتصادية

تُعتبر الدبلوماسية الاقتصادية إحدى ركائز العلاقات الدولية، حيث تهدف الدول من خلالها إلى تعزيز تجارتها وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر استراتيجيات متعددة، ومن بينها الدبلوماسية الثقافية، فالاقتصاد والثقافة مترابطان، حيث تُستخدم الثقافة عادةً بوصفها أداة لترويج المنتجات الوطنية، وجذب المستثمرين، وتعزيز القوة التنافسية للدولة.

فنشر الثقافة الوطنية يساهم في تحسين جاذبية المنتجات المحلية عالميًا، حيث يميل المستهلكون إلى تفضيل المنتجات التي تعكس أصالة ثقافية واضحة، كما تلعب الصناعات الإبداعية، دورًا في دعم الاقتصاد الوطني، إذ توفر فرص عمل جديدة وتحقق عائدات ضخمة للدول التي تستثمر في هذا المجال، إضافةً إلى ذلك، فإن الدول التي تمتلك تراثًا ثقافيًا غنيًا تستطيع استغلاله كأداة لجذب السياح والمستثمرين، حيث يسهم الاستقرار الثقافي في خلق بيئة آمنة ومُحفِّزة للأعمال.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الاقتصادية	- جذب الاستثمارات الأجنبية - تعزيز الصادرات الوطنية - دعم التجارة الثقافية - زيادة الطلب على المنتجات ذات الطابع الثقافي

رابعًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الرقمية

أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولاً كبيرًا في الدبلوماسية الثقافية، حيث تتيح وسائل التواصل الاجتماعي فرصًا غير مسبوقة لنشر الثقافة وتعزيز التفاعل بين الشعوب، ويمكن للدول عرض تراثها الثقافي عبر المعارض الافتراضية والرقمية، مما يزيد من تأثيرها الثقافي عالميًا.

وتساعد المنصات الرقمية - أيضًا - في تعزيز الحوار الثقافي بين الشعوب،

إذ توفر قنوات تفاعلية تتيح للأفراد التفاعل المباشر مع المحتوى الثقافي ومناقشته، مما يعزز الفهم المتبادل، علاوةً على ذلك، تسهم التقنيات الرقمية في تقليص الفجوة الجغرافية، حيث يمكن للفعاليات الثقافية أن تصل إلى جمهور عالمي دون الحاجة إلى التواجد المادي.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الرقمية	– توسيع مدى الوصول الثقافي عالميًا – تحسين التفاعل الثقافي عبر الإنترنت – تعزيز الروابط الثقافية بين الشعوب

خامسًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الرياضية

تُعد الرياضة أداة مهمة لتعزيز الدبلوماسية الثقافية، حيث توفر منصة للتفاعل بين الشعوب، ونقل القيم الثقافية، وتعزيز الهوية الوطنية للدول المستضيفة للفعاليات الرياضية الكبرى، فالرياضة تتجاوز كونها مجرد منافسة، بل تتجاوز ذلك، إذ تُسهم في تقريب الثقافات، وتخفيف التوترات السياسية، وتعزيز التقارب بين المجتمعات المختلفة.

وتلعب الأحداث الرياضية الدولية، مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم، دورًا رئيسًا في تسليط الضوء على التراث الثقافي للدول المستضيفة، حيث يتم دمج العروض التراثية ضمن الفعاليات الرسمية، مما يوفر فرصة فريدة لعرض الثقافة المحلية على مستوى عالمي، كما تسهم هذه الفعاليات في جذب السياح وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين صورة الدولة المستضيفة عالميًا.

إضافةً إلى ذلك، تُستخدم الرياضة كأداة دبلوماسية لتعزيز الحوار بين الدول التي تعاني من توترات سياسية، حيث توفر فرصًا للحوار غير الرسمي، مما يساعد في تحسين العلاقات الثنائية، ويعزز التفاهم بين الشعوب ويخلق روابط دبلوماسية وثقافية مستدامة.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الرياضية	- تعزيز التقارب بين الشعوب - دعم الحوار الثقافي من خلال الفعاليات الرياضية - تحسين صورة الدول المستضيفة - استخدام الرياضة كأداة لحل النزاعات وتعزيز السلام

سادسًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية السياحية

تُصنف السياحة الثقافية إحدى أهم أدوات الدبلوماسية الثقافية، حيث تلعب دورًا في تعزيز التفاعل الحضاري بين الشعوب عبر التعريف بالتراث والتقاليد والمواقع التاريخية، ويأتي ذلك من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية، وإقامة المهرجانات التراثية، ويسهم ترويج الدول لتراثها الثقافي ومعالمها التاريخية في تحسين صورتها على الساحة الدولية، حيث تُستخدم السياحة الثقافية كأداة لتعزيز القوة الناعمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط الصناعات المرتبطة بالسياحة، مثل الفندقة، والضيافة، والصناعات الإبداعية.

كما أن إدراج المواقع التراثية ضمن قائمة اليونسكو يعزز مكانة الدولة عالميًا، مما يدعم دورها في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الحوار الحضاري، علاوةً على ذلك، تُسهم السياحة الثقافية في تقليل الفجوة بين الشعوب عبر تعزيز الفهم المتبادل، حيث يوفر السفر والتفاعل المباشر بين السياح والمجتمعات المحلية فرصة لنقل صورة حقيقية عن ثقافة الدولة المضيفة بعيدًا عن الصور النمطية التي قد تروجها وسائل الإعلام، مما يعزز العلاقات الدبلوماسية ويؤدي إلى تعاون دولي أوسع.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية السياحية	- زيادة تدفق السياح الدوليين - دعم الاقتصاد المحلي - تعزيز الهوية الثقافية للدولة دوليًا - تحفيز الاهتمام بالتراث والفنون المحلية

سابعًا: التفاعل بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية التعليمية

يُعتبر التعليم أحد أهم أدوات الدبلوماسية الثقافية، حيث يُسهم في بناء جسور التواصل بين الشعوب وترسيخ الفهم المتبادل عبر التبادل الأكاديمي والمناهج التعليمية المشتركة، وتلعب الدبلوماسية التعليمية دورًا رئيسًا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، حيث يُستخدم التعليم كوسيلة لتعزيز النفوذ الثقافي والفكري، وتُعد برامج التبادل الأكاديمي، مثل المنح الدراسية والاتفاقيات البحثية الدولية، من أهم آليات الدبلوماسية التعليمية، حيث تتيح للطلاب والباحثين فرصة الاطلاع على ثقافات مختلفة، مما يسهم في تقوية الروابط بين الدول على المدى الطويل.

كما أن انتشار الجامعات العالمية والفروع الجامعية الدولية يسهم في زيادة التفاعل بين الثقافات وتعزيز الهوية الثقافية للدول المصدرة للمعرفة، علاوةً على ذلك، تلعب مراكز تعليم اللغات الأجنبية والمؤسسات الثقافية دورًا رئيسًا في نشر الثقافة الوطنية وتعزيز الصورة الإيجابية للدولة، فتدريس اللغة والتاريخ والتراث الوطني في الخارج يُعد وسيلة فعالة لتعزيز الدبلوماسية الثقافية وتحقيق التقارب الحضاري بين الأمم، مما يخلق بيئة ملائمة لتوسيع التعاون الأكاديمي والثقافي والدبلوماسي.

التفاعل	النتيجة
الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية التعليمية	- تطوير التفاهم الثقافي العالمي - توسيع التبادل الأكاديمي - تحسين فرص التعاون البحثي - بناء علاقات طويلة الأمد بين الدول عبر المؤسسات التعليمية

وعليه، توضح هذه العلاقات أن الدبلوماسية الثقافية ليست مجرد أداة لنشر الثقافة، بل تُعَدُّ عنصرًا دبلوماسيًا حيويًا يتداخل بعمق مع مختلف أشكال الدبلوماسية، فمن خلال تعزيز العلاقات الدبلوماسية التقليدية، والتأثير على الرأي العام العالمي، ودعم التبادل التجاري والاستثمارات، والاستفادة من التقنيات الرقمية، وتعزيز التقارب عبر الرياضة والسياحة والتعليم، تلعب الدبلوماسية الثقافية دورًا محوريًا كوسيلة لتعزيز الحوار والسلام والتعاون الدولي.

خاتمة الفصل الأول

بناءً على ما سبق، يُمثل هذا الفصل مدخلًا تأسيسيًا لفهم الدبلوماسية الثقافية من خلال تتبّع تطوّرها التاريخي، واستعراض مفاهيمها وتعريفاتها، وتحليل علاقتها بالثقافة والدبلوماسية وبالأشكال الأخرى للعمل الدولي، وقد أظهرت المباحث أنّ الدبلوماسية الثقافية ليست مجرّد وسيلة تكميلية، بل تُشكّل ركيزة من ركائز السياسة الخارجية المعاصرة، لما تمتلكه من قدرة على التأثير الناعم، وبناء الجسور الثقافية، وتعزيز التفاهم الدولي، ومن هذا المنطلق، يأتي الفصل التالي ليتناول المحدّدات والخصائص التي ترسم الإطار المفاهيمي والوظيفي للدبلوماسية الثقافية في السياق الدولي المعاصر.

الفصل الثاني

محددات وخصائص وأهمية الدبلوماسية الثقافية

تشكل الدبلوماسية الثقافية إطارًا مركبًا تتفاعل فيه عوامل سياسية وثقافية واقتصادية ومؤسساتية، مما يجعل فهمها وتفعيلها مرهونًا بجملة من المحددات والسياقات التي تؤثر في فاعليتها وحدودها، ولا يمكن النظر إلى هذا النمط من الدبلوماسية بوصفه نشاطًا معزولاً، بل هو ممارسة استراتيجية مشروطة بهياكل داخلية وظروف خارجية، تتنوع من دولة لأخرى بحسب قدراتها وتوجهاتها وسياساتها الثقافية، وانطلاقًا من هذا التصور، يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث يناقش المبحث الأول المحددات التي تؤطر تفعيل الدبلوماسية الثقافية، بينما يسلط المبحث الثاني الضوء على خصائصها البنيوية والوظيفية، في حين يعرض المبحث الثالث أهمية الدبلوماسية الثقافية كأداة استراتيجية.

المبحث الأول: محددات الدبلوماسية الثقافية

تُمثّل محددات الدبلوماسية الثقافية العناصر الجوهرية التي تؤثر في صياغة استراتيجياتها وتوجيه مساراتها على الصعيدين الوطني والدولي، وتنبع أهمية هذه المحددات من كونها تشكل الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدول والمنظمات في بلورة سياساتها الثقافية الخارجية، بما يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل وبناء جسور التواصل بين الشعوب، ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى ثمانية محددات رئيسة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، الإعلامية، القانونية، الأمنية، والبيئية.

أولاً: المحددات السياسية

تؤثر البيئة السياسية للدولة على فاعلية دبلوماسيتها الثقافية، حيث يمكن للنظم الديمقراطية أن توفر مساحة أكبر للحوار الثقافي والتفاعل الدولي مقارنة بالأنظمة السلطوية التي قد تفرض قيودًا على تبادل الثقافة، كما تلعب السياسة الخارجية للدولة دورًا حاسمًا في توجيه الدبلوماسية الثقافية،

سواء من خلال التعاون الثنائي أو العمل عبر المنظمات الدولية.

إضافة إلى ذلك، تؤثر الأزمات السياسية والصراعات الإقليمية على مدى قدرة الدولة على تنفيذ مبادراتها الثقافية بفاعلية، حيث تزداد أهمية الثقافة كأداة لتعزيز الاستقرار والتواصل في هذه السياقات، بيد أن النظم الديمقراطية قد تعاني من تحديات تتعلق بتمثيل كافة الفئات داخل المجتمع، فقد تركز السياسات الثقافية على ثقافة الأغلبية وتهمل في المقابل الأقليات الثقافية، مما يحد من شمولية الدبلوماسية الثقافية.

المحدد السياسي
يحدد طبيعة العلاقات الخارجية ويوجه استراتيجيات التعاون الثقافي وفقًا لمدى الاستقرار السياسي والانفتاح الدبلوماسي

ثانيًا: المحددات الاقتصادية

تُعد الميزانيات المخصصة للدبلوماسية الثقافية مؤشرًا على مدى التزام الدولة بهذا المجال، حيث تتيح الموارد المالية تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، تشمل: المراكز الثقافية، والتبادلات الأكاديمية، والمنح الدراسية، كما أن تطور الاقتصاد الثقافي، مثل: الفنون الرقمية، يسهم في تعزيز القوة الناعمة للدولة، إذ يمكن لهذه الصناعات أن تصدر ثقافة الدولة عالميًا بطريقة مؤثرة.

علاوة على ذلك، فإن التعاون الثقافي الدولي يمكن أن يجذب استثمارات اقتصادية ويسهم في تعزيز السياحة الثقافية، إلا أن هناك تحديًا رئيسًا يتمثل في عدم عدالة توزيع الموارد، حيث تهيمن الدول الكبرى صاحبة الميزانيات الضخمة على المشهد الثقافي الدولي، مما يخلق نوعًا من التفاوت في القوة الثقافية بين الدول ذات الإمكانات المحدودة.

المحدد الاقتصادي
يؤثر على مدى تنفيذ المشاريع الثقافية من خلال التمويل والاستثمار في الصناعات الإبداعية كما يسهم في جذب الاستثمارات والسياحة الثقافية

ثالثًا: المحددات الاجتماعية

تؤثر البنية الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع على كيفية تبني الدبلوماسية الثقافية، حيث تلعب معدلات التعليم، الإلمام باللغات المختلفة، ومدى الانفتاح الثقافي دورًا في تسهيل التفاعل مع الثقافات الأخرى، كما أن التعددية الثقافية داخل الدولة الواحدة قد تعزز من قدرتها على تقديم نموذج ثقافي أكثر شمولاً.

وعلى الجانب الآخر، فإن المجتمعات المنغلقة ثقافيًا قد تواجه تحديات في تفعيل دبلوماسيتها الثقافية، حيث يمكن أن يؤدي غياب الفهم المتبادل إلى مقاومة التبادل الثقافي، لذلك قد تواجه الدول التي تمتلك ثقافة محافظة تحديات في نشر ثقافتها عالميًا إذا لم تكن تتماشى مع القيم السائدة في الدول الأخرى، مما قد يؤدي إلى سوء فهم أو مقاومة من المجتمعات المستهدفة.

المحدد الاجتماعي
يعزز أو يعيق تقبل الشعوب للبرامج الثقافية وذلك بناءً على مستوى التعليم والانفتاح الثقافي والتنوع المجتمعي

رابعًا: المحددات التكنولوجية

ساهم التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل أدوات الدبلوماسية الثقافية، حيث توفر المنصات الرقمية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الثقافية التفاعلية، إمكانية الوصول إلى جماهير واسعة بتكلفة منخفضة، إضافة إلى ذلك، فإن تقنية الواقع الافتراضي تفتح آفاقًا جديدة لنشر الثقافة بطرق مبتكرة، مثل المتاحف الرقمية والجولات الافتراضية.

إضافة إلى ذلك، يساعد التحول الرقمي في تعزيز التعاون الثقافي بين الدول عبر مشاريع رقمية مشتركة، تعكس الهوية الثقافية بطريقة تفاعلية، إلا أن هذه التكنولوجيا في المقابل تحمل تحديات تتعلق بالرقابة الإلكترونية، والتحكم في المحتوى الثقافي من قبل الشركات التقنية الكبرى، مما يحد من قدرة بعض الدول على إيصال ثقافتها بحرية تامة.

المحدد التكنولوجي
يسهم في نشر الثقافة بشكل أوسع عبر الوسائل الرقمية ويتيح إمكانيات جديدة مثل المتاحف الافتراضية والذكاء الاصطناعي في التفاعل الثقافي

خامسًا: المحددات الإعلامية

يؤدي الإعلام دورًا حيويًا في الدبلوماسية الثقافية، حيث لا يقتصر دوره على نشر الثقافة وتعزيز الهوية الوطنية، بل يمتد إلى التأثير على تشكيل الرأي العام العالمي، فمن خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، تستطيع الدول صياغة سرديات إيجابية تعكس قيمها وثقافتها.

ومع ذلك، فإن التحيز الإعلامي وانتشار الأخبار الزائفة يشكلان عقبات أمام تقديم صورة ثقافية متوازنة، مما يستلزم تطوير استراتيجيات إعلامية دقيقة لإدارة السمعة الثقافية وتعزيز صورة الدولة دوليًا، كما أن التركيز الإعلامي على جوانب معينة من الثقافة وإهمال جوانب أخرى قد يؤدي إلى تشويه الرسالة الثقافية التي تسعى الدولة إلى إيصالها، مما يؤثر سلبًا على فعاليتها في المشهد الدولي.

المحدد الإعلامي
يؤثر على الصورة الثقافية للدولة عبر وسائل الإعلام المختلفة وقد يواجه تحديات مثل التحيزات الإعلامية أو الأخبار الزائفة

سادسًا: المحددات القانونية

تلعب القوانين المحلية والدولية دورًا في تحديد مدى سهولة تنفيذ الدبلوماسية الثقافية، حيث تؤثر تشريعات حقوق الملكية الفكرية، قوانين النشر، والاتفاقيات الثقافية الثنائية والمتعددة الأطراف على إمكانية تبادل المنتجات الثقافية، فالقيود المفروضة على وسائل الإعلام الأجنبية أو الرقابة على المحتوى الثقافي قد تعيق تدفق الثقافة بين الدول، وبالتالي، فإن وجود إطار قانوني مرن وداعم يسهم في تسهيل التعاون الثقافي وتعزيز حضور الدولة ثقافيًا على الساحة الدولية.

ورغم ذلك قد تواجه بعض الدول تحديات في توفيق تشريعاتها الداخلية مع المعاهدات والاتفاقيات الثقافية الدولية، مما يؤدي إلى عرقلة التعاون الثقافي بين الدول، فعلى سبيل المثال، قد تتبنى بعض الدول قوانين تمنع تصدير بعض الأعمال الفنية أو المخطوطات الأثرية، مما يحد من فرص تبادل المعارض الثقافية والتراث المشترك.

المحدد القانوني
يحدد الأطر القانونية التي تنظم التعاون الثقافي، مثل حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الثقافية والتي قد تسهل أو تعيق تبادل المنتجات الثقافية

سابعًا: المحددات الأمنية

يرتبط الأمن والاستقرار الداخلي للدولة بقدرتها على تنفيذ أنشطة دبلوماسية ثقافية فعالة، حيث إن الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية أو تهديدات إرهابية تواجه صعوبات في الحفاظ على برامجها الثقافية الدولية، في المقابل، يمكن استخدام الدبلوماسية الثقافية كأداة لتعزيز الأمن والسلام، من خلال برامج ثقافية تهدف إلى نشر قيم التسامح والتعايش بين الشعوب المختلفة.

كما أن التعاون الثقافي في المناطق المتأثرة بالنزاعات يمكن أن يقوم ببناء جسور الحوار وتقليل التوترات، لكن في المقابل قد تستخدم الدبلوماسية الثقافية كغطاء لأهداف سياسية أو استخباراتية، مما يخلق حالة من الشكوك حول النوايا الثقافية الحقيقية، ويؤدي إلى تقويض جهود التعاون الثقافي الدولي.

المحدد الأمني
يؤثر الاستقرار الداخلي على تنفيذ الدبلوماسية الثقافية كما يمكن استخدام الثقافة لتعزيز الأمن والسلام في مناطق النزاع

ثامنًا: المحددات البيئية

أصبحت الاستدامة البيئية موضوعًا مهمًا في الدبلوماسية الثقافية، حيث يتم التركيز على حماية التراث الثقافي من تأثيرات التغير المناخي، مثل

ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات التي تهدد المواقع الأثرية، كما تلعب السياسات البيئية دورًا في تنظيم الفعاليات الثقافية الدولية، حيث أصبح الالتزام بالمعايير البيئية جزءًا من المسؤولية الثقافية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تتيح الدبلوماسية البيئية فرصة للتعاون بين الدول عبر مشاريع ثقافية تركز على القضايا البيئية المشتركة، وعلى الرغم من ذلك تفتقر العديد من الدول إلى السياسات البيئية الكافية لحماية تراثها الثقافي، مما يؤدي إلى فقدان هويتها الثقافية بمرور الزمن بسبب التغيرات المناخية والإهمال البيئي.

المحدد البيئي
يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي ويعزز التعاون الدولي حول القضايا البيئية عبر مشاريع ثقافية مستدامة

وبناءً على ما سبق، تُعد محددات الدبلوماسية الثقافية عوامل جوهرية تحدد فعاليتها وتأثيرها على المستوى الدولي، فالتفاعل بين العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، الإعلامية، القانونية، الأمنية، والبيئية، يساهم في رسم معالم هذه الدبلوماسية ويحدد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومن هنا، فإن صياغة سياسات ثقافية خارجية ناجحة تستوجب تحليلاً دقيقًا لهذه المحددات لضمان تحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي وتعزيز القوة الناعمة للدولة، لكن على الرغم من أهمية محددات الدبلوماسية الثقافية في توجيه سياسات الدول وتعزيز قوتها الناعمة، فإنها تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على فعاليتها، فكل محدد يحمل في طياته مزايا وتحديات تستدعي حلولاً مبتكرة لضمان تحقيق دبلوماسية ثقافية متوازنة ومستدامة، كما في الجدول التالي:

المحدد	النقد	الحلول المقترحة
السياسي	قد تؤدي النظم الديمقراطية إلى هيمنة ثقافة الأغلبية وإهمال تمثيل الأقليات، مما يقلل من الشمولية الثقافية	- تطوير سياسات ثقافية تعكس التنوع المجتمعي - تعزيز مشاركة الأقليات في المبادرات الثقافية
الاقتصادي	تهيمن الدول ذات الميزانيات المرتفعة على المشهد الثقافي العالمي، مما يؤدي إلى تفاوت في القوة الثقافية بين الدول	- تعزيز التعاون الثقافي الإقليمي بين الدول النامية - الاستفادة من المنصات الرقمية لنشر الثقافة بتكاليف أقل
الاجتماعي	تواجه الدول المحافظة تحديات في نشر ثقافتها عالميًا إذا لم تكن تتماشى مع القيم السائدة في الدول الأخرى	- تطوير استراتيجيات ثقافية تركز على القواسم المشتركة - تعزيز الإلمام باللغات المختلفة بين الثقافات المختلفة
التكنولوجي	الرقابة الإلكترونية وتحكم الشركات الكبرى في المحتوى الثقافي قد يحد من حرية نشر الثقافة	- إنشاء منصات ثقافية رقمية محلية تعكس الهوية الثقافية - تعزيز الحضور الرقمي المستقل للدول الإقليمية
الإعلامي	التحيز الإعلامي قد يؤدي إلى تشويه الصورة الثقافية للدولة وإغفال بعض جوانبها	- تطوير استراتيجيات إعلامية قائمة على سرديات متعددة - إبراز التنوع الثقافي للدولة خارجيًا
القانوني	قد تستخدم التشريعات كأداة للحد من تدفق الثقافة الأجنبية، مما يؤدي إلى عزلة ثقافية	- تحقيق توازن بين حماية الهوية الثقافية والانفتاح الثقافي - دعم التبادل الثقافي العالمي ضمن أطر قانونية مرنة
الأمني	قد يتم استغلال الدبلوماسية الثقافية لأغراض سياسية أو استخباراتية، مما يثير الشكوك حول نوايا الدول	- تعزيز الشفافية في السياسات الثقافية الدولية - ضمان استقلالية المبادرات عن الأهداف السياسية
البيئي	يؤدي غياب سياسات بيئية كافية إلى فقدان التراث الثقافي بسبب التغير المناخي والإهمال	- وضع أطر لحماية التراث الثقافي من المخاطر البيئية - تعزيز التعاون الدولي في مشاريع الاستدامة الثقافية

هذه التحديات تُعتبر عوائق أمام تحقيق دبلوماسية ثقافية متوازنة، إلا أن تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً ومرونة، والاستفادة من الأدوات الرقمية

والتكنولوجية، يمكن أن يسهم في تعزيز دور الدبلوماسية الثقافية في بناء جسور التواصل بين الشعوب وتعزيز القوة الناعمة للدول على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: خصائص الدبلوماسية الثقافية

تتسم الدبلوماسية الثقافية بخصائص تميزها عن غيرها من أشكال الدبلوماسية التقليدية، لذلك يتناول هذا المبحث بشكل معمق مجموعة من الخصائص الأساسية للدبلوماسية الثقافية، مثل المرونة، التأثير غير المباشر، الاستدامة، الطابع التفاعلي، بالإضافة إلى الشمولية، وتعزيز الهوية الوطنية، والقوة الناعمة، والابتكار والتكيف الرقمي، والاستقلالية النسبية، والبعد العابر للحدود، ويهدف استعراض هذه الخصائص إلى توضيح مدى أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدول، ومدى قدرتها على تعزيز التفاهم والسلام العالمي.

أولاً: المرونة

تُشكّل المرونة إحدى أهم خصائص الدبلوماسية الثقافية، حيث تُتيح لها قدرة عالية على التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الساحة الدولية، فهذه الخاصية تمكن الدول من إعادة صياغة مبادراتها الثقافية لتتناسب مع المتغيرات المتعددة، وبالتالي تعزيز تفاعلات الدبلوماسية الثقافية، وتنوع أساليبها بما يلائم الظروف المختلفة.

إلا أن هذه المرونة قد تنطوي على تحديات، حيث قد يؤدي الإفراط في المرونة إلى غياب رؤية استراتيجية موحدة، ما قد يُشتت الجهود ويحد من فاعلية المبادرات، الأمر الذي يستوجب التوازن بين المرونة والتخطيط الاستراتيجي الواضح، لذا، تحتاج هذه الخاصية إلى مؤسسات ذات رؤية واضحة وآليات تنسيق عالية لضمان فعالية واستمرارية الأنشطة الثقافية.

الخاصية	تأثيرها
المرونة	تُمكّن الدبلوماسية الثقافية من التكيف مع التحولات الدولية

ثانيًا: التأثير غير المباشر

تعتمد الدبلوماسية الثقافية على آليات تأثير غير مباشرة، ترتكز على نشر الأفكار والقيم الثقافية بدلاً من استخدام وسائل القوة السياسية والاقتصادية المباشرة، ويسهم هذا النهج في بناء صورة إيجابية طويلة الأمد عن الدولة، وتعزيز حضورها الدولي من خلال التبادل الأكاديمي والمبادرات الثقافية، مما يُسهم في تحقيق استقرار أكبر في العلاقات الدولية، وبناء جسور ثقافية مستدامة بين الشعوب.

ومع ذلك، قد لا تظهر نتائج هذا النوع من التأثير بسرعة، ما قد يشكل تحديًا في تحقيق أهداف عاجلة، لذا، فإن نجاح هذه الخاصية يرتبط بوجود استراتيجية ثقافية متكاملة واستثمارات مستمرة في تعزيز المحتوى الثقافي وترويجه، كما ينبغي الاهتمام بالتقييم المستمر لمدى فعالية الأنشطة الثقافية، لضمان توجيه الجهود بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة على المدى البعيد.

الخاصية	تأثيرها
التأثير غير المباشر	يُسهم في تحسين صورة الدولة وتعزيز علاقاتها الدولية عبر وسائل ثقافية مستدامة

ثالثًا: الاستدامة

تُعد الاستدامة من أبرز عوامل نجاح الدبلوماسية الثقافية، حيث تهدف إلى تأسيس علاقات ثقافية مستمرة تتجاوز الاعتبارات السياسية قصيرة المدى، حيث تتحقق هذه الاستدامة عبر مبادرات مستمرة كالتبادل الأكاديمي والتعاون البحثي، كما أن الطابع المستدام لهذه الدبلوماسية يتيح للدول بناء صورة إيجابية قوية تعزز من مكانتها الثقافية عالميًا، وتصبح الثقافة جزءًا من الهوية الدبلوماسية للدولة على المدى الطويل.

ورغم أن الاستدامة تُعزز صورة الدولة الثقافية عالميًا، فإنها تتطلب موارد مالية وإدارية مستمرة، لذلك، قد تواجه تحديات في غياب خطط واضحة، ما يستلزم سياسات مؤسسية تحقق استمرار وتطوير هذه المبادرات، ومن هنا تبرز أهمية إنشاء صناديق ومؤسسات مستقلة تُعنى بدعم النشاط الثقافي على المدى الطويل، إضافة إلى ضمان وجود شراكات دولية وإقليمية تسهم في تعزيز وتمويل هذه الجهود.

الخاصية	تأثيرها
الاستدامة	تضمن استمرارية التأثير الثقافي وتعزز العلاقات الدولية طويلة الأمد عبر مبادرات دائمة ومتجددة

رابعًا: الطابع التفاعلي

تتميز الدبلوماسية الثقافية بطابع تفاعلي يقوم على الحوار والتواصل المباشر بين الشعوب، من خلال أنشطة مثل المؤتمرات والمهرجانات وورش العمل، ويُسهم هذا الطابع في تعزيز الفهم المتبادل واحترام التنوع، وتقليل الصور النمطية، ويُعد التفاعل المباشر بين الأفراد والمجتمعات أحد أبرز العوامل التي تمنح الدبلوماسية الثقافية قوة تأثيرية، حيث يُتيح للثقافات المختلفة التعرف على بعضها البعض من منظور غير رسمي وغير مؤدلج، مما يقلل من الصور النمطية ويُعزز من تقبّل الآخر.

إلا أن تحقيق ذلك التفاعل يتطلب سياسات شاملة لتجاوز القيود السياسية والاجتماعية التي قد تحد من المشاركة الفعالة لجميع الفئات المجتمعية، كما يجب توفير آليات واضحة للتواصل والحوار، مع الحرص على إشراك كافة شرائح المجتمع بما فيها الشباب، لضمان تعميق الفهم الثقافي المتبادل وتعزيز التعاون المستدام، إضافة إلى ذلك، فإن تشجيع المشاركة المجتمعية النشطة يُعزز من قوة التفاعل ويعمّق من تأثير الدبلوماسية الثقافية.

الخاصية	تأثيرها
الطابع التفاعلي	يعزز التواصل الثقافي ويتيح فرصًا للحوار المباشر بين الثقافات، ويعزز التفاهم الدولي

خامسًا: الشمولية

تتصف الدبلوماسية الثقافية بطابعها الشمولي، حيث لا تقتصر على الجهات الحكومية فحسب، بل تمتد لتشمل: منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والأفراد، وهذا الانفتاح على مختلف الفاعلين يُعزز من انتشار الدبلوماسية الثقافية، ويدعم قدرتها على تحقيق تأثير أوسع، كما أن تعدد الجهات المشاركة يُسهم في تنويع الأدوات المستخدمة، مما يتيح فرصًا أكبر لنقل وتبادل الثقافة بين الدول.

لكن الشمولية في المقابل تتطلب تنظيمًا دقيقًا لتجنب تداخل الجهود وتحقيق التكامل بين المشاركين، ولتحقيق ذلك بشكل فعال، يجب إنشاء منصات تنسيقية واضحة تجمع بين كافة الجهات الفاعلة، وتعمل على توحيد الجهود والموارد، مع ضمان توفير فرص عادلة للمشاركة، مما يعزز استدامة وفعالية المبادرات الثقافية، كما يجب ضمان أن تكون هذه المبادرات متاحة لجميع الفئات دون استثناء، ما يحقق عدالة وشمولية أكبر.

الخاصية	تأثيرها
الشمولية	توسع نطاق التأثير الثقافي من خلال إشراك فئات متعددة

سادسًا: تعزيز الهوية الوطنية

تُمثل الدبلوماسية الثقافية أداة مهمة في إبراز الهوية الوطنية على المستوى الدولي، والتعريف بالقيم والتقاليد للدولة، ويُعد هذا الترويج جزءًا مهمًا من بناء الصورة الذهنية للدولة، حيث يُساعد في تعريف المجتمعات الأخرى بالخصائص الثقافية التي تُميزها، وتكمن أهمية

هـذه الخاصيـة في قدرتهـا علـى تحويـل الثقافـة إلـى عنصـر مـن عناصـر القـوة الناعمـة، حيـث يُمكـن للـدول اسـتخدام تراثهـا الثقـافي كوسـيلة لتعزيـز نفوذهـا الدبلوماسـي.

ومـع ذلـك، فـإن هـذه الخاصيـة تتطلـب تحقيـق تـوازن دقيـق بيـن الحفـاظ علـى الهويـة الوطنيـة والانفتـاح علـى الثقافـات الأخـرى، فالترويـج المفـرط للهويـة الوطنيـة قـد يُسـهم في تعزيـز النزعـة القوميـة بطريقـة تـؤدي إلـى الانـغلاق الثقـافي، ممـا قـد يؤثـر سـلبًا علـى قـدرة الدولـة علـى بنـاء علاقـات ثقافيـة متبادلـة، لـذا، فـإن تعزيـز الهويـة الوطنيـة يجـب أن يتـم بطريقـة تفاعليـة تتيـح مسـاحات للحـوار والتبـادل مـع الثقافـات الأخـرى، بحيـث يُصبـح الانفتـاح جـزءًا مـن الهويـة الثقافيـة للدولـة.

الخاصية	تأثيرها
تعزيز الهوية الوطنية	يُعزز الحضور الثقافي للدولة دوليًا من خلال تحقيق توازن بين الهوية والانفتاح الثقافي

سابعًا: القوة الناعمة

تُشـكّل الدبلوماسـية الثقافيـة إحـدى أبـرز أدوات القـوة الناعمـة، مـن خـلال نشـر القيـم الفكريـة والثقافيـة، ويعتمـد نجـاح هـذه الخاصيـة علـى امـتلاك اسـتراتيجية متكاملـة تجمـع بيـن إنتـاج محتـوى ثقـافي غنـي والترويـج الفعـال لـه عالميًـا، كمـا يجـب الاسـتثمار في بنـاء شـبكات دوليـة قويـة، وإنشـاء منصـات إعلاميـة وثقافيـة متخصصـة، تعمـل علـى تعزيـز الصـورة الذهنيـة الإيجابيـة للدولـة، وترسّـخ مكانتهـا الدوليـة بطريقـة جذابـة ومؤثـرة، ومـن المهـم الاسـتمرار في تحديـث هـذه الاسـتراتيجيات وفقًـا للتغيـرات العالميـة.

إلا أن تحقيـق الاسـتفادة القصـوى مـن هـذه الخاصيـة يعتمـد علـى مـدى

قدرة الدولة على تطوير استراتيجيات فاعلة لاستثمار مواردها الثقافية، فالدول التي لا تمتلك بنية تحتية قوية لدعم الإنتاج الثقافي أو تفتقر إلى قنوات فاعلة لنشر ثقافتها، قد تجد صعوبة في تحقيق تأثير واسع النطاق، لذا، فإن تطوير القوة الناعمة يتطلب استراتيجيات متكاملة تجمع بين الإنتاج الثقافي الفاعل والترويج العالمي المنظم.

الخاصية	تأثيرها
القوة الناعمة	توسع نفوذ الدولة عبر التأثير الثقافي غير المباشر

ثامنًا: التكيف الرقمي

شهدت الدبلوماسية الثقافية تحولاً نوعيًا بفعل الثورة الرقمية، حيث أصبح التكيف مع الأدوات الرقمية من العوامل الحاسمة في توسيع نطاق التأثير الثقافي للدول، وتتيح الوسائل الرقمية الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، المنصات الإلكترونية، فرصًا غير مسبوقة للوصول إلى جماهير واسعة بطريقة أكثر كفاءة وتفاعلية، وتمكن هذه الأدوات الرقمية الدول من نشر ثقافاتها عبر الحدود بسهولة، حيث يُمكن تنظيم المعارض الافتراضية، والعروض الرقمية عن بُعد.

لكن رغم المزايا العديدة، فإن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الرقمية قد يُحد من التأثير الفعلي للدبلوماسية الثقافية، لا سيما في الدول التي تُعاني من فجوة رقمية أو ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، كما أن التفاعل الافتراضي لا يُمكن أن يُعوّض بالكامل عن التفاعل الثقافي المباشر، مما يفرض ضرورة التوازن بين الأدوات الرقمية والتقليدية في تنفيذ استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية.

الخاصية	تأثيرها
التكيف الرقمي	يعزز وصول الثقافة إلى شرائح أوسع عبر الوسائل الرقمية

تاسعًا: الاستقلالية النسبية

تتمتع الدبلوماسية الثقافية بدرجة من الاستقلالية عن السياسات الحكومية المباشرة، حيث يُمكن للجهات غير الحكومية، مثل الجامعات، المعاهد الثقافية، والمجتمع المدني، أن تلعب دورًا مهمًا في نشر الثقافة وتعزيز الحوار الثقافي على المستوى الدولي، وتُسهم هذه الاستقلالية في تقليل تأثير الخلافات السياسية على العلاقات الثقافية، حيث تُتيح للمجتمعات والمؤسسات الثقافية الاستمرار في التفاعل والتعاون حتى في ظل التوترات الدبلوماسية بين الحكومات، كما أنها تُتيح للدول هامشًا من المرونة في إدارة علاقاتها الثقافية، مما يُعزز استدامة التأثير الثقافي على المدى الطويل.

إلا أن هذه الاستقلالية قد تواجه تحديات في الدول التي تفرض قيودًا صارمة على الأنشطة الثقافية، حيث يُمكن أن تؤدي التدخلات الحكومية إلى الحد من حرية التفاعل مع الثقافات الأخرى، لذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة من هذه الخاصية يتطلب وجود سياسات تدعم حرية العمل الثقافي وتعزز التعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في هذا المجال.

الخاصية	تأثيرها
الاستقلالية النسبية	تُعزز استمرارية التبادل الثقافي وتقلل من تأثير العوامل السياسية

عاشرًا: البعد العابر للحدود

تتجاوز الدبلوماسية الثقافية الحدود الوطنية، حيث تُعد أداة فاعلة في تعزيز التعاون الدولي على نطاق يتجاوز العلاقات الثنائية بين الدول، وتمتد إلى شبكات ثقافية عالمية تُسهم في تحقيق تقارب ثقافي واسع النطاق، وتعتمد هذه الخاصية على التنسيق بين الدول عبر المنظمات الدولية، مثل منظمة اليونسكو، والمؤسسات الثقافية الإقليمية، مما يُعزز من تبادل المعارف والتجارب الثقافية بين مختلف الشعوب.

في المقابل نجاح هذه الخاصية يستلزم تنسيقًا دوليًا فعالاً لتجاوز الخلافات السياسية والإيديولوجية، وتوفير بيئة تشجع التفاعل الثقافي العالمي، كما ينبغي توفير منصات حوار دولية متخصصة لتعزيز التفاعل وتبادل الخبرات بشكل مستدام، إضافة إلى ذلك، يجب العمل على تطوير برامج ثقافية مشتركة تعزز التواصل الدولي الفعّال.

الخاصية	تأثيرها
البعد العابر للحدود	يُعزز التعاون الثقافي الدولي ويُساعد في تقليل التوترات العالمية

وبذلك تؤكد الخصائص السابقة على الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الثقافية في عصرنا الحالي، خصوصًا مع تصاعد تأثير العولمة والثورة الرقمية، فكل خاصية من هذه الخصائص تُمثّل بُعدًا استراتيجيًا يعزز من قدرة الدول على التواصل والتأثير وإبراز هويتها الثقافية عالميًا، إلا أن نجاح الدبلوماسية الثقافية مرتبط بشكل كبير بالقدرة على إيجاد توازن دقيق بين الاستفادة من مرونتها والتزامها برؤية استراتيجية واضحة، مع ضرورة تعزيز استدامة المبادرات والتفاعل الثقافي البنّاء، وبالتالي، فإن استثمار الدول في الدبلوماسية الثقافية وتطوير آلياتها أصبح ضرورة مُلحة لتحقيق تعاون دولي فعّال وقائم على الحوار الثقافي المشترك واحترام التنوع.

المبحث الثالث: أهمية الدبلوماسية الثقافية

أولاً: تعزيز القوة الناعمة للدولة

أصبحت القوة الناعمة وسيلة محورية لتعزيز النفوذ الدولي، حيث تساهم في تحسين صورة الدول عالميًا، وتقوية علاقاتها مع الشعوب، وتعزيز جاذبيتها السياسية والاقتصادية، مع ذلك، قد تواجه تحديات، أبرزها التفاوت في القدرات الثقافية بين الدول، حيث تتمتع بعض الدول ببنية تحتية متقدمة لنشر ثقافتها، بينما تعاني أخرى من ضعف الموارد، مما يحدّ من انتشارها،

إضافة إلى ذلك، قد يؤدي استخدامها لأغراض ترويجية إلى فقدان مصداقيتها وإضعاف أثرها، لذا، يتطلب نجاحها استراتيجية متوازنة قائمة على مبادئ أصيلة لتعزيز العلاقات المستدامة بعيدًا عن الاستغلال السياسي العابر.

تعزيز القوة الناعمة	تحسين صورة الدولة وتعزيز علاقاتها الدولية عبر الثقافة والفنون والتعليم

ثانيًا: ترسيخ الهوية الوطنية للدولة

تمثل الهوية الوطنية أحد المكونات الأساسية لاستمرارية الدول، حيث تجسد موروثها الثقافي والحضاري، وتلعب الدبلوماسية الثقافية دورًا في إبراز هذه الهوية من خلال المعارض والمهرجانات الدولية، مما يساعد في حماية التراث الوطني من محاولات الطمس أو التشويه، خاصة في ظل تأثير العولمة على الخصوصيات الثقافية، ومع ذلك، تواجه بعض الدول صعوبات في الحفاظ على تميزها الثقافي بسبب الانفتاح العالمي الواسع وهيمنة الثقافات الكبرى، لذا، تحتاج إلى استراتيجيات متوازنة تجمع بين الانفتاح والحفاظ على هويتها الفريدة، بما يضمن تفاعلاً إيجابيًا دون الوقوع في العزلة أو الذوبان الثقافي.

ترسيخ الهوية الوطنية	حماية التراث الوطني والتصدي لمحاولات الطمس الثقافي وتعزيز مكانة الدولة عالميًا

ثالثًا: تشكيل الصورة الذهنية للدولة

تلعب الدبلوماسية الثقافية دورًا محوريًا في بناء الصورة الذهنية للدول وتحسين سمعتها عالميًا، حيث تتيح لها تنظيم الفعاليات الثقافية وبرامج التبادل الأكاديمي والمهرجانات الفنية، مما يسهم في تصحيح الصور النمطية المغلوطة وتعزيز التفاهم بين الشعوب، إلا أن بعض الدول تواجه تحديات

في تجاوز الانطباعات السلبية المتراكمة تاريخيًا نتيجة عوامل سياسية أو إعلامية، كما أن الاعتماد الحصري على الوسائل الرسمية قد يقلل من التأثير الطبيعي للممارسات الثقافية، لذلك، يتطلب تحقيق نتائج فعالة إشراك قوى ناعمة غير رسمية مثل الفنانين والمثقفين والرياضيين، لضمان تأثير أكثر مصداقية واتساعًا.

تشكيل الصورة الذهنية	تصحيح الصور النمطية السلبية وتعزيز السمعة الدولية من خلال التبادل الثقافي

رابعًا: تعزيز الحوار والتواصل الحضاري

في ظل تصاعد النزاعات الثقافية، تبرز أهمية الدبلوماسية الثقافية كوسيلة لتعزيز التفاهم وتقليل الفجوات بين الشعوب، من خلال التبادلات الثقافية والفنية، يتحقق التواصل المباشر الذي يسهم في ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي، إلا أن هذا المسار يواجه عوائق، أبرزها الاختلافات الجذرية في القيم والتقاليد، مما قد يؤدي أحيانًا إلى سوء الفهم بدلاً من التقارب، علاوة على ذلك، قد تُستخدم الدبلوماسية الثقافية كوسيلة للهيمنة بدلاً من التفاعل المتكافئ، مما يقلل من فعاليتها، لذا، لضمان تأثير إيجابي، يجب أن تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والتفاعل المتوازن دون فرض نموذج ثقافي معين.

تعزيز الحوار الحضاري	تقليل الفجوات الثقافية، ترسيخ قيم التسامح والتفاهم بين الشعوب

خامسًا: دعم الاستقرار والسلم الدوليين

يسهم التعاون الثقافي في بناء جسور الثقة وتعزيز العلاقات الدولية، مما يقلل فرص النزاعات ويدعم الاستقرار العالمي، من خلال تبادل المعرفة والخبرات، تصبح العلاقات أكثر استدامة وأقل تأثرًا بالخلافات السياسية، إلا أن هذا الدور قد يكون محدودًا في بعض الحالات، خاصة عند غياب

الدعم السياسي أو الاقتصادي، كما أن بعض الدول قد تستغل الثقافة لتعزيز نفوذها دون التركيز على تحقيق السلام الحقيقي [14]، لذا، لضمان تحقيق نتائج إيجابية، ينبغي تصميم استراتيجيات ثقافية تخدم الأهداف الإنسانية العامة بدلاً من المصالح السياسية الضيقة.

دعم الاستقرار والسلم الدوليين	خلق بيئة من الثقة وتقليل فرص النزاعات عبر التعاون الثقافي

سادسًا: التأثير على السياسة الدولية وتعزيز النفوذ الدبلوماسي

تساهم الدبلوماسية الثقافية في توجيه السياسة الدولية من خلال تشكيل تحالفات قائمة على القيم الثقافية المشتركة، فمن خلال نشر ثقافتها، يمكن للدول التأثير في الأجندات السياسية العالمية، حيث تستخدم القوى الكبرى هذا الأسلوب لدعم مصالحها بطرق غير مباشرة، لكن هذه الاستراتيجية تصطدم بتحديات كبيرة، أبرزها المنافسة بين الدول ذات النفوذ الثقافي، حيث تسعى كل منها إلى تعزيز تأثيرها مما قد يؤدي إلى صراعات بدلاً من التعاون، كما أن استغلال الثقافة كأداة ضغط سياسي يثير تساؤلات حول أخلاقيات هذه الممارسات، لذا، ينبغي أن تقوم الدبلوماسية الثقافية على أسس التعاون والاحترام المتبادل بدلاً من التوظيف السياسي البحت.

التأثير على السياسة الدولية	التأثير في الأجندات السياسية العالمية وتعزيز النفوذ الدبلوماسي من خلال القوة الناعمة

سابعًا: تحفيز النمو الاقتصادي

تؤدي الدبلوماسية الثقافية دورًا أساسيًا في دعم الاقتصادات المحلية والعالمية عبر تعزيز الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية، إذ تُعد الثقافة قطاعًا اقتصاديًا حيويًا، يوفر فرص عمل جديدة وتجذب الاستثمارات، إلا أن هناك تحديات تعترض هذا المسار، أبرزها خطر تحويل الثقافة إلى

سلعة تجارية بحتة، مما قد يقلل من قيمتها الجوهرية ويضعف تأثيرها في تعزيز التفاهم بين الشعوب، كما تواجه بعض الدول النامية صعوبة في المنافسة الثقافية الدولية بسبب ضعف البنية التحتية ونقص التمويل، لذا، فإن تحقيق توازن بين البعد الاقتصادي والثقافي يتطلب استراتيجيات تدعم النمو الاقتصادي دون المساس بالأصالة الثقافية.

تحفيز النمو الاقتصادي	دعم الصناعات الثقافية، تعزيز السياحة الثقافية، وجذب الاستثمارات الدولية

خاتمة الفصل الثاني

يبرز هذا الفصل الأبعاد المتعددة للدبلوماسية الثقافية بوصفها أداة استراتيجية تتجاوز نطاق التبادل الثقافي التقليدي، لتصبح بذلك عنصرًا فاعلاً في تشكيل سياسة الدول الخارجية وتعزيز مكانتها الدولية. فمن خلال تحليل محدداتها المتنوعة وخصائصها التفاعلية، يتضح مدى تعقيد البيئة التي تعمل ضمنها هذه الدبلوماسية، كما يكشف الفصل عن أهميتها المتزايدة في بناء الصورة الذهنية وترسيخ الهوية الوطنية. غير أن فعاليتها تظل مشروطة بقدرة الدول على تحقيق توازن بين الأصالة والانفتاح وبين الطموح الثقافي والإمكانات المتاحة، ومن هنا فإن استثمار الدبلوماسية الثقافية بوعي استراتيجي يمثل ركيزة أساسية للتأثير الدولي المستدام.

الفصل الثالث

مفاهيم أساسية في الدبلوماسية الثقافية

يُسلّط هذا الفصل الضوء على الأُطر المفاهيمية التي تُفسّر وظائف الدبلوماسية الثقافية وتُحدّد آلياتها ومضامينها في السياق الدولي، حيث تأتي هذه المفاهيم المتخصّصة لتفكيك عناصر التأثير الثقافي وتحليلها ضمن نماذج تحليلية دقيقة، لذا، يستعرض الفصل خمسة مفاهيم بارزة تُسهم في فهم الأبعاد المعنوية والتفاعلية التي تنطوي عليها الممارسة الثقافية، وهي: مفهوم القوة الناعمة، مفهوم الحوار الثقافي، مفهوم العولمة الثقافية، مفهوم الهوية الثقافية، ومفهوم الثقافات المتعددة.

المبحث الأول: القوة الناعمة

يُعتبر مفهوم القوة الناعمة من أبرز الإسهامات المعاصرة في تحليل أدوات التأثير في العلاقات الدولية، حيث طُوّر هذا المفهوم من قبل الأكاديمي جوزيف ناي في أوائل التسعينيات، عقب انتهاء الحرب الباردة، ليُعبر عن بروز أهمية الأدوات غير العسكرية في السياسة الدولية، وذلك ردًّا على التوسّع في تفسير القوة بوصفها قدرة مادية، فقد قدّم ناي مفهوما جديدًا يركّز على «القدرة على الجذب» بدلاً من «القدرة على الإكراه»، معيدًا بذلك النظر في طبيعة القوة وآلياتها في عالم يتجه نحو مزيد من الترابط والاتصال، ويرتكز هذا المفهوم على فرضية أساسية مفادها أن الدولة لا تحتاج دائمًا إلى استخدام الوسائل العسكرية أو الاقتصادية لتحقيق أهدافها الدولية، بل يمكنها التأثير من خلال جاذبيتها الثقافية، وقيمها السياسية، وسياستها الخارجية [15]. وفي ضوء هذا التصور، تبرز الثقافة بوصفها أحد المصادر الرئيسة للقوة الناعمة، بل وركيزة أساسية في استراتيجية السياسة الخارجية، وينطلق مفهوم القوة الناعمة من ثلاث ركائز رئيسة تتمثل في الثقافة، القيم السياسية، السياسة الخارجية، كما في الجدول التالي:

الثقافة	تمثّل الهوية المعنوية للدولة، وتشمل: اللغة، والتراث، والنظام التعليمي، وأنماط الحياة اليومية
القيم السياسية	تعبّر عن المبادئ التي تُعزّز صورة الدولة خارجيًا، خاصة إذا كانت ذات قبول دولي
السياسة الخارجية	تعكس مدى اتساق السلوك الخارجي للدولة مع مبادئها المعلنة، مما يُعزّز مصداقيتها الثقافية عالميًا

وتُعد هذه المكونات الأساس في قدرة الدولة على التأثير غير المباشر في الآخرين عبر الجذب والاقناع. ويُلاحظ في الأدبيات المعاصرة تفاوت في تحديد العلاقة بين مفهومي «القوة الناعمة» و«الدبلوماسية الثقافية»، حيث يعتبر جوزيف ناي أن الدبلوماسية الثقافية تمثّل إحدى وسائل القوة الناعمة، بوصفها أداة لترويج الثقافة والقيم الوطنية في الخارج، بينما يرى باحثون آخرون أن الدبلوماسية الثقافية قد تتجاوز مفهوم القوة الناعمة، وتُمثّل إطارًا مستقلاً يُعنى بتعزيز التفاهم والحوار بين الشعوب، ولا يقتصر بالضرورة على تحقيق النفوذ أو التأثير السياسي [16]، ويُبيّن الجدول التالي، شرحًا لهذه العناصر وكيفية تفعيلها في الدبلوماسية الثقافية [17]:

الثقافة	– اللغة والمناهج التعليمية – التراث المادي واللامادي – المتاحف والمعارض والمهرجانات
القيم السياسية	– خطاب حقوق الإنسان – الدعوة للديمقراطية ودعم العدالة – الحملات المؤيدة للقيم السياسية
السياسة الخارجية	– المعونات الإنسانية – الوساطة في النزاعات – التعاون عبر المنظمات الدولية

وعليه، تُعتبر الدبلوماسية الثقافية واحدة من أهم تجليات القوة الناعمة، لأنها تعبّر عن البعد الثقافي غير القسري في العلاقات الدولية، ومن خلال نشر الثقافة واللغة والفنون ونماذج التعليم، تُسهم الدولة في بناء صورة ذهنية إيجابية عنها، وتُعزز حضورها في المجتمعات الأخرى بطريقة سلسة

وتأثير طويل الأمد، وتلعب الدبلوماسية الثقافية هنا دورًا مزدوجًا بهدف تحقيق النفوذ دون صدام، وبناء علاقات رمزية تربط الشعوب بالدولة المُصدّرة للثقافة وبذلك تُصبح الثقافة قناة لتسويق «الهوية الوطنية»، وتثبيت موقع الدولة ضمن خرائط التأثير العالمي، خصوصًا في ظل تصاعد أهمية الصورة الذهنية والقبول الشعبي الخارجي كعناصر في تقييم القوة الدولية.

وبعد استعراض ركائز مفهوم القوة الناعمة، تبرز ضرورة الانتقال من المستوى التجريدي إلى المجال التطبيقي، حيث تتجسّد مبادئ هذا المفهوم في السياسات الثقافية الملموسة التي تنتهجها العديد من الدول الكبرى، فالقوة الناعمة، بوصفها مفهومًا إجرائيًا، لا تُختزل في التنظير المجرد، بل تظهر فاعليتها عبر أدوات محددة كالإعلام، والتعليم، واللغة، التي تُستخدم لتعزيز الصورة الذهنية للدولة والتأثير في سلوك الفاعلين الدوليين دون اللجوء إلى أدوات الإكراه.

ويُظهر تتبّع التجارب الدولية أن الثقافة أضحت عنصرًا محوريًا في استراتيجيات الدبلوماسية العامة، ما يعزّز من حضور القوة الناعمة كمفهوم تفسيري معتمد في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، ولتقريب هذا التصوّر، نستعرض فيما يلي عددًا من النماذج التطبيقية التي تُظهر كيف تم توظيف أدوات القوة الناعمة في سياسات بعض الدول، لتسويق صورتها وبناء نفوذها الثقافي عالميًا:

الولايات المتحدة (هارفارد)	ترسيخ النموذج الأمريكي عالميًا والتأثير في القيم والاتجاهات حول العالم
فرنسا (المعهد الفرنسي)	تعزيز اللغة والهوية الثقافية الفرنسية وترسيخ مكانتها كقوة حضارية

تُبرز هذه النماذج كيف تحوّل مفهوم القوة الناعمة من إطار نظري إلى استراتيجية فاعلة في العلاقات الدولية، فكل دولة توظّف مواردها الثقافية بطريقة تتناسب مع هويتها، وتركّز على الإقناع بدلاً من الضغط، والتأثير

العميق بدلاً من التدخل المباشر، ويكشف هذا التنوع عن مرونة المفهوم وقدرته على التكيّف مع السياقات المختلفة، كما يُظهر أنّ القوة الناعمة ليست حكرًا على دول بعينها، بل باتت أداة تنافسية شاملة تُعيد رسم ملامح النفوذ العالمي بأدوات ثقافية ناعمة وعابرة للحدود.

ورغم الأهمية العملية التي اكسبها مفهوم القوة الناعمة في تفسير أدوات التأثير الثقافي للدول، فإنه لم يسلم من النقد، حيث أثار جدلاً واسعًا في الأوساط الأكاديمية، لا سيما فيما يتعلق بتداخل مفاهيمه، وحدود فعاليته، وارتباطه الضمني بمنظور غربي للهيمنة الناعمة، لذا، يُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات [18]:

النقد	- الطابع النخبوي في تبني المفهوم وتطبيقه - الغموض المفاهيمي وتعدد التعريفات المتداولة - التداخل مع القوة الصلبة في الأدوات والنتائج - الانحياز للغرب وارتباطه بمنظور الهيمنة الثقافية

وبناءً على ما سبق، يشكّل مفهوم القوة الناعمة نقطة تحول مفصلية في فهم أدوات التأثير الدولية، حيث تبتعد عن أنماط السيطرة التقليدية لتُركّز على مفاهيم الجذب والمصداقية والقبول الثقافي، ويُمثل هذا التحول ركيزة أساسية في تطور الدبلوماسية الثقافية من مجرد وسيلة ترويجية إلى أداة استراتيجية ذات أثر طويل المدى، فقدرة الدولة على صياغة سرديات ثقافية ملهمة، وتقديم نفسها بوصفها نموذجًا إنسانيًا، يفتح المجال أمامها لتأثير أعمق وأكثر استدامة من أدوات القوة الصلبة.

المبحث الثاني: الحوار الثقافي

برز مفهوم الحوار الثقافي كإطار تفسيري حديث لفهم التفاعل بين الثقافات في سياق العلاقات الدولية، خاصةً مع تصاعد التوترات العابرة للحدود، الناتجة عن العولمة والهجرة والتكنولوجيا الرقمية، ويأتي هذا المفهوم

كاستجابة فكرية وإنسانية لخطابات الصدام الحضاري والتطرّف الثقافي، إذ يقوم على بناء علاقات دولية قائمة على الاعتراف، والتبادل، والاحترام المتبادل بين الثقافات، بدلاً من الفرض أو التمثيل الأحادي [19].

وينطلق هذا المفهوم من فرضية أساسية، مفادها أن التفاهم الثقافي، والحوار القائم على الندية والاحترام، يُعدّ أحد أكثر المسارات فعالية واستدامة لتحقيق السلام العالمي، فهو يرى أن التنوّع الثقافي لا ينبغي أن يُنظر إليه كمصدر للانقسام أو الصراع، بل كفرصة لبناء جسور التواصل وتعزيز المشترك الإنساني، وقد تبنّت منظمات دولية مثل اليونسكو هذا المفهوم في العديد من برامجها الرامية إلى تعزيز التفاهم بين الشعوب، ومواجهة خطابات الكراهية والانغلاق الثقافي [20].

ويُقدّم هذا المفهوم تصورًا مغايرًا عن الثقافة في العلاقات الدولية، إذ يُنظر إليها كأداة للتواصل المتكافئ، لا كوسيلة للنفوذ أو الاستقطاب، وعليه، يسعى إلى إعادة تعريف الدبلوماسية الثقافية بوصفه مجالاً للتفاعل والحوار العابر للحدود، لا مجرد أداة لإعادة إنتاج الصورة الذهنية للدولة، ويُبيّن الجدول التالي الركائز الأساسية لمفهوم الحوار الثقافي، وكيفية تفعيلها عمليًا عبر أدوات الدبلوماسية الثقافية [21]:

الاعتراف المتبادل	– إطلاق برامج تبادل ثنائية – إنتاج أعمال فنية متعددة الثقافات
التفاهم الثقافي	– تقديم ورش تعليمية لخلفيات متعددة – إدماج مناهج تعليمية تراعي التعددية الثقافية
التفاعل طويل الأمد	– إنشاء شراكات ثقافية مؤسسية – تفعيل شبكات تواصل ثقافي مستقلة دوليًا

في هذا الإطار، تُصبح الدبلوماسية الثقافية أكثر من مجرد أداة لتسويق الدولة؛ بل تتحوّل إلى منصة حقيقية لبناء الثقة وإعادة تشكيل الصور المتبادلة بين الشعوب، فبدلاً من السعي للتأثير الأحادي، يدعو مفهوم

الحوار الثقافي إلى تفاعل مستند إلى التكافؤ، وإعادة التوازن في تمثيل الخطابات الثقافية العالمية، ويُسهم هذا التوجه في تفكيك الصور النمطية، وتعزيز قيم التفاهم والاحترام المتبادل.

بعد استعراض الأطر المفاهيمية التي يقوم عليه مفهوم الحوار الثقافي، تبرز أهمية الانتقال من المجال المفاهيمي إلى الحقل التطبيقي، حيث يتضح أثر المفهوم في عدد من المبادرات الثقافية العالمية، وقد تبنّت منظمات دولية، ودول، ومجتمعات مدنية، هذا المفهوم كأساس لإطلاق برامج تهدف إلى بناء التفاهم المتبادل، وتعزيز التواصل الثقافي، وتُظهر التطبيقات العملية كيف يتم تحويل مبادئ الحوار الثقافي إلى ممارسات ملموسة تُسهم في بناء علاقات إنسانية أكثر توازنًا واستدامة بين الشعوب، لذا، يُبيّن الجدول التالي أبرز هذه المبادرات الدولية التي تجسّد مبادئ الحوار الثقافي:

منتدى حوار الحضارات اليونسكو – قطر	– مؤتمرات سنوية – لقاءات متعددة الأطراف – تبادل خبرات بين المثقفين
التحالف العالمي للحضارات – الأمم المتحدة	– مبادرات إعلامية – حملات توعية – دعم المشاريع الثقافية الشبابية

من خلال هذه النماذج، يمكن القول إن مفهوم الحوار الثقافي لم يبقَ حبيس التنظير الأكاديمي، بل وجدت سبيلها إلى الممارسة العملية، عبر مؤسسات متعددة المستويات، كما أنها أثبتت قابليتها للتكيّف مع سياقات متنوعة، من الخطاب الأممي إلى المبادرات المجتمعية المحلية، وتُظهر هذه التطبيقات أنّ الحوار الثقافي يمكن أن يتحوّل من خيار نخبوي إلى أداة دبلوماسية فعالة، تستند إلى التفاعل المستمر، لا إلى الخطاب المؤقت.

ورغم الأهداف التي يتبنّاها المفهوم، فإنه لم يسلم من النقد، حيث ينطلق من فرضيات مثالية تتجاهل واقع التفاوتات الثقافية والسلطوية القائمة،

كما أن العديد من تطبيقاته بقيت محدودة التأثير، وهنا، يُوضح الجدول التالي أبرز الانتقادات الموجهة لمفهوم الحوار الثقافي [22]:

النقد	- المثالية المفرطة في تقديم الثقافة - ضعف التطبيق الواقعي في المبادرات الثقافية - تجاهل موازين القوى للدول المؤثرة دوليًا - إغفال السياقات المحلية في تفعيل الحوار

ومع ذلك، يظلّ هذا المفهوم ذا أهمية متزايدة في عالم تتنامى فيه النزعات الشعبوية وخطابات الانغلاق، فهو يمثّل محاولة جادة لإرساء نموذج جديد في العلاقات الثقافية، قائم على الانفتاح والتكافؤ، وتُعزز من إدراكنا بأن القوة الثقافية لا تكمن في الإقناع أو الترويج فحسب، بل في بناء المساحات المشتركة للتفاهم، كما يُعيد مفهوم الحوار الثقافي صياغة وظيفة الدبلوماسية الثقافية، ويفتح المجال أمام مقاربات تتجاوز الصراع والتنافس نحو بناء السلام عبر الثقافة.

المبحث الثالث: العولمة الثقافية

أنتجت تحولات العولمة بما تنطوي عليه من تسارع تقني وتكثيف للتدفقات المعنوية، أنماطًا جديدة لفهم انتشار الثقافة وتداخل الهويات، وهو ما مهّد لظهور مفهوم العولمة الثقافية بوصفها إطارًا تفسيريًا لفهم إعادة تشكّل الثقافة في سياق عالمي يتجاوز حدود الدولة القومية، لم تعد الثقافة تُدرَك باعتبارها كيانًا محليًا ثابتًا، بل باتت تُفهم كمجال متسارع عابر للحدود، حيث يتفاعل مع منطق السوق والاتصال الرقمي والهجرة، وبهذا المعنى، يفسّر مفهوم العولمة الثقافية كيف تتحوّل الرموز والمعاني الثقافية إلى عناصر متداولة عالميًا، تُعاد صياغتها باستمرار داخل فضاءات اجتماعية متشابكة ومفتوحة [23].

ويفترض هذا المفهوم أن الثقافة في العصر الحديث أصبحت عابرة

للقوميات، ولم تعد مقترنة بالحدود الجغرافية، بل تنشأ وتتشكّل من خلال علاقات مركّبة تضمّ الدول، والأسواق، والمجتمعات، والأفراد، مما يؤدي إلى إنتاج أشكال ثقافية جديدة تتجاوز الانقسامات التقليدية، ومن هذا المنطلق، أصبحت الهوية الثقافية عرضة لإعادة التشكل بفعل الاحتكاك المتزايد، والتبادل غير المتوازن أحيانًا، مع ما يحمله ذلك من فرص وتهديدات في آن واحد، ويُسهم مفهوم العولمة الثقافية في إضاءة أدوار جديدة للدبلوماسية الثقافية، من خلال كشف آليات انتشار الثقافة، وتحوّلها إلى أداة تنافس ناعم بين الدول، ويُبيّن الجدول الآتي أبرز المفاهيم التي يرتكز عليها هذا المفهوم، مع ربطها بوسائل التفعيل في مجال الدبلوماسية الثقافية [24]:

التدفق الثقافي	– منصات البث – التعليم الإلكتروني
التهجين الثقافي	– الفنون المعاصرة – الإنتاج الفني المشترك
محو الحدود الثقافية	– المهرجانات الدولية – الشبكات البحثية المفتوحة

يعكس الجدول أعلاه الأطر المفاهيمية التي تصوغها العولمة الثقافية، إذ تضع الثقافة في قلب عمليات التفاعل الدولي، فالتدفق الثقافي العالمي يعكس دينامية انتشار المحتوى من دون عوائق مادية أو سياسية، في حين يشير «التهجين الثقافي» إلى نشوء أنماط تعبير جديدة نتيجة التفاعل بين المحلي والعالمي. أما «محو الحدود الثقافية» فيدلّ على تجاوز المفهوم التقليدي للهوية الثقافية، لصالح أنماط انتماء متعددة ومتحولة، وأخيرًا، ينبّه المفهوم إلى أن الثقافة أصبحت موردًا رمزيًا مهمًا في التنافس الدولي، حيث يمكن للدولة أن تُسهم في تشكيل صورتها الخارجية عبر تسويق رموزها الثقافية بشكل ذكي وفعّال.

وفي ضوء ما يطرحه مفهوم العولمة الثقافية من مفاهيم حول تدفّق الثقافة وتحوّلها إلى أداة للتأثير المعنوي، شهدت العقود الأخيرة ممارسات واسعة تُجسّد هذه التحولات في مجالات متعددة من الدبلوماسية الثقافية، وتُبيّن النماذج التالية كيف تتحول الثقافة إلى وسيلة نفوذ ناعم، يتم تفعيلها عبر أدوات غير تقليدية تُعزز الحضور المعنوي للدول في الفضاء العالمي:

منصات البث الرقمي	– تمكين ثقافي غير رسمي للدول الأقل نفوذًا – انتقال ثقافي عابر للحدود دون رقابة حكومية
المهرجانات الدولية	– فضاءات مفتوحة لتسويق الهوية الوطنية – بناء الصورة الذهنية

يعكس الجدول أعلاه، التحوّلات العميقة التي فرضتها العولمة الثقافية على آليات التعبير الثقافي، فقد انتقلت الثقافة من كونها معروضة ضمن الأطر الرسمية إلى أن أصبحت تُفعَّل من خلال أدوات ناعمة غير حكومية تتداخل فيها الأدوات الرقمية والثقافية، فمنصات البث الرقمي، مثلاً، لم تعد مجرد وسائل للترفيه، بل أصبحت أدوات لصياغة السرديات الثقافية على نطاق عالمي، كما أن المهرجانات الدولية أصبحت وسائط رمزية مؤثرة، تُجسّد كيف يمكن للدولة أن تعيد تشكيل صورتها الخارجية بطريقة جذّابة وقابلة للتداول.

وتؤكد هذه التطبيقات أن العولمة الثقافية لا تلغي الدور التقليدي للدولة، بل تُعيد تشكيله ضمن سياقات أكثر تداخلاً وتعقيدًا، حيث تتنافس الدول على التأثير الثقافي من خلال أدوات تعكس هويتها وتعبّر عن قدرتها على الإقناع في فضاء دولي مفتوح، ورغم الإسهام التحليلي الكبير الذي يقدّمه مفهوم العولمة الثقافية، فإنه لم يخلُ من الانتقادات، لذلك، يُظهر الجدول التالي أبرز الإشكالات المطروحة [25]:

النقد	- التفاوت في التمثيل وغياب القدرة على نشر الثقافة - تهميش الهويات المحلية الأقل نفوذًا - الهيمنة الثقافية الغربية على المشهد الثقافي - تسليع الثقافة وفق منطق السوق

وتبيّن هذه الملاحظات أن العولمة الثقافية تحمل في طيّاتها مفارقة جوهرية: فهي تُتيح فرصًا هائلة للانفتاح والتبادل، لكنها في الوقت ذاته قد تُعزز اختلالات قائمة، وتُعرّض الثقافات المحلية للذوبان أو التهميش، خاصة إذا لم تكن هذه الأخيرة تمتلك أدوات إنتاج وتمثيل تنافسية في الفضاء العالمي. وفي ضوء ما سبق، يُعدّ مفهوم العولمة الثقافية إطارًا ضروريًا لفهم التوسّع غير المسبوق في نطاق الدبلوماسية الثقافية، فالعلاقات الثقافية لم تعد حكرًا على الدول، بل أضحت متعددة الأطراف والأبعاد، وتشمل فاعلين من القطاع الخاص، ومنصات التكنولوجيا، والمجتمعات الرقمية، وبذلك، لم تعد الثقافة أداة مكملة للسياسة الخارجية، بل عنصرًا مركزيًا في إعادة رسم خريطة التأثير الدولي، ورغم التحديات النقدية التي يواجه هذا المفهوم، فإنه يُتيح أدوات تحليلية فعّالة لتفكيك الحركة الثقافية وتوازناتها في عالم متعدد الهويات، متسارع التفاعل، وغير متكافئ في التمثيل المعنوي.

المبحث الرابع: الهوية الثقافية

تبلور مفهوم الهوية الثقافية كأحد الأطر المفاهيمية الجوهرية في فهم العلاقات الثقافية والدبلوماسية، خاصة في ظل تصاعد التفاعل بين الشعوب، وتنامي الحضور المعنوي للثقافة في السياسة الدولية، ويقوم هذا المفهوم على تحليل الكيفية التي تُبنى بها الهويات عبر اللغة، والتاريخ، والتجربة الجماعية، إذ يركز على التحولات التي تحدد كيف يرى الأفراد والمجتمعات أنفسهم، وكيف يقدّمون ذواتهم للآخرين في سياق من التعدد والتنافس الثقافي، ولا ينظر المفهوم إلى الهوية بوصفها معطى ثابتًا، بل

بوصفها عملية اجتماعية تتشكل عبر التفاعل والخطاب، وفي كثير من الأحيان من خلال المقارنة مع «الآخر» [26].

وتزداد أهمية هذا التصوّر في ظل العولمة، التي جعلت الهويات الثقافية أكثر عرضة للضغط، وأحيانًا للتآكل، لكنها من ناحية أخرى عززت التمسّك بالخصوصية والانتماء كوسيلة لإثبات الذات في عالم منفتح ومتداخل، ويُعدّ مفهوم الهوية الثقافية مدخلاً تحليليًا مهمًا لفهم وظائف الدبلوماسية الثقافية، حيث تُسهم في توضيح كيف تُستخدم الهوية لتعزيز الصورة الخارجية للدولة، والدفاع عن الرموز الوطنية، وتحقيق التفاعل مع المجتمعات الأخرى على قاعدة من الاعتراف والتعددية، ويُبيّن الجدول التالي أبرز المفاهيم الأساسية التي يستند إليها هذا المفهوم، وكيفية توظيفها في سياق الدبلوماسية الثقافية [27]:

الانتماء الجماعي	– دعم المؤسسات الثقافية المحلية – إبراز الخصوصيات الوطنية
الهوية المتغيرة	– التبادلات الثقافية، الحوار – إنتاج أعمال فنية وتعليمية
التفاعل مع الآخر	– مهرجانات التعدد – التعاون بين الثقافات
تمثيل الذات الثقافية	– دعم الإعلام الثقافي الوطني – الفنون الوطنية

ويُبرز الجدول السابق البنية الوظيفية التي يقوم عليها مفهوم الهوية الثقافية، إذ يُوضح أن الهوية ليست مجرد انعكاس للماضي، بل هي ممارسة اجتماعية مستمرة تُصاغ من خلال الرموز والخطاب والتجربة المشتركة، فـ«الانتماء الجماعي» يمنح الأفراد أساسًا للتفاعل والتميّز، و«الهوية المتغيرة» تعبّر عن قابلية الثقافة للتكيّف والانفتاح، كما يُبرز «التفاعل مع الآخر» البعد الجدلي في بناء الهوية، حيث لا تنشأ بمعزل عن المحيط، بل من خلال إدراك الاختلاف، في حين أن «تمثيل الذات الثقافية» يُعد عنصرًا

حاسمًا في مقاومة التهميش الثقافي، وبناء سردية وطنية فاعلة على الصعيد الدولي. وقد انعكست مبادئ هذا المفهوم في عدد من المبادرات والممارسات التي سعت إلى تمكين الهويات الوطنية، وتقديمها كوسيلة للتأثير الثقافي في السياقات الدولية، ويبيّن الجدول التالي أبرز هذه التطبيقات [28]:

مبادرات اليونسكو لحماية التراث غير المادي	الاعتراف بالتقاليد الشعبية واللغات بوصفها مكونات أساسية للهوية الوطنية
برامج تعليم اللغة الأم للمهاجرين	الحفاظ على الانتماء الثقافي في بيئات الاندماج القسري
الترويج لهوية وطنية متعددة الثقافات	إبراز التنوع الثقافي كجزء من الهوية

وتُظهر النماذج السابقة كيف تتحول الهوية الثقافية من إطار نظري إلى أداة ملموسة في السياسة الثقافية للدول، فبدلاً من الاعتماد فقط على الصور النمطية أو الترويج السياحي، تسعى هذه الممارسات إلى ترسيخ سرديات متكاملة تنبع من الداخل وتُخاطب الخارج بلغة رمزية متعددة الأبعاد، ويُبرز استخدام اللغة، والتراث، كوسائل دبلوماسية رمزية، القدرة على التعبير عن الذات الجماعية بطريقة أكثر استقلالية وفعالية، ورغم ما يقدّمه مفهوم الهوية الثقافية من أدوات تحليلية مهمة، إلا أن هذا المفهوم لم يَخلُ من النقد الأكاديمي، سواء على مستوى المنطلقات أو النتائج، ويُوضح الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

النقد	- اختزال الهوية في إطار ثابت - استغلال الهوية لتبرير استبعاد الآخر - التركيز المفرط على الخصوصية يعيق الشمول - صعوبة التوفيق بين الحفاظ على الهوية والانفتاح

وبناءً على ما تقدّم، يشكّل مفهوم الهوية الثقافية إطارًا تفسيريًا مركزيًا لفهم الكيفية التي تُبنى بها العلاقات الدولية على أسس رمزية تتجاوز الأبعاد المادية البحتة، فهي تُبرز الهوية كعملية ديناميكية تتشكل من التفاعل الاجتماعي والخبرة الجماعية والخطاب مع الآخر، مما

يمنح الدبلوماسية الثقافية دورًا فاعلاً في بناء تواصل دولي يقوم على الاعتراف المتبادل واحترام التعددية، ورغم قابليتها للتسييس أو التوظيف الأيديولوجي، يفتح هذا المفهوم أفقًا لعلاقات ثقافية أكثر إنسانية، توازن بين الانفتاح والخصوصية، وتسهم في ترسيخ خطاب عالمي قائم على التنوع والاحترام.

المبحث الخامس: الثقافات المتعددة

نشأ مفهوم الثقافات المتعددة في سياق تصاعد التنوّع داخل الدول الحديثة، خاصة في ظل موجات الهجرة وتزايد التعدد العرقي والديني واللغوي في المجتمعات الغربية، وقد برز هذا المفهوم بوصفه مقاربة تفسيرية تُعيد النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور يعترف بتعدّد الانتماءات الثقافية، ويطرح بدائل لسياسات الانصهار الثقافي التي سادت في النماذج القومية التقليدية، يقوم المفهوم على فرضية محورية مفادها أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي لا يتحققان عبر توحيد الثقافة أو إقصاء الاختلاف، بل من خلال الاعتراف القانوني والمعنوي بحق الجماعات المختلفة في التعبير عن خصوصياتها الثقافية داخل الإطار الوطني [29].

وبذلك، تنتقل الثقافة من كونها أداة للهيمنة إلى أداة للتعدد والاعتراف، وهو ما يفتح مجالاً أوسع أمام الدبلوماسية الثقافية لتكون أكثر تمثيلاً لمكوّنات المجتمع الداخلية في سياقها الخارجي، وفي هذا الإطار، يتقاطع مفهوم الثقافات المتعددة مع مبادئ الدبلوماسية الثقافية، إذ تتيح للأخيرة الانفتاح على مروحة واسعة من الفاعلين الثقافيين، وتدفع نحو تبنّي خطاب يعكس تعدد الهويات داخل الدولة، ويقدّم صورة أكثر واقعية وإنصافًا، ويُوضح الجدول التالي أبرز مفاهيم هذا المفهوم وآليات تفعيلها ضمن الدبلوماسية الثقافية [30]:

الاعتراف الثقافي	- تمثيل الأقليات في الأنشطة الثقافية - دعم التنوع في المعارض والمهرجانات الرسمية
التكافؤ الثقافي	- تمويل مشاريع فنية متنوعة - إبراز الإنتاج الثقافي لجميع المكوّنات الاجتماعية
الحوار بين الثقافات	- ورش تعليمية وفعاليات مجتمعية مشتركة - منصات حوار وطنية ودولية
الهوية الوطنية الجامعة	- إنتاج سرديات وطنية تعددية - إبراز التنوع في الإعلام الرسمي

وتعكس المفاهيم السابقة رؤية هذا المفهوم للثقافة بوصفها مجالاً للتعايش والاعتراف، لا للإقصاء أو الذوبان، فالاعتراف الثقافي يضمن أن تكون الهويات المختلفة جزءًا من المشهد العام، في حين أن التكافؤ المعنوي يُعيد الاعتبار للثقافات المهمشة. أما الحوار بين الثقافات، فيُسهم في تفكيك الصور النمطية، بينما تُعد الهوية الجامعة شرطًا أساسيًا للتوازن بين التعدد والوحدة. وشهدت السنوات الماضية عددًا من الممارسات الثقافية التي تُجسد مبادئ مفهوم الثقافات المتعددة، وتُسهم في تحويلها من إطار نظري إلى واقع عملي في السياسات الخارجية والثقافية، كما يُوضح الجدول التالي:

كندا والتعددية الثقافية الرسمية [31]	تمثيل التنوع الداخلي كقيمة أساسية في الهوية الوطنية والخطاب الثقافي الدولي
دبلوماسية التنوع في أستراليا [32]	إبراز التعدد السكاني كأداة جاذبية ناعمة في المحافل الدولية
مشاريع الاتحاد الأوروبي الثقافية [33]	تعزيز التنوع الداخلي كجزء من القوة الثقافية الجماعية للاتحاد

وتبرز هذه النماذج كيف تحوّل مفهوم الثقافات المتعددة إلى إطار عملي يُفعّل داخليًا وخارجيًا في السياسات الثقافية، ويُلاحظ أن الدبلوماسية الثقافية لم تعد حكرًا على النخب الرسمية، بل باتت مجالاً مفتوحًا لمشاركة واسعة من مختلف مكونات المجتمع، ما يجعل الصورة الثقافية للدولة أكثر شمولاً وتعبيرًا عن الواقع المركّب، ورغم الإسهام التفسيري

الذي يقدّمه المفهوم، إلا أنه واجه عددًا من الانتقادات، بعضها مفاهيمي والآخر عملي، كما يوضح الجدول التالي [34]:

النقد	- الانغلاق الثقافي لدى بعض الجماعات - ضعف ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة - استغلال الأقليات دون تمكين حقيقي - التفاوت في التمثيل والدعم الثقافي

وتكشف هذه الملاحظات أن فعالية مفهوم الثقافات المتعددة مرهونة بمدى إدماجها في سياسات واقعية تراعي التمثيل الفعلي والتوازن بين الانتماء والاختلاف، لا أن تكتفي بالاحتفال المعنوي بالتنوع، ويُوفر مفهوم الثقافات المتعددة منظورًا غنيًا لفهم العلاقة بين الهوية والدبلوماسية في سياقات التعدد، وتُبرز كيف يمكن للتنوع أن يتحوّل إلى أداة قوة ناعمة إذا ما أُدير بطريقة عادلة وشاملة، ومن خلال توسيع دائرة الفاعلين الثقافيين، يمنح المفهوم فرصًا جديدة لتجديد الخطاب الثقافي الخارجي، بما يعكس تعددية الداخل بدلاً من توحيده، ومع ذلك، فإن نجاح هذا النموذج يظل مرهونًا بقدرة الدولة على تحقيق المساواة المعنوية، وتجنّب اختزال التعددية في شعارات غير مُفعّلة على أرض الواقع.

خاتمة الفصل الثالث

بعد استعراض المفاهيم الأساسية الخمسة، يتّضح أن كل منها يُسلّط الضوء على زاوية مختلفة من زوايا الدبلوماسية الثقافية، فبينما تركّز بعض المفاهيم على أدوات الجذب والتأثير، يركّز البعض الآخر على آليات التفاعل، أو ديناميات الهوية، أو قضايا التعدد والاعتراف، ومن هنا تنبع أهمية التمييز بين هذه المفاهيم ليس فقط من حيث التعريف، بل من خلال وظائفها العملية والتحديات التي تعترض توظيفها في السياق الدبلوماسي، ويساعد الجدول التالي على تقديم قراءة مقارنة تُبرِز الخصائص الوظيفية

الأساسية لكل مفهوم، إلى جانب التحديات الجوهرية التي تُرافقه، وهو ما يُسهم في بناء فهم نقدي أكثر عمقًا لتنوع الأدوار التي تؤديها هذه المفاهيم ضمن منظومة الدبلوماسية الثقافية، كما يشرح الجدول التالي المفهوم ووظيفته الأساسية في الدبلوماسية الثقافية:

القوة الناعمة	تحسين صورة الدولة وبناء النفوذ الرمزي
الحوار الثقافي	تعزيز التواصل وبناء الثقة بين الشعوب
العولمة الثقافية	فهم انتشار الثقافة عبر الفضاء الرقمي والعابر
الهوية الثقافية	ترويج سردية ثقافية وطنية متماسكة
الثقافات المتعددة	تمثيل الهويات الفرعية في السياسة الثقافية

الفصل الرابع

النظريات الفكرية في الدبلوماسية الثقافية

يتناول هذا الفصل النظريات الفكرية المفسرة لأدوار الدبلوماسية الثقافية وتوجيهاتها العامة، وذلك من خلال استعراض ست نظريات رئيسة تُشكّل مراجع تفسيرية متنوعة في هذا الحقل، يبدأ الفصل بمناقشة النظريات التقليدية، مثل الواقعية والليبرالية، ثم ينتقل إلى التصورات ذات الطابع القيمي، كالنظرية المثالية، ويستعرض لاحقًا المقاربات المعرفية والنقدية، ممثلة في البنائية، والنقدية، وما بعد الكولونيالية، كما يُحلّل منطلقات كل نظرية، وأهدافها، وآلياتها التحليلية، والفاعلين الأساسيين فيها، مع تقديم مقارنة شاملة تُبرز تنوّع المقاربات النظرية في فهم الدبلوماسية الثقافية ضمن سياقاتها المتعددة.

المبحث الأول: النظرية الواقعية في الدبلوماسية الثقافية

تُعد النظرية الواقعية إحدى أبرز الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية، وتُقدّم منظورًا واضحًا للدبلوماسية الثقافية باعتبارها أداة وظيفية في خدمة الدولة، فوفقًا لهذه النظرية، لا تُفهم الثقافة بوصفها غاية مستقلة، بل كوسيلة استراتيجية لتحقيق المصالح الوطنية وتعزيز القوة والنفوذ[35]، وتنظر الدول وفقًا للنظرية الواقعية إلى نشر ثقافتها، ولغتها، وقيمها بوصفه جزءًا من سياسة خارجية متكاملة تستهدف التأثير في المجتمعات الأخرى وصانعي القرار في الدول المختلفة.

وترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يقوم على التنافس والصراع، ما يفرض على الدول توظيف جميع الوسائل المتاحة، بما فيها الأدوات الثقافية، لتعزيز مكانتها الدولية، وتُستخدم الثقافة في هذا السياق لتحسين الصورة الذهنية للدولة في الخارج، والتأثير في السياسات، وخلق روابط استراتيجية طويلة الأمد، وتوضح الأدوات التالية كيف تُفعّل الدول الدبلوماسية الثقافية وفقًا للنظرية الواقعية [36]:

الإعلام	التأثير على الرأي العام وتشكيل صورة إيجابية للدولة عبر وسائل الإعلام
إنتاج الأعمال الفنية	ترسيخ القيم الوطنية وتعزيز النفوذ عبر الإنتاج التلفزيوني
تأسيس المراكز الثقافية	دعم التبادل الثقافي والترويج للصورة الثقافية للدولة في الخارج
تقديم المنح الدراسية	استقطاب طلاب أجانب لبناء علاقات مستقبلية وتعزيز التأثير الأيديولوجي

وتقوم هذه النظرية في الدبلوماسية الثقافية، على أفكار مفكرين بارزين مثل: «هانز مورغنثاو» و«كينيث والتز»، اللذين شدّدا على مركزية القوة والمصلحة الوطنية في توجيه سلوك الدول، حيث تُعتبر الدبلوماسية الثقافية امتدادًا للسياسة الواقعية، إذ تُستخدم الأدوات الثقافية لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية وتعزيز النفوذ الدولي، دون الحاجة إلى الصراع المباشر، وتتجلى قوة هذه النظرية في تفسيرها لسياسات الدول الكبرى التي توظف الثقافة كأداة نفوذ استراتيجي، فمثلاً، يُستخدم الإعلام الدولي للترويج للقيم والسياسات، وتُستثمر الجامعات الكبرى بوصفها مساحات لجذب النخب وصناعة التحالفات الفكرية والثقافية، وتعمل المراكز الثقافية الأجنبية، والمنح الدراسية، والبرامج التبادلية بوصفها أدوات تُعزز الحضور الثقافي والسياسي للدولة في البيئات المستهدفة [37].

ومع ذلك، تواجه هذه النظرية جملة من الانتقادات؛ أبرزها رؤيتها الأداتية المفرطة للثقافة، وتجاهلها للأثر التبادلي غير المقصود الذي قد تُحدثه العلاقات الثقافية، فالافتراض بأن جميع المبادرات الثقافية موجّهة ومخططة بدقة لا يعكس دومًا واقع العلاقات الإنسانية والثقافية، التي قد تتطور بعيدًا عن الأطر السياسية، كما أن الاستخدام السياسي الصريح للثقافة قد يثير الشكوك، ويُقابل بالرفض في بعض المجتمعات التي تشعر بأن ثقافتها الوطنية مهددة أو مُستغلَّة، إضافة إلى ذلك، تُنتقد النظرية الواقعية لتجاهلها أدوار الفاعلين غير الحكوميين، مثل المؤسسات الأكاديمية المستقلة والمنظمات

الثقافية الدولية، ويُسهم هؤلاء الفاعلون بشكل ملموس في تعزيز الدبلوماسية الثقافية من خلال مبادرات لا تتبع دائمًا سياسات الدولة، فتجاهل هذا البُعد يُقلص من فهم الطبيعة المعقدة للعلاقات الثقافية، وفيما يلي ملخص تحليلي للنظرية الواقعية في سياق الدبلوماسية الثقافية:

الرؤية للثقافة	أداة لتعزيز النفوذ القومي وموجهة لتحقيق الهيمنة والسيطرة المعنوية
الهدف	تحقيق المصالح الوطنية عبر التأثير الثقافي
التفسير	تفسير التنافس بين الدول في الترويج لثقافتها وتوظيفها كقوة ناعمة
أبرز الفاعلين	الدولة، الوزارات الحكومية (مثل الخارجية، الثقافة)، وسائل الإعلام الرسمية
أبرز الانتقادات	النظرة الأداتية، تجاهل الفاعلين غير الحكوميين، تهميش التفاعل الثقافي الحقيقي

بذلك، تُبرز النظرية الواقعية دور الثقافة بوصفها أداة في السياسات الخارجية، مقدّمةً إطارًا قويًا لتفسير آلية توظيف الدول مواردها الثقافية، رغم محدوديتها في استيعاب الجوانب غير الرسمية والتفاعلية التي تميز العلاقات الثقافية المعاصرة.

المبحث الثاني: النظرية الليبرالية في الدبلوماسية الثقافية

تنظر النظرية الليبرالية إلى الدبلوماسية الثقافية بوصفها أداة لبناء التعاون وتعزيز التفاهم بين الشعوب، بعيدًا عن منطق القوة والصراع الذي يُميز النظرية الواقعية، ووفقًا لهذه النظرية، تُمثل الثقافة وسيلة لتعزيز الحوار والتقارب بين الدول، من خلال قيم الانفتاح، والحرية، والتعددية، والتفاعل الإيجابي بين الحضارات، ويُركّز الليبراليون على البُعد التبادلي في العلاقات الثقافية، حيث لا تقتصر الثقافة على كونها أداة في يد الدولة، بل تتفاعل ضمن شبكة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وتنطلق النظرية الليبرالية من فرضية مفادها أن العلاقات الدولية يمكن أن تكون تعاونية وسلمية، إذا ما أُتيحت المساحات المناسبة للتواصل والحوار بين الشعوب [38]، وعليه، تُعدّ الدبلوماسية الثقافية آلية

لتعزيز التفاهم المتبادل، وتخفيف التوترات، وبناء الثقة بين الدول.

كما تُولي هذه النظرية أهمية خاصة لدور الأفراد، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، في دعم العلاقات الثقافية العابرة للحدود، باعتبارهم فاعلين قادرين على التأثير الإيجابي خارج الإطار الرسمي للدولة، ويركز الليبراليون على أن التبادل الثقافي ليس عملية أحادية الاتجاه، بل تفاعلية قائمة على الاحترام المتبادل، وهو ما يُميز هذه النظرية عن التصورات الواقعية، فالعلاقات الثقافية من هذا المنظور، تُسهم في تعزيز السلام، وترسيخ قيم الحوار، ودعم الديمقراطية، من خلال التعليم، والتراث، والبرامج التبادلية، وتعدد القنوات الاتصالية بين الشعوب، ويُوضح الجدول التالي أبرز الوسائل التي تعتمدها النظرية الليبرالية في تفعيل الدبلوماسية الثقافية [39]:

التبادل الأكاديمي	تعزيز التفاهم المشترك من خلال الدراسات والبحث العلمي والتفاعل الطلابي
الفعاليات الثقافية	فتح مساحات للتقارب الثقافي والحوار الحضاري من خلال العروض والمعارض
الشراكات المؤسسية	التعاون بين الجامعات والمؤسسات الثقافية لإطلاق مبادرات مشتركة
الإعلام التفاعلي	تعزيز الحوار بين الثقافات عبر الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي

ومن أبرز الباحثين المعاصرين المرتبطين بالاتجاه الليبرالي، يأتي «جوزيف ناي» من خلال مفهومه «القوة الناعمة»، الذي ينسجم مع المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية، كما أن هذه النظرية تستند إلى مبادئ الليبرالية السياسية التي ترى في المؤسسات الدولية، والتعاون متعدد الأطراف، ركيزة لإرساء الاستقرار العالمي، وتُبرز أهمية النظرية الليبرالية في قدرتها على تفسير العلاقات الثقافية من منظور التبادل والتفاعل، بدلاً من السيطرة والتأثير الأحادي، فالمؤسسات الأكاديمية مثل برامج التبادل الثقافي، أو

المعارض العالمية، أو الجوائز الأدبية الدولية، جميعها أدوات تُوظف لتعزيز العلاقات الندية بين الشعوب، وتُسهم هذه الوسائل في بناء فهم مشترك حول القضايا الدولية، وتخفيف حدة الصور النمطية المتبادلة [40].

ومع ذلك، لا تخلو هذه النظرية من الملاحظات النقدية، فالطابع المثالي الذي يغلب على الفكر الليبرالي قد لا يعكس دائمًا الواقع المعقّد للعلاقات الدولية، كما أن التفاعل الثقافي الذي يُفترض أنه حر ومتبادل، قد يكون مشروطًا بهيمنة ثقافات أقوى اقتصاديًا وسياسيًا، إضافة إلى ذلك، فإن تغليب البُعد المؤسسي والمجتمعي قد يُغفل التأثير المباشر الذي تُمارسه الدول أحيانًا من خلال هذه القنوات، وفيما يلي جدول يلخص العناصر الجوهرية للنظرية الليبرالية في الدبلوماسية الثقافية:

الرؤية للثقافة	وسيلة لتعزيز التفاهم والتعاون الدولي وتخفيف الصراعات
الهدف	بناء علاقات قائمة على الحوار والتبادل الثقافي
التفسير	تفسير السياسات التعليمية والثقافية العابرة للحدود ومؤشرات التعاون
أبرز الفاعلين	الجامعات، المؤسسات الثقافية، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، الأفراد
أبرز الانتقادات	المثالية المفرطة، تجاهل عدم تكافؤ القدرات الثقافية بين الدول

وعليه، تُسهم النظرية الليبرالية في تقديم قراءة إنسانية وتفاعلية للدبلوماسية الثقافية، من خلال إعلاء قيمة التعاون والشراكة بين الشعوب، إلا أنها تظل بحاجة إلى دمج منظور أكثر واقعية يأخذ في الاعتبار الفجوات البنيوية والتفاوت في الموارد والقدرات بين الدول.

المبحث الثالث: النظرية المثالية في الدبلوماسية الثقافية

تنطلق النظرية المثالية في الدبلوماسية الثقافية من رؤية أخلاقية وإنسانية ترى في الثقافة وسيلة لتحقيق السلام العالمي وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب، متجاوزةً المصالح السياسية المباشرة والمنافع الاقتصادية

قصيرة المدى، ووفقًا لهذه النظرية، لا تُعدّ الدبلوماسية الثقافية أداة لتعزيز نفوذ الدول فحسب، بل تُفهم بوصفها رسالة إنسانية تهدف إلى بناء جسور بين الحضارات، ونشر قيم العدالة، والتسامح، والحرية، وتتميّز هذه النظرية برؤيتها القيمية للثقافة ووصفها قوة مستقلة، لا يجب أن تُوظّف لتحقيق مصالح الدول، بل ينبغي أن تنبع من التفاعل الإنساني الطوعي، والمبادرات المدنية العابرة للحدود [41].

وفي هذا السياق، تُصبح الثقافة والحوار الحضاري أدوات أساسية لنقل هذه الرسائل، بعيدًا عن الأطر الرسمية والقيود السياسية التي تفرضها الدول على العمل الثقافي، كما تتميز النظرية المثالية عن الطرح الليبرالي بتركيزها الأكبر على البعد الأخلاقي والقيمي، من خلال تأكيدها على عالمية الثقافة، واستقلالها عن البُنى القومية والاعتبارات السياسية، كما تُعلي المثالية من شأن الفاعلين غير الحكوميين، مثل: المثقفين، والمؤسسات الثقافية المستقلة، والمجتمع المدني، وتعتبرهم من أهم الفاعلين في الدبلوماسية الثقافية، فهؤلاء الفاعلون وفقًا للمثالية يُسهمون في تشكيل خطاب ثقافي عالمي يقوم على الحوار والتفاهم، وليس على الهيمنة أو المصالح، ويُبين الجدول التالي أبرز الوسائل التي تعتمدها هذه النظرية لتحقيق أهدافها[42]:

دعم المشاريع الثقافية غير الحكومية	تعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب
توظيف الفنون، الأدب	تجاوز الخلافات السياسية وتعزيز التواصل الثقافي
إشراك المجتمع المدني والمثقفين	بناء حوار ثقافي مستقل عن الأجندات السياسية
نشر القيم الإنسانية عبر الثقافة	ترسيخ ثقافة السلام والتسامح
تحييد المصالح السياسية عن الثقافة	ضمان استقلالية المبادرات الثقافية وتأثيرها الإيجابي على المستوى العالمي

ومن الأمثلة البارزة – أيضًا – على هذا التوجه، مبادرات اليونسكو لحماية التراث الثقافي، ومهرجانات الحوار بين الحضارات، وجائزة نوبل للسلام

التي تكرّم شخصيات ساهمت في التقارب الثقافي العالمي [43]، كما تندرج في هذا الإطار أنشطة المؤسسات المعنية بالتنوع الثقافي، والحوارات العابرة، والحملات الفنية التي تُعزز قيم السلام والاحترام بين الشعوب.

ورغم طابعها الإنساني البحت، تُواجه هذه النظرية جملة من التحديات، أبرزها صعوبة فصلها عن التأثيرات السياسية والاقتصادية التي تُحيط بالفعل الثقافي في الواقع، فغالبًا ما تحظى المبادرات الثقافية الدولية بدعم حكومي مباشر أو غير مباشر، ما يُضعف فكرة الاستقلالية الكاملة، كما أن الفاعلين الثقافيين أنفسهم قد يعملون ضمن هياكل مؤسسية ذات ارتباطات سياسية أو اقتصادية، وتُضاف إلى ذلك إشكالية التوفيق بين العالمية الثقافية واحترام الخصوصيات المحلية، إذ إن الترويج لقيم كونية قد يُفسَّر أحيانًا على أنه تهديد للهويات الثقافية أو نوع من فرض نموذج ثقافي معين، كما تُطرح تساؤلات حول جدوى هذه النظرية في ظل تعقيدات النظام الدولي واحتدام المنافسة الجيوسياسية.

ومع ذلك، فإن النظرية المثالية تظل مهمةً كمرجعية أخلاقية في مجال الدبلوماسية الثقافية، فهي تُذكّر بأهمية القيم والمبادئ الإنسانية في العلاقات الدولية، وتدعو إلى إعادة الاعتبار للثقافة بوصفها أداة للتقارب لا للتوظيف السياسي، ولتعزيز فرص نجاحه، من الضروري تطوير آليات تنفيذية أكثر واقعية، تضمن استقلالية المبادرات الثقافية دون تجاهل البيئة السياسية والاقتصادية التي تنشط فيها، وفيما يلي جدول يكشف العناصر النظرية الأساسية لهذه النظرية:

الرؤية للثقافة	وسيلة مستقلة لتحقيق السلام العالمي والقيم الأخلاقية والإنسانية
الهدف	تجاوز النزاعات عبر الحوار الثقافي وتعزيز العدالة والتسامح
التفسير	تفسير الخطاب الثقافي الإنساني ومضامينه الأخلاقية العابرة للقوميات
أبرز الفاعلين	المثقفون، المنظمات الحقوقية، اليونسكو، المجتمع المدني

أبرز الانتقادات	المثالية المفرطة، ضعف التطبيق العملي، إغفال موازين القوى

انطلاقًا من هذا، تُشكّل النظرية المثالية بُعدًا نظريًا ضروريًا في فهم وتطوير الدبلوماسية الثقافية، لما تقدمه من أفق إنساني وفلسفي يعزّز القيم المشتركة، ويمنح العلاقات الدولية بعدًا أخلاقيًا أكثر عمقًا وتوازنًا.

جدول مقارن بين النظريات الثلاثة السابقة

بناءً على ما سبق، تمثل النظريات التقليدية الثلاثة (الواقعية، الليبرالية، المثالية) أسسًا فكرية في دراسة الدبلوماسية الثقافية، وتتفاوت هذه النظريات في رؤيتها للثقافة، وأهدافها، وآليات التحليل المعتمدة، كما تختلف في طبيعة الفاعلين الأساسيين الذين تفترضهم، وطرق توظيف الثقافة في سياق السياسة الخارجية، لذا، يوضح الجدول التالي الفروقات الجوهرية بينها، ويقدّم مقارنة شاملة تُسهم في فهم التوجهات العامة لهذه النظريات:

العنصر	النظرية الواقعية	النظرية الليبرالية	النظرية المثالية
الرؤية للثقافة	أداة لتحقيق المصالح الوطنية وتعزيز النفوذ والقوة الناعمة	قناة لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول والشعوب	وسيلة إنسانية مستقلة لنشر القيم الأخلاقية وتعزيز السلام
الهدف	تحقيق المصالح الوطنية والتأثير في البيئة الدولية	بناء علاقات قائمة على الحوار والتبادل الثقافي	نشر قيم السلام والعدالة والتسامح وتعزيز التفاهم الإنساني
المنظور التحليلي	تفسير توظيف الثقافة في خدمة المصلحة الوطنية وتعزيز النفوذ الدولي	تحليل أنماط التعاون الثقافي، والتبادل الأكاديمي، ودور المؤسسات الدولية	تحليل المبادرات الثقافية ذات البعد الإنساني والخطابات الداعية إلى السلام والتفاهم
الفاعل الرئيس	الدولة، والأجهزة الحكومية، والمؤسسات الرسمية	المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني	المثقفون، والفنانون، والمنظمات الثقافية والإنسانية، واليونسكو
الانتقادات الأساسية	اعتبار الثقافة أداة سياسية، وتجاهل الفاعلين غير الحكوميين، وتهميش التفاعل الثقافي الحقيقي	المثالية النسبية، وتجاهل التفاوت في القدرات الثقافية والسياسية بين الدول	المثالية المفرطة، وضعف القابلية للتطبيق، وإغفال تأثير موازين القوى

يبيّن الجدول أعلاه، مدى التباين في مداخل النظريات التقليدية لفهم وتوظيف الدبلوماسية الثقافية؛ فبينما تُركّز الواقعية على البُعد الاستراتيجي والثقل السياسي للثقافة، ترى الليبرالية في الثقافة قناة للحوار وبناء السلام، في حين تمنح المثالية الثقافة بعدًا قيميًا وإنسانيًا يتجاوز منطق القوة والمصلحة. هذا التنوع يُشكّل أساسًا نظريًا لفهم خريطة الدبلوماسية الثقافية، ويمهّد لتحليل الاتجاهات النقدية المعاصرة التي تتجاوز هذا الإطار التقليدي.

المبحث الرابع: النظرية البنائية في الدبلوماسية الثقافية

تُعد النظرية البنائية من أبرز المداخل النظرية الحديثة في العلاقات الدولية، وتتميّز بتركيزها على دور الأفكار، والهويات، والمعايير الثقافية والاجتماعية في تشكيل سلوك الدول والعلاقات بين الفاعلين الدوليين، وبخلاف النظرية الواقعية التي تُركّز على القوة، أو الليبرالية التي تهتم بالتعاون، يرى البنائيون أن الواقع الدولي لا يتحدد فقط بالعوامل المادية، بل يتشكل بصورة عميقة من خلال البُنى الفكرية والثقافية التي تخلق تصورات الدول عن نفسها وعن الآخرين [44]، ووفقًا لهذا التصور، لا تُفهم الدبلوماسية الثقافية بوصفها مجرد أداة للنفوذ أو التعاون، بل بوصفها عملية حركية، تُسهم في تشكيل هوية الدولة، فالثقافة ليست مجرد وسيلة، بل هي عنصر تكويني في العلاقات الدولية، تؤثر في كيفية فهم الدول لمصالحها وحدود سلوكها.

وتعتقد النظرية البنائية أن الثقافة تُنتج ويُعاد إنتاجها باستمرار من خلال التفاعل بين الفاعلين، سواء كانوا دولاً أو مجتمعات أو مؤسسات، ومن هنا، فإن الدبلوماسية الثقافية لا تُوظّف فقط لترويج صورة أو تحقيق مكاسب، بل تُشارك في بناء المعايير والقيم والهويات المشتركة، ما يجعلها أداة أساسية في تشكيل بنية النظام الدولي نفسه، كما تُبرز هذه النظرية أهمية التفاعل المستمر بين الثقافات كأداة لإعادة تعريف العلاقات الدولية،

حيث يُمكن للثقافة أن تُعيد صياغة مفاهيم مثل «الآخر»، أو «التهديد»، أو «التحالف»، بناءً على ما تُنتجه من رموز ورؤى وأفكار، وفي هذا السياق، تأخذ الدبلوماسية الثقافية شكلاً أكثر عمقًا وتأثيرًا، لأنها تُعيد تشكيل بيئة العلاقات وليس فقط أهدافها، ويجسد الجدول التالي الوسائل التي تعتمدها النظرية البنائية في تفعيل الدبلوماسية الثقافية [45]:

التفاعل المعنوي بين الشعوب	إعادة إنتاج المعاني المشتركة وتشكيل فهم متبادل للهويات
المبادرات الثقافية طويلة الأمد	بناء تصورات جماعية جديدة عن العلاقات الدولية
البرامج التعليمية متعددة الثقافات	تشكيل وعي مشترك وتجاوز الصور النمطية المتبادلة
إنتاج الخطاب الثقافي	التأثير في المخيلة الجماعية وإعادة تعريف مفاهيم الأمن والمصلحة والهوية

ويُعتبر ألكسندر وندت من أبرز منظّري هذه النظرية، حيث شدد على أن «الفوضى هي ما تصنعه الدول»، وأن الهوية ليست ثابتة، بل تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي والثقافي، لذا، فإن الدبلوماسية الثقافية تُصبح وسيلة لبناء المعاني المشتركة وتجاوز الثنائيات الجامدة بين «الذات» و«الآخر»، ومن أبرز تطبيقات هذه النظرية، البرامج التي تُركّز على إعادة بناء العلاقات بعد النزاعات من خلال مشاريع ثقافية مشتركة، أو تلك التي تُحاول تفكيك الصور النمطية العميقة الجذور بين الشعوب من خلال الحوار والفنون والتعليم، كما يُلاحظ أن هذه النظرية تنسجم مع المشاريع التي تُعيد الاعتبار للهوية الثقافية كعامل تكاملي في العلاقات الدولية، مثل مبادرات المصالحة الثقافية، أو برامج إعادة تأهيل المجتمعات بعد الحروب [46].

ومع ذلك، تواجه النظرية البنائية عددًا من التحديات، أهمها أنه يصعب قياس نتائجها على المدى القصير، نظرًا لأنها تهتم بالتحولات البطيئة في البُنى الذهنية والهويات، كما أن فعاليتها تعتمد على مدى استعداد الفاعلين لتبنّي رؤى جديدة وتغيير تصوراتهم، وهو أمر يتطلب بيئة دولية منفتحة

وغير قائمة على التهديد والهيمنة.

كذلك يُنتقد البنائيون أحيانًا لتقليلهم من أهمية العوامل المادية في صنع القرار، مثل القوة الاقتصادية أو التكنولوجية، والتي تظل تلعب دورًا جوهريًا في تشكيل العلاقات الدولية، ومع ذلك، فإن ما تقدّمه هذه النظرية من عمق نظري وتحليل ثقافي يُعدّ مساهمة مهمة في فهم الدبلوماسية الثقافية بوصفها عملية بنائية، تتجاوز الاستخدام الآني للثقافة نحو تأثير طويل الأمد على شكل ومضمون العلاقات بين الدول والشعوب، وفيما يلي جدول يلخّص خصائص النظرية البنائية:

الرؤية للثقافة	عملية بناء مستمرة تُسهم في تشكيل هويات وتصورات الدول ضمن بنية النظام الدولي
الهدف	إعادة إنتاج التصورات والرموز والهويات المشتركة عبر التفاعل الثقافي
التفسير	تفسير الخطاب، تفكيك البنى المعرفية، وتتبع إنتاج المعاني الثقافية عبر التفاعل
أبرز الفاعلين	المؤسسات الثقافية، الأكاديميون، وسائل الإعلام، النخب الفكرية والفنية
أبرز الانتقادات	صعوبة القياس، الاعتماد على تغير الهويات، إغفال القوة المادية أحيانًا

نتيجةً لذلك، تُضيف النظرية البنائية بُعدًا نظريًا مميزًا لفهم الدبلوماسية الثقافية، حيث تُركّز على كيفية إعادة تشكيل الهويات والعلاقات من خلال التفاعل الثقافي المستمر، بعيدًا عن الأطر التقليدية القائمة على المصلحة أو القوة فقط.

المبحث الخامس: النظرية النقدية في الدبلوماسية الثقافية

تُعتبر النظرية النقدية من المداخل النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية، وقد برزت كردّ فعل على الاتجاهات السائدة في العلاقات الدولية، ولاسيما النظريات التقليدية (الواقعية والليبرالية) التي ركّزت على الدولة، والمصلحة، والمؤسسات، وتتميّز هذه النظرية بمقاربتها التفسيرية والتحليلية

المتعمّقة، التي تسعى إلى تفكيك البُنى الفكرية، والأطر الإيديولوجية، والأنساق السلطوية التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك الدبلوماسية الثقافية، ولا تنظر النظرية النقدية إلى الثقافة كوسيلة محايدة أو كأداة بريئة للتواصل، بل كمنظومة محمّلة بالسلطة والمعاني والمصالح، وغالبًا ما تُستخدم لإدامة علاقات الهيمنة بين المركز والأطراف [47].

وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن الثقافة كما تُمارَس في الدبلوماسية، ليست منفصلة عن القوة، بل تُستخدم أحيانًا لإعادة إنتاج السيطرة المعنوية، وتثبيت المركزية الغربية أو الهيمنة الثقافية لدول معينة، ومن هنا، تُعيد النظرية النقدية مساءلة المفاهيم السائدة حول «التبادل الثقافي»، «الحوار الحضاري»، أو حتى «القوة الناعمة»، بوصفها أدوات قد تُخفي وراءها علاقات غير متكافئة وغير عادلة، واستفادت النظرية النقدية من أعمال مفكرين مثل أنطونيو غرامشي، الذي طرح مفهوم «الهيمنة الثقافية»، وإدوارد سعيد الذي كشف في «الاستشراق» عن الكيفية التي تُستخدم بها الثقافة لتكريس التصورات النمطية والسيطرة الفكرية [48].

وفي هذا السياق، ترى النظرية النقدية أن الثقافة ليست حيادية، بل تُنتَج داخل سياقات سياسية واقتصادية غير متكافئة، وتُوجَّه غالبًا لخدمة أجندات محددة، حتى عندما تبدو إنسانية أو تعليمية، فالمبادرات الثقافية العابرة للحدود قد تُستخدم لإعادة إنتاج المركزية الغربية، وتهميش ثقافات الشعوب الأخرى عبر الترويج لنموذج ثقافي واحد بوصفه معيارًا عالميًا، وتُركّز هذه النظرية على تفكيك الخطاب الثقافي وتحليل رسائله الضمنية، واستكشاف علاقته بالسلطة والمعرفة، كما تُعيد الاعتبار للأصوات المهمَّشة، وتدعو إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية، ورفض الاستعلاء المعنوي، وخلق مساحات أكثر عدالة في التبادل الثقافي، وفيما يلي الوسائل التي تُسلّط

النظرية النقدية الضوء عليها في تحليل الدبلوماسية الثقافية [49]:

المعاهد الثقافية الأجنبية	أداة لفرض النموذج الثقافي الغربي وتطبيع التبعية الثقافية
المنح الدراسية والبرامج الأكاديمية	إعادة إنتاج النخب التابعة للخطاب الغربي
الإعلام العالمي	ترسيخ الصور النمطية عن «الآخر» وتكريس التفوق الثقافي للدول المهيمنة
الاحتفالات الثقافية العالمية	احتفاء سطحي بالتنوع يخفي علاقات غير متكافئة
مفاهيم القوة الناعمة والحوار الحضاري	شعارات فضفاضة قد تُستخدم لتبرير التغلغل الثقافي بدلاً من تحقيق شراكة فعلية

ورغم أهميته في كشف النقاب عن البُعد الأيديولوجي للدبلوماسية الثقافية، إلا أن النظرية النقدية تُواجَه بعدد من التحديات، حيث تتّسم بطابع تفكيكي مفرط، يفتقر إلى بدائل تطبيقية واضحة، ويقع أحيانًا في فخ التشكيك الدائم في النوايا، ما قد يُضعف فرص بناء تفاهمات ثقافية حقيقية، كما تُنتقَد لتمركزها حول خطاب الضحية دون تقديم آليات عملية لإعادة التوازن الثقافي في العلاقات الدولية.

ومع ذلك، تبقى مساهمات هذه النظرية ذات قيمة كبيرة، حيث تُذكّرنا بضرورة فحص البُنى المعنوية، والانتباه إلى من يتحكم في إنتاج المعاني، ومن يملك «حق التمثيل الثقافي»، فالدبلوماسية الثقافية من منظور نقدي ليست مجرد تواصل، بل هي مجال للصراع المعنوي يتطلب يقظة فكرية، ومساءلة دائمة للبُنى السائدة، وفيما يلي جدول يُلخص خصائص النظرية النقدية:

الرؤية للثقافة	الثقافة محمّلة بالسلطة وتُستخدم لإدامة الهيمنة المعنوية
الهدف	تفكيك البُنى الثقافية المهيمنة وكشف علاقات التبعية المعنوية
التفسير	نقد الخطاب الثقافي، تفسير التمثيلات، مساءلة القوة في إنتاج المعنى
أبرز الفاعلين	المثقفون الناقدون، المفكرون ما بعد الكولونيالية، الحركات الثقافية المقاومة
أبرز الانتقادات	تشكيك دائم، غياب البدائل التطبيقية، الميل للتعميم، ضعف القدرة على البناء

وبهذا، تُقدم النظرية النقدية قراءة مغايرة وجوهرية للدبلوماسية الثقافية، لا تكتفي بوصفها وسيلة للتقارب، بل تُحلّلها كمجال لتجليات السلطة المعنوية، ما يُثري الفهم العميق للعلاقات الثقافية الدولية ويُعيد الاعتبار لأصوات المغيَّبين والمهمَّشين في هذا الحقل.

المبحث السادس: نظرية ما بعد الكولونيالية في الدبلوماسية الثقافية

تركز نظرية ما بعد الكولونيالية (ما بعد الاستعمارية) في العلاقات الدولية على تحليل الإرث الثقافي والمعرفي للاستعمار، وكيف يستمر تأثيره في العلاقات بين الدول حتى بعد زوال السيطرة الاستعمارية المباشرة، وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن النظام العالمي لا يزال محكومًا، إلى حد كبير، ببُنى غير متكافئة أُرسيت خلال العصور الاستعمارية، وأن الدبلوماسية الثقافية يمكن أن تُستخدم، وخصوصًا من قبل الدول الغربية، كوسيلة قد تسهم في إعادة إنتاج الهيمنة المعنوية والمعرفية على شعوب العالم غير الغربي [50].

وتُعيد هذه النظرية مساءلة المفاهيم المتداولة في العلاقات الثقافية الدولية مثل: «التبادل»، «الحوار»، و«العالمية»، ويُحللها من زاوية نقدية تكشف كيف أن هذه المفاهيم قد تُخفي وراءها علاقات غير متوازنة تُكرّس التبعية والتهميش، وبدلاً من النظر إلى الثقافة كوسيلة للتواصل، يرى عدد من منظري ما بعد الكولونيالية أنها غالبًا ما تُستخدم لفرض أنماط تفكير وسلوك تنتمي إلى المركز الاستعماري السابق، مما يؤدي إلى تهميش الهوية الثقافية المحلية وتشويه صورتها في الوعي العالمي [51].

وتستند هذه النظرية إلى أطروحات مفكرين بارزين مثل إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق»، حيث أظهر كيف تمثّل الثقافة الغربية الشعوب الشرقية بصورة مشوّهة تُبرّر السيطرة عليها، كما ساهم فرانتز فانون في

تحليل أثر الاستعمار في تشكيل الوعي المُستَعمَر، ودعا إلى تحرير الخطاب الثقافي من الإرث الكولونيالي. أما هومي بهابها وغاياتري سبيفاك، فقد قدّما قراءات عميقة حول «التمثيل الثقافي»، و«الصوت المهمَّش»، و«الهجنة الثقافية» كآليات مقاومة وإعادة تعريف للهوية [52].

في ضوء هذه الرؤية، تُعيد النظرية ما بعد الكولونيالية تعريف الدبلوماسية الثقافية بوصفها مجالاً للصراع المعنوي بين المركز الثقافي المهيمن (غالبًا الغرب) والأطراف المهمَّشة (الجنوب العالمي)، وتُشجّع هذه النظرية على مقاومة الخطابات الأحادية من خلال استعادة السرديات الثقافية الأصلية، وتشجيع المبادرات التي تنبع من خصوصية المجتمعات المحلية، لا تلك التي تُفرض باسم «العالمية» أو «التنمية الثقافية»، ويُوضّح الجدول التالي أبرز الأدوات التي تحُلّلها نظرية ما بعد الكولونيالية ضمن ممارسات الدبلوماسية الثقافية [53]:

المعارض والفعاليات الثقافية العالمية	تمثيل انتقائي للثقافات يعكس المركزية الغربية
برامج التعليم الدولي	فرض لغات وقيم ثقافية مهيمنة تُضعف الهوية المحلية
الإنتاج الإعلامي	إعادة إنتاج صور نمطية عن «الآخر» الشرقي أو الإفريقي
المؤسسات الثقافية الغربية في الجنوب	استمرار للهيمنة المعنوية عبر «المساعدات» الثقافية الموجَّهة
مفاهيم «العالمية» و«التنمية الثقافية»	أدوات لتعميم نموذج ثقافي غربي بوصفه الأفضل أو الأكثر تقدمًا

ورغم قوتها في تفكيك العلاقات الثقافية غير المتكافئة، تُنتقد هذه النظرية أحيانًا لتغليبها الطابع التفكيكي دون تقديم نماذج بديلة قابلة للتطبيق، كما تُواجه تحديًا في كيفية بناء علاقات ثقافية عادلة لا تقع في فخ رد الفعل السلبي أو انغلاق الهوية، ومع ذلك، تبقى مساهماتها بالغة الأهمية في إعادة الاعتبار للهويات الثقافية المهمّشة، والدعوة إلى إعادة التوازن في العلاقات الثقافية الدولية [54]، وفيما يلي جدول يلخص سمات نظرية ما بعد الكولونيالية:

الرؤية للثقافة	وسيلة غربية لإعادة إنتاج الهيمنة المعنوية والمعرفية على شعوب العالم
الهدف	تفكيك الخطابات المهيمنة، ونقد استمرار الهيمنة الثقافية بعد الاستعمار
التفسير	تحليل الخطاب، نقد التمثيل، استعادة السرديات الثقافية المحلية
أبرز الفاعلين	منظرو ما بعد الكولونياليين، الكتاب، الفنانون من الجنوب العالمي
أبرز الانتقادات	الطابع التفكيكي، محدودية التطبيق العملي، الميل إلى رد الفعل بدلاً من البناء

وبذلك، تُقدّم هذه النظرية قراءة حيوية وجذرية للدبلوماسية الثقافية، تُسهم في كشف البُنى المعنوية غير العادلة، وتدعو إلى خطاب ثقافي عالمي أكثر عدلاً وتعددية واعترافًا بالهويات المستضعفة.

جدول مقارن بين النظريات الثلاثة السابقة

تُقدّم هذه النظريات الثلاث (البنائية، النقدية، وما بعد الكولونيالية) مقاربات مغايرة للفهم التقليدي للدبلوماسية الثقافية، حيث تركّز على تفكيك البُنى السلطوية وتحليل الخطابات المعنوية، وتوسيع مجال الفاعلين ليشمل المجتمع المدني والأفراد. وتتبع أهميتها من مساءلتها للرؤى السائدة، وتقديمها بدائل نظرية أكثر مرونة، خاصة في سياقات الهيمنة والتهميش الثقافي، لذا، يسلّط الجدول التالي الضوء على الفروقات الجوهرية بين هذه النظريات، ويُقدّم مقارنة تُسهم في فهم أبعادها النظرية وتوجهاتها المنهجية في تناول الدبلوماسية الثقافية:

العنصر	النظرية البنائية	النظرية النقدية	نظرية ما بعد الكولونيالية
الرؤية للثقافة	عملية مستمرة لبناء الهويات والتصورات	أداة ترتبط بالسلطة والهيمنة الثقافية	أداة لاستمرار الهيمنة الثقافية بعد الاستعمار
الهدف	بناء الهويات والتصورات المشتركة	كشف الهيمنة الثقافية ونقدها	مقاومة الإرث الاستعماري واستعادة الهوية الثقافية
المنظور التحليلي	تحليل الخطاب والهويات وإنتاج المعاني	تحليل الخطاب وعلاقات السلطة والهيمنة	تحليل الخطاب الاستعماري واستعادة السرديات المحلية

الفاعل الرئيس	الأكاديميون، والمؤسسات الثقافية، والنخب الفكرية	المفكرون النقديون، والمثقفون، والحركات الثقافية	مفكرو ما بعد الكولونيالية، وكتّاب وفنانو الجنوب العالمي
الانتقادات الأساسية	صعوبة القياس، وإغفال العوامل المادية	الإفراط في النقد، وضعف البدائل العملية	الطابع التفكيكي، وضعف الحلول العملية

يُبيّن الجدول أعلاه أن النظريات النقدية وغير التقليدية تُقدّم مداخل تحليلية تتجاوز الفرضيات الكلاسيكية، حيث تُركّز النظرية البنائية على دور التفاعل الثقافي في تشكيل الهوية الدولية، بينما تكشف النظرية النقدية الأبعاد السلطوية للخطاب الثقافي، وتُسائل علاقات الهيمنة المعنوية، في حين تسعى نظرية ما بعد الكولونيالية إلى تفكيك الإرث الاستعماري واستعادة السرديات المهمَّشة. ورغم أن هذه النظريات تفتح آفاقًا لفهم أكثر تعقيدًا وشمولاً للدبلوماسية الثقافية، إلا أنها تواجه تحديات تطبيقية ومنهجية، تتعلق بصعوبة القياس أو ضعف القدرة على تقديم بدائل قابلة للتنفيذ، مما يستدعي التفكير في تكامل ممكن بين النقد والتطبيق.

خاتمة الفصل الرابع

في ضوء ما سبق، يتّضح أن الدبلوماسية الثقافية تمثل مجالاً غنيًا للتفسير النظري، تتعدد فيه الرؤى بين الواقعية، الليبرالية، والمثالية من جهة، والبنائية، النقدية، وما بعد الكولونيالية من جهة أخرى. وتُبرز هذه النظريات تنوّع الفهم لوظائف الثقافة، من أدوات للنفوذ أو الحوار، إلى آليات مقاومة للهيمنة المعنوية. كما يعكس هذا التباين تعدد الفاعلين، وتنوع السياقات التاريخية والسياسية المؤثرة في العلاقات الثقافية الدولية. ويُظهر التحليل أن تجاوز القراءة التقليدية للدبلوماسية الثقافية يتطلب الانفتاح على النقد والتفكيك، إلى جانب البناء والتفاعل. ومن هنا، تبدو الحاجة ملحّة إلى تكامل نظري يُراعي التعقيد المتزايد للبيئة الدولية المعاصرة.

الفصل الخامس

الفاعلون في الدبلوماسية الثقافية

يمثّل الفاعلون في الدبلوماسية الثقافية نسيجًا متنوعًا من الجهات الرسمية وغير الرسمية، التي تسهم في تشكيل الصورة الثقافية للدولة على المستوى الدولي، وتتراوح هذه الفواعل بين مؤسسات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني، وجهات أكاديمية، وشركات خاصة، وأفراد يمتلكون تأثيرًا نوعيًا في بناء الجسور بين الثقافات، ونقل القيم والرموز والهويات الوطنية إلى الساحة الدولية، وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحولات العالمية المرتبطة بالعولمة الرقمية، وصعود الفاعلين من خارج الإطار الحكومي، مما يدفع إلى إعادة النظر في خرائط التأثير الثقافي، وصياغة سياسات دبلوماسية أكثر شمولاً وتشاركية.

وتتسم الدبلوماسية الثقافية بكونها ممارسة متعددة المستويات لا تحتكرها الدولة، بل تُمارَس من قِبل طيف واسع من الفواعل التي تختلف في طبيعتها، وأدواتها، ودوائر تأثيرها، وقد أتاح هذا التنوّع نماذج جديدة من الفعل الثقافي تتجاوز الأساليب التقليدية، وتُعيد تعريف موازين القوة الناعمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وانطلاقًا من هذا التصوّر، يُقدّم هذا الفصل خريطة تحليلية شاملة للفاعلين في الدبلوماسية الثقافية، وفق تصنيف وظيفي ومؤسسي على النحو التالي:

أولاً: المؤسسات الرسمية	تتضمن الجهات الحكومية المخوّلة بوضع وتنفيذ السياسات الثقافية الخارجية، وتمثل الفاعل الأساسي في بلورة الرؤية الوطنية للدبلوماسية الثقافية
ثانيًا: الفاعلون غير الحكوميين	تتضمن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات والمراكز البحثية، والأفراد، وتمتاز هذه الفئة بمرونة الحركة والاستقلالية، مما يمنحها القدرة على الوصول والتأثير
ثالثًا: الفاعلون الدوليون	تتضمن المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، لما لهم من دور محوري في بناء المنصات الثقافية العابرة للحدود، والمساهمة في صياغة الأجندات المعنوية عالميًا

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية

تُشكّل المؤسسات الرسمية أحد الأعمدة الرئيسة للدبلوماسية الثقافية، كونها الجهات المخولة قانونيًا وإداريًا بتوجيه العمل الثقافي على الصعيد

الخارجي، وتُسهم هذه المؤسسات في نقل الرسائل الثقافية الوطنية إلى الخارج، وتفعيل أدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية، كما تلعب دورًا استراتيجيًا في تحسين صورة الدولة، وتعزيز مكانتها في النظام الدولي، ويزداد دورها أهمية في ظل التحولات الجيوثقافية التي تشهدها العلاقات بين الدول.

أولاً: التعريف والدور

يقصد بالمؤسسات الرسمية تلك الهيئات الحكومية التي تتمتع بصلاحيات قانونية وتنفيذية، لتخطيط السياسات الثقافية وتطبيقها خارج الحدود الوطنية، وتشمل هذه المؤسسات وزارات الثقافة والخارجية والتعليم والإعلام والسياحة وغيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى، إضافة إلى الهيئات المعنية بالتنمية والتعاون الدولي، وتتكامل أدوار هذه الجهات في صياغة خطاب ثقافي خارجي يعكس الهوية الوطنية، ويسهم في تعزيز حضور الدولة على الساحة الدولية، كما تسعى إلى تحقيق التناغم بين الداخل والخارج في تمثيل الثقافة.

وتُسهم المؤسسات الرسمية في بلورة استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية للدولة، وصياغة خطابها الثقافي الموجه إلى الخارج، ويتجلى دورها في إطلاق وتنظيم المبادرات والبرامج الثقافية، وتيسير التبادل المعرفي والأكاديمي، وتدعيم التعاون الثقافي الدولي، كما تضطلع هذه المؤسسات بمهام تتعلق بتعزيز الحضور الثقافي في المحافل الدولية، وترسيخ صورة إيجابية عن الدولة لدى الشعوب الأخرى، وتُصبح بذلك ركيزة داعمة للسياسات الخارجية من خلال أدوات ثقافية ناعمة تُسهِم في تهيئة بيئة دولية متقبّلة للمصالح الوطنية.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تشمل المنظومة الرسمية للدبلوماسية الثقافية طيفًا واسعًا من الجهات الحكومية المتخصصة والمتكاملة فيما بينها، مثل: وزارات الثقافة والخارجية، ووزارات التعليم، والإعلام، وهيئات السياحة والتراث، والملحقيات الثقافية، والسفارات، والمجالس الثقافية الرسمية، وهيئات التعاون الدولي، ويبيّن الجدول أدناه الأدوار المنوطة بكل منها:

وزارات الثقافة والخارجية	صياغة وتنفيذ السياسات الثقافية الدولية
وزارات التعليم	الإشراف على التبادل الأكاديمي والمنح وترويج اللغة الوطنية
وزارات الإعلام وهيئات الاتصال	إنتاج المحتوى الثقافي وتوجيه الرسائل الإعلامية الموجهة دوليًا
الهيئات السياحية والتراثية	الترويج لهوية الدولة من خلال التراث والموروث الثقافي
السفارات والملحقيات الثقافية	تنفيذ الأنشطة الثقافية والتنسيق الخارجي
المجالس الثقافية الرسمية	تنظيم المبادرات الاستراتيجية والتبادل الثقافي
هيئات التعاون الدولي والتنمية	دعم البرامج الثقافية ضمن إطار العلاقات والمساعدات الدولية

رغم وضوح الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الرسمية في الدبلوماسية الثقافية، إلا أن المسميات والهياكل التنظيمية لهذه المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لاختلاف النظم السياسية والإدارية والتقاليد البيروقراطية، فبينما تحتفظ بعض الدول بمسمى «وزارة الثقافة» كمؤسسة مستقلة، تلجأ أخرى إلى دمج الشؤون الثقافية ضمن وزارات أخرى مثل: «وزارة الإعلام والثقافة»، أو «وزارة التعليم والثقافة»، كذلك، تُدار الشؤون الثقافية في عدد من الدول عبر مجالس عليا أو هيئات مستقلة لا تتبع لوزارة بعينها، مثل: «هيئة الثقافة» أو «المجلس الأعلى للثقافة».

أما الملحقيات الثقافية، فهي تختلف من حيث التبعية والوظيفة؛ ففي حين تتبع لوزارة الخارجية في بعض الدول، ترتبط بوزارة الثقافة أو التعليم في دول أخرى، كما أن المجالس الثقافية قد تتخذ صفة مؤسسات شبه حكومية

أو كيانات عامة مستقلة كما في «المجلس الثقافي البريطاني»، أو تعمل تحت إشراف مباشر للسلطة التنفيذية كما هو الحال في بعض الدول العربية، هذا التباين في التسمية والبنية لا يُقلّل من أهمية الوظيفة، بل يُظهر مرونة النماذج التنظيمية وقدرتها على التكيّف مع السياقات الوطنية، مما يجعل فهم «الفاعلين الرسميين» في الدبلوماسية الثقافية مرهونًا بتحليل البنية السياسية والإدارية لكل دولة على حدة.

تتنوع الأدوات التي توظفها المؤسسات الرسمية لتفعيل حضورها الثقافي خارجيًا، وتشمل: تنظيم المعارض والمهرجانات الدولية، وإنشاء المراكز الثقافية بالخارج، ودعم الآداب، وتمويل برامج التبادل الأكاديمي، كما تعتمد على الإعلام الثقافي، والمنصات الرقمية، والمحتوى المتعدد اللغات؛ لتعزيز الانتشار والتأثير.

ثالثًا: التطبيقات والتحديات

في ضوء تنوّع النماذج المؤسسية وتباين الخبرات الدولية في ميدان الدبلوماسية الثقافية، يُلاحظ أن العديد من الدول قد طوّرت آليات مختلفة لتفعيل حضورها الثقافي الخارجي من خلال مؤسسات رسمية متخصصة، وتتنوع هذه النماذج في طبيعتها وأدواتها وفقًا للسياق السياسي والثقافي والاقتصادي لكل دولة، إلا أنها تشترك في هدف مركزي يتمثل في تعزيز الجاذبية الثقافية الوطنية والتأثير المعنوي على الصعيد الدولي، وتشمل هذه التجارب: إنشاء مراكز ثقافية، وتفعيل التبادل الأكاديمي، وتنظيم الفعاليات الفنية، ودعم اللغة والتعليم، ما يعكس حرص الدول على دمج الثقافة ضمن استراتيجياتها الدبلوماسية الرسمية؛ لذا يستعرض الجدول التالي بعض هذه النماذج التي تُجسد الأدوار المتعددة للمؤسسات الرسمية في سياق الدبلوماسية الثقافية [55]:

المجلس الثقافي البريطاني	مؤسسة رسمية تُعنى بترويج الثقافة البريطانية من خلال التعليم والفنون واللغة
مركز إثراء (السعودية)	مركز ثقافي سعودي يقدم فعاليات ثقافية وفكرية لتعزيز القوة الناعمة
معهد العالم العربي (فرنسا)	مؤسسة ثقافية فرنسية - عربية تُعنى بنشر الثقافة العربية في أوروبا
كتارا (قطر)	مؤسسة ثقافية رسمية تُنظم فعاليات دولية وتُعزّز الحوار الثقافي والصورة الذهنية لقطر

تواجه المؤسسات الرسمية في ممارستها للدبلوماسية الثقافية تحديات مركبة، بعضها تنظيمي مثل البيروقراطية والتضارب بين الصلاحيات، وبعضها مالي مثل محدودية التمويل، كما تظهر صعوبات على المستوى السياسي كتأثير التقلبات الحكومية على استمرارية السياسات الثقافية، ويُضاف إلى ذلك ضعف آليات التنسيق بين الجهات المختلفة، بالإضافة إلى ضعف الكفاءات الحكومية في بعض المواقع التنفيذية، مما يحدّ من فاعلية الجهود الرسمية ويضعف جودة الأداء الميداني، ويبيّن الجدول التالي أبرز التحديات:

التحديات	- البيروقراطية - محدودية التمويل - ضعف التنسيق المؤسسي - عدم الاستقرار السياسي - ضعف الكفاءات الحكومية المتخصصة في الدبلوماسية الثقافية

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

تُواجه المؤسسات الرسمية انتقادات متعددة تعكس فجوة بين الإمكانات المتاحة والنتائج المحققة، ومن أبرز هذه الانتقادات، افتقار بعض المؤسسات للمرونة في مواكبة التحولات المتسارعة في المشهد الثقافي الدولي، مما يؤدي إلى اعتماد أساليب تقليدية لم تعد قادرة على تحقيق التأثير المطلوب، ويتجلى ذلك في غياب الابتكار في المحتوى الثقافي، ومحدودية التفاعل مع الجمهور العالمي المستهدف، كما أن ضعف التنسيق مع الجهات غير الرسمية،

وعدم تفعيل الشراكات المتعددة، يقلص من فعالية البرامج الثقافية ويؤدي إلى تكرار الجهود، إضافة إلى ذلك، فإن بعض المؤسسات الرسمية تعاني من قصور في أدوات التقييم وقياس الأثر، مما ينعكس سلبًا على التخطيط الاستراتيجي ويحول دون إجراء تحسينات واقعية قائمة على بيانات.

لتعزيز فاعلية المؤسسات الرسمية، يُوصى بتبني نماذج حوكمة مرنة، وإدماج التكنولوجيا الرقمية في البرامج الثقافية، وتطوير مؤشرات قياس دقيقة لفعالية التأثير الثقافي، كما يُنصح بتوسيع نطاق التعاون مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، لإثراء المبادرات الثقافية وزيادة تنوعها، إلى جانب ذلك، فإن الاستثمار في الكفاءات البشرية المؤهلة يُعد ركيزة أساسية لدبلوماسية ثقافية فعّالة ومستدامة.

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني

تُعد منظمات المجتمع المدني من أبرز الفاعلين غير الحكوميين في مجال الدبلوماسية الثقافية، نظرًا لدورها الحيوي والمتنامي، وقدرتها على النفاذ إلى البيئات المحلية والدولية دون التقيد بالبروتوكولات الرسمية، وتكمن أهميتها في قدرتها على بناء جسور التفاهم الثقافي، وتعزيز الحوار بين الشعوب، وتقديم سرديات بديلة تعكس تنوع المجتمع وهويته الثقافية، حيث باتت هذه المنظمات شريكًا مهمًا في صياغة السياسات الثقافية الخارجية وتعزيز القوة الناعمة للدولة.

أولاً: التعريف والدور

يقصد بمنظمات المجتمع المدني تلك الكيانات غير الحكومية التي تعمل في مجالات متعددة، من بينها الثقافة، والتعليم، والتنمية، وحقوق الإنسان، وتشتمل هذه المنظمات على الجمعيات الخيرية، المبادرات الشبابية، المراكز المجتمعية، والمؤسسات الثقافية غير الربحية، كما تتميّز هذه الكيانات

باستقلالها المؤسسي، وسعيها إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والتفاعل الثقافي خارج الأطر الرسمية، مما يمنحها دورًا متقدمًا في تمثيل الشعوب والتواصل مع الثقافات الأخرى.

وتؤدي منظمات المجتمع المدني أدوارًا مركزية في دعم الدبلوماسية الثقافية، من خلال تنظيم فعاليات تبادل ثقافي، واستضافة وفود أجنبية، والمشاركة في المحافل الدولية ذات الطابع الثقافي، كما تُسهم في إيصال الرسائل الثقافية للمجتمعات الخارجية بأساليب بعيدة عن الرسميات، وتُبادر في إنتاج محتوى ثقافي يعكس هوية المجتمع، وغالبًا ما تحظى هذه المنظمات بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يُسهم في تعزيز مصداقيتها وتأثيرها ضمن المشهد الثقافي الدولي.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تتنوّع منظمات المجتمع المدني المؤثرة في مجال الدبلوماسية الثقافية من حيث حجمها، مجالات تخصصها، وانتشارها الجغرافي، ويشمل هذا الطيف مؤسسات تعمل بشكل مباشر في المجال الثقافي، وأخرى تنشط في مجالات تنموية وإنسانية ذات أبعاد ثقافية، وتمتلك هذه المنظمات مرونة عالية في التحرك والتواصل المجتمعي، الأمر الذي يجعل هذه المنظمات أكثر قدرة على التفاعل مع الجمهور المحلي والدولي، ويمنحها ميزة نوعية في تأدية أدوار رمزية يصعب على المؤسسات الرسمية القيام بها بالكفاءة ذاتها، وقد كشفت بعض الدراسات التطبيقية أن هذا القرب المجتمعي يُعزز من قدرتها على بناء الثقة الثقافية، من خلال نقل الرسائل المعنوية بأسلوب غير صدامي وأكثر تقبّلًا في المجتمعات المستقبِلة [56]، وهنا، يُبيّن الجدول التالي أبرز هؤلاء الفاعلين وأدوارهم الأساسية في الحقل الثقافي الدولي

الجمعيات الثقافية	تنظيم فعاليات ثقافية وتبادل ثقافي داخلي وخارجي
المبادرات الشبابية	تطوير مشاريع ثقافية مبتكرة تخاطب الجمهور الدولي والمحلي
المؤسسات غير الربحية ذات البعد الثقافي	نشر الثقافة المحلية وتعزيز الهوية الوطنية في المحافل الخارجية
المنظمات التطوعية والإنسانية	العمل الميداني وبناء الثقة بين الشعوب في السياقات الثقافية
المنتديات والمراكز المجتمعية	بناء الحوار المحلي والعابر للثقافات وتعزيز التفاعل الاجتماعي

تعكس هذه الفئات تنوّع أشكال العمل المدني في المجال الثقافي، وتُظهر القدرة العالية للمجتمع المدني على التكيّف مع السياقات المختلفة، كما يُلاحظ أن معظم هذه المنظمات تعمل من خلال شبكات محلية ودولية متكاملة، مما يُعزز من قدرتها على التنسيق وتبادل الخبرات، ويُسهّل ترويج الرسائل الثقافية على نطاق أوسع.

تستخدم منظمات المجتمع المدني مجموعة من الأدوات المتنوعة لتفعيل دورها الثقافي في السياقات الدولية، وتشمل هذه الأدوات: تنظيم الورش التفاعلية، وإقامة المعارض والمهرجانات الثقافية، وإطلاق حملات توعية حول قضايا الهوية واللغة، إلى جانب استخدام الإعلام المجتمعي والرقمي لنشر المحتوى الثقافي، وتلجأ العديد من هذه المنظمات إلى التبادلات الشبابية، والمبادرات الثقافية العابرة للحدود، وإنتاج الوسائط الإبداعية كالكتب المصورة والأفلام الوثائقية، مستفيدة من المنصات الرقمية للوصول إلى جمهور عالمي بوسائل فعالة ومباشرة.

ثالثًا: التطبيقات والتحديات

يُسجّل لمنظمات المجتمع المدني عدد من النماذج الفاعلة، التي جسّدت كيف يمكن للمبادرات المجتمعية أن تؤدي دورًا محوريًا في الدبلوماسية الثقافية،

وتُبرز هذه الأمثلة القدرة على بناء مساحات حوار وتبادل ثقافي مستقل، يستند إلى تفاعل القاعدة الشعبية بدلاً من الأطر الرسمية، وتُظهر هذه التجارب نجاحًا في استخدام الأدوات الثقافية لتعزيز الصورة الإيجابية عن المجتمعات، وخلق روافد بديلة للقوة الناعمة للدولة، ويعرض الجدول التالي بعض النماذج التي تُجسّد هذا الدور الحيوي:

مؤسسة أصفري [57]	مؤسسة بريطانية ثقافية غير ربحية تدعم المشاريع الشبابية الثقافية في الشرق الأوسط
مؤسسة كالوست [58]	مؤسسة برتغالية ثقافية غير ربحية تُعنى بدعم الثقافة والفنون والتعليم، وتعزيز الحوار بين الثقافات

على الرغم من الدور الريادي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مجال الدبلوماسية الثقافية، إلا أنها تواجه عددًا من التحديات التي تعوق فاعليتها واستدامتها، وتتراوح هذه التحديات بين ما هو اقتصادي وتنظيمي، وما يرتبط بغياب التشريعات الداعمة، وضعف الشراكات مع الجهات الرسمية، إضافة إلى نقص الكفاءات والموارد الاتصالية اللازمة للوصول إلى جماهير أوسع، ويُوضح الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	– محدودية الموارد المالية – ضعف التشريعات الداعمة – غياب التنسيق مع الدولة – ضعف القدرات المؤسسية – صعوبات الوصول للجمهور

هذه التحديات تُظهر أن تحقيق النجاح في الدبلوماسية الثقافية لا يتوقف على نوايا المبادرات أو حسن تصميمها، بل يتطلب منظومة مؤسسية وتشريعية متكاملة تضمن الاستمرارية والاستقلالية معًا، فضعف البنية القانونية وغياب منصات التنسيق مع الفاعلين الرسميين، إلى جانب محدودية الموارد والكفاءات، كلها عوامل تعوق تحول العمل الثقافي المدني إلى تأثير دبلوماسي ملموس، لذا، لا بد من إصلاح بيئة العمل المؤسسية،

وتوفير أدوات تمكين مستدامة تضمن تفاعل هذه المنظمات ضمن رؤية وطنية للدبلوماسية الثقافية.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

رغم الحيوية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في المجال الثقافي، إلا أن أداءها في الدبلوماسية الثقافية لا يخلو من إشكالات، فمن أبرز الملاحظات ضعف التخصص في المجال الثقافي لدى عدد كبير من هذه المنظمات، مما يؤدي إلى تنفيذ برامج سطحية أو محدودة، لا تترك أثرًا طويل المدى، كما أن العديد من المبادرات تفتقر إلى البعد الاستراتيجي، وتعاني من العشوائية أو محدودية الرؤية، خصوصًا في ظل غياب تقييم حقيقي للأثر الثقافي الذي تحدثه.

إضافة إلى ذلك، فإن بعض المنظمات قد تتأثر بأجندات سياسية أو خارجية، ما يضعف من استقلاليتها أو يحد من مصداقيتها، ويُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني بعضها ببعض، وكذلك بينها وبين الجهات الرسمية، مما يؤدي إلى تكرار المبادرات أو تشتتها، بدلاً من توحيد الجهود نحو أهداف مشتركة.

لزيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني في ميدان الدبلوماسية الثقافية، تبرز الحاجة إلى تبنّي مقاربة استراتيجية متكاملة تتجاوز منطق المبادرات المتفرقة، ويُستحسن أولاً تعزيز البنية المؤسسية لهذه المنظمات من خلال تقديم دعم فني وتدريبي مستدام، يركز على إدارة المشاريع الثقافية، وتقييم الأثر، وبناء الشراكات العابرة للحدود، وتوصي عدد من الدراسات الحديثة بأهمية تمكين المجتمع المدني من أدوات التقييم الثقافي، وربطه بمؤشرات القوة الناعمة الوطنية، لتحقيق تكامل أكبر في الأداء.

كما يُقترح إنشاء منصات وطنية للحوار والتنسيق بين منظمات المجتمع

المدني والجهات الرسمية، من أجل تطوير رؤية ثقافية موحدة تُحترم فيها استقلالية الفاعلين، مع ضمان التوجيه الاستراتيجي العام، وفي جانب التمويل، ينبغي تنويع مصادر الدعم من خلال إشراك القطاع الخاص، وإطلاق برامج تمويل تنافسية تُحفّز الابتكار الثقافي وتُشجّع الاستدامة.

المبحث الثالث: القطاع الخاص

يمثّل القطاع الخاص المحلي أحد الفاعلين في ميدان الدبلوماسية الثقافية، نظرًا لما يمتلكه من أدوات اقتصادية، وإعلامية، وتكنولوجية تُمكّنه من التأثير في تشكيل الصورة الثقافية للدولة على الصعيد الدولي، وتبرز أهمية هذا الفاعل في قدرته على تمويل المبادرات الثقافية، وإنتاج وتوزيع المحتوى المعنوي،، وتوظيف الاقتصاد الإبداعي في دعم القوة الناعمة، ومع تزايد الانفتاح العالمي، باتت الشركات الوطنية، ودور النشر، والمؤسسات الإعلامية والتقنية، شريكًا في نقل الثقافة المحلية إلى الخارج عبر أدوات السوق، وهو ما جعل القطاع الخاص يقوم بأدوار مهمة في تفعيل الدبلوماسية الثقافية المعاصرة، إلى جانب المؤسسات الرسمية والمجتمعية.

أولاً: التعريف والدور

يقصد بالقطاع الخاص في سياق الدبلوماسية الثقافية، المؤسسات التجارية، والشركات الإعلامية، والترفيهية، والسياحية، والتكنولوجية التي تمارس أدوارًا ثقافية غير مباشرة، سواء عبر إنتاج المحتوى، أو رعاية المبادرات الثقافية، أو دعم الصناعات الإبداعية، ويتميّز هذا الفاعل بقدرته على تحويل الثقافة إلى سلعة رمزية تُستهلك عالميًا، وبإسهامه في تشكيل القيم والرموز الثقافية العابرة للحدود.

ويلعب القطاع الخاص أدوارًا متعددة في دعم الدبلوماسية الثقافية، منها تمويل الفعاليات الثقافية الدولية، وإنتاج الأفلام والمواد الإعلامية ذات

البعد الثقافي، وتطوير التطبيقات والمنصات التي تروّج للغة والثقافة، إلى جانب إدارة المشاريع الثقافية، كما تسهم بعض العلامات التجارية العالمية في بناء صورة إيجابية للدول من خلال حملات تسويقية ثقافية، وتبرز أهمية القطاع الخاص بشكل خاص في ربط الثقافة بالاقتصاد الإبداعي [59].

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

يضم القطاع الخاص طيفًا واسعًا من المؤسسات والشركات التي تؤدي أدوارًا مباشرة وغير مباشرة في مجال الدبلوماسية الثقافية، ويتميّز هذا الفاعل بمرونة حركته، وبتنوّع وسائله، وقدرته على توظيف أدوات السوق والتقنية لخدمة الأهداف الثقافية، وتعمل هذه الجهات في مجالات الإعلام، والتقنية، والسياحة، والنشر، والتصميم، والإنتاج الإبداعي، وتُسهم في تصدير الثقافة المحلية والترويج للهوية الوطنية من خلال سلع وخدمات ذات طابع رمزي، ويُبيّن الجدول التالي أهم الفاعلين في هذا المجال وأدوارهم:

شركات الإنتاج الإعلامي	إنتاج وتوزيع الأفلام والبرامج ذات المحتوى الثقافي
شركات التكنولوجيا والمنصات الرقمية	تطوير أدوات ترويج الثقافة عبر التطبيقات والمنصات التفاعلية
شركات السياحة الثقافية	الترويج للوجهات الثقافية وتنظيم البرامج السياحية ذات البعد التراثي
العلامات التجارية العالمية	نشر الرسائل المعنوية والثقافية عبر استراتيجيات التسويق
دور النشر والمؤسسات الإبداعية	إنتاج وتصدير الكتب والفنون التي تعكس ثقافة الدولة

تُظهر هذه الفئات تنوّع القطاع الخاص من حيث تخصصاته ووسائله في دعم الدبلوماسية الثقافية، كما تعكس اتساع نطاق مساهمته، من الإعلام والترفيه إلى النشر والسياحة والتكنولوجيا، وتكتسب هذه الجهات أهمية خاصة في قدرتها على ابتكار قنوات جديدة لترويج الثقافة، وتحقيق توازن بين البعد الربحي والرسالة الثقافية، لا سيّما عند تكاملها مع الجهود الرسمية والمجتمعية.

يوظف القطاع الخاص أدوات متنوعة في دعم الدبلوماسية الثقافية، منها التسويق الثقافي، ورعاية الفعاليات الفنية، ودعم المحتوى الرقمي بلغات متعددة، والاستثمار في التراث غير المادي، وتنفيذ شراكات مع المؤسسات الرسمية أو المجتمعية، كما يلجأ إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وصناعة المؤثرين، والبث التدفقي لنشر الثقافة بشكل غير مباشر.

ثالثًا: التطبيقات والتحديات

تُجسّد بعض المبادرات التي تبناها القطاع الخاص في مجالات الثقافة والإعلام نماذج عملية للدبلوماسية الثقافية المعاصرة، فقد ساهمت شركات تجارية وإعلامية رائدة في دعم روافد القوة الناعمة من خلال إنتاج محتوى ثقافي، أو رعاية فعاليات رمزية، أو تقديم تجارب سياحية ذات طابع هوياتي، وتُظهر هذه النماذج كيف يمكن للقطاع الربحي أن ينخرط في بناء صورة الدول وتعزيز حضورها المعنوي عالميًا، ليس بوصفه شريكًا اقتصاديًا فقط، بل كفاعل ثقافي له أثر طويل الأمد في تشكيل التصورات والرموز، ويعرض الجدول التالي أبرز تلك النماذج المؤثرة:

نتفليكس [60]	إنتاج محتوى سمعي بصري يعكس ثقافات مختلفة ويُعرض عالميًا
أبل [61]	دعم المبادرات التعليمية والإبداعية والفنية ضمن برامج المسؤولية المجتمعية

هذه النماذج تُظهر كيف يمكن للقطاع الخاص أن يتحوّل إلى منصة فاعلة في نقل الرموز الثقافية وترويج الهوية الوطنية بأساليب مرنة وجذابة، وتدل تجارب شركات الإنتاج الرقمي العالمي على أن التأثير الثقافي قد يتحقق عبر وسائل تجارية تتجاوز الوسائط التقليدية، لا سيما عندما يجري تضمين الرسائل الثقافية في المنتجات والخدمات اليومية، كما تعكس المبادرات المرتبطة بالثقافة قدرة القطاع الخاص على المساهمة في إعادة تقديم التراث المحلي بشكل مبتكر، وتؤكد أدبيات الدبلوماسية الثقافية أن

هذا النوع من الانخراط الربحي يتيح للمؤسسات التجارية المشاركة في رسم صورة الدولة على الساحة الدولية، خاصة حين تتناغم الرسائل المعنوية مع القيم المجتمعية والثقافية الأصلية.

رغم الحضور المتصاعد للقطاع الخاص في ميدان الدبلوماسية الثقافية، إلا أن هذا الدور لا يخلو من عقبات تحدّ من فاعليته واستدامته، وتتمثل أبرز هذه التحديات في صعوبة تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والقيم الثقافية، وغياب الأطر التوجيهية التي تضمن توافق النشاطات الثقافية مع المصلحة العامة، كما تبرز إشكالية تغليب الثقافة الاستهلاكية، وتهميش الهويات المحلية لصالح أنماط ثقافية عالمية مهيمنة، لا سيما في ظل هيمنة اللغة الإنجليزية على المحتوى الثقافي الموجّه دوليًا، وضعف الاهتمام بالمضامين التربوية أو النقدية في كثير من الإنتاجات التجارية، ويكشف الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص:

التحديات	- تغليب الربحية على الثقافة - تهميش الهويات المحلية - ضعف التنسيق مع المؤسسات - سيطرة اللغة الواحدة - ضعف المحتوى التربوي

تبرز هذه التحديات أبعادًا مختلفة تتراوح بين البنية الاقتصادية والثقافية والتنظيمية، وتُشير إلى حاجة ملحة لإعادة صياغة العلاقة بين القطاع الخاص والمجال الثقافي، فمن جهة، يُهدد تغليب الاعتبارات الربحية الرسائل الثقافية بالتسطيح أو الاستغلال المعنوي، ومن جهة أخرى، يقوّض غياب التنسيق المؤسسي فرص بناء استراتيجية ثقافية متكاملة، كما أن تهميش اللغات والهويات المحلية يعكس أزمة في التمثيل الثقافي، تتطلب معالجات تشاركية تعيد التوازن بين السوق والرسالة الثقافية، لذا، فإن معالجة هذه الإشكاليات تمثل أساسًا لأي إصلاح يعزز من دور القطاع الخاص كفاعل ثقافي مسؤول وفعّال.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

رغم ما يقدّمه القطاع الخاص من فرص حيوية في تعزيز الدبلوماسية الثقافية، إلا أن أداءه لا يخلو من جوانب نقدية تستدعي التوقف والتقويم، ومن أبرز هذه الإشكاليات، اعتماده المفرط على منطق السوق بوصفه المحرّك الأساس لأنشطته، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقديم ثقافة استهلاكية سطحية، تُشوّه الرموز وتُفرّغها من عمقها الحضاري، كما أن الميل لتسليع الهوية واستخدامها في الحملات التجارية قد يُفضي إلى اختزال الثقافة في صور نمطية أو رموز مُفرطة التبسيط.

ويُلاحظ – أيضًا – أن تركيز الشركات الكبرى على الفئة الشابة والمستهلكة يضعف من شمولية الرسالة الثقافية، ويُقصي فئات أخرى من الجمهور، خاصة الشرائح التقليدية أو المهمّشة ثقافيًا، كما أن غياب آليات رقابة ومساءلة واضحة قد يسمح بتمرير مضامين تفتقر إلى الدقة، أو تحمل إسقاطات سياسية أو تاريخية غير متوازنة، تُسيء أحيانًا للثقافات التي يُراد تمثيلها، وتبقى مسألة الملكية الفكرية والثقافية من أبرز الإشكاليات العالقة، لا سيما في ظل غياب أطر قانونية تُراعي حساسية الموروث الثقافي وتُحدد حدود الاستغلال التجاري.

لتعزيز فعالية القطاع الخاص في دعم الدبلوماسية الثقافية، يبرز أولاً ضرورة ترسيخ مفهوم «المسؤولية الثقافية للشركات»، بوصفها امتدادًا للمسؤولية الاجتماعية، ويُقترح أن تُدرج المؤسسات الكبرى الثقافة ضمن استراتيجياتها التنموية المستدامة، مع تخصيص موارد واضحة للمشاريع الثقافية التي تراعي التنوّع المحلي وتعكس الهوية المجتمعية بعمق ومسؤولية، كما يُستحسن إنشاء منصات وطنية للتنسيق بين القطاعين العام والخاص، تُوفّر فضاءً للحوار المشترك، وتُنتج رؤى متكاملة تُفعّل التفاعل بين السياسات الثقافية الوطنية والدور الاقتصادي للقطاع

الخاص، ويمكن - أيضًا - تطوير برامج دعم وتحفيز لروّاد الأعمال في المجال الثقافي، تُشجّع الابتكار المحلي وتمنح المشاريع ذات الأثر المجتمعي الثقافي ميزة تنافسية في السوق.

المبحث الرابع: الجامعات والمراكز البحثية

تُعد الجامعات والمراكز البحثية من الفاعلين الحيويين في ميدان الدبلوماسية الثقافية، لما تملكه من قدرة على إنتاج المعرفة، ونقلها، وتبادلها عبر الحدود، وتُساهم هذه المؤسسات في تعزيز التفاهم الدولي من خلال التعليم والتبادل الأكاديمي والبحث العلمي، وتشكيل النخب الثقافية والفكرية، كما أنها توفر بيئة متعددة الجنسيات تُسهم في بناء الحوار بين الحضارات، وتُعزز من صورة الدولة المضيفة على المستوى العالمي.

أولاً: التعريف والدور

تشير الجامعات والمراكز البحثية إلى المؤسسات التعليمية والأكاديمية التي تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي ونقل المعرفة، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مستقلة، ويشمل ذلك الجامعات، والمعاهد العليا، والمراكز المتخصصة في الدراسات الدولية والثقافية، وتُعتبر هذه الجهات وسيطًا أكاديميًا وثقافيًا بين الدول والشعوب، وتسهم في تطوير رأس المال البشري الثقافي وتعزيز قيم الحوار والانفتاح.

وتضطلع الجامعات والمراكز البحثية بأدوار استراتيجية في دعم الدبلوماسية الثقافية، من خلال استقطاب الطلاب الدوليين، وتنظيم المؤتمرات ذات الطابع الثقافي، وتصميم برامج للتبادل الأكاديمي تعزز التفاهم بين الثقافات، كما تساهم هذه المؤسسات في إنتاج بحوث متخصصة تُعنى بالسياسات الثقافية والعلاقات الدولية، وتسهم في بناء جسور للتعاون العلمي والثقافي بين الدول، وتُعدّ مخرجاتها العلمية مصدرًا مهمًا في تفسير التحولات الثقافية المعاصرة، وتوجيه صانعي

القرار نحو تبنّي سياسات أكثر انفتاحًا وتفاعلاً مع التنوع العالمي.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تبرز في ميدان الدبلوماسية الثقافية مجموعة من الفاعلين الأكاديميين الذين يتميّزون بتنوّع أدوارهم واختصاصاتهم، وتكتسب هذه المؤسسات أهميتها من قدرتها على الجمع بين التعليم والبحث والانفتاح الثقافي، مما يضعها في موقع استراتيجي ضمن المشهد الدولي.

الجامعات الحكومية والخاصة	استقبال الطلاب، تعليم اللغة، نشر الثقافة الوطنية
المراكز البحثية المتخصصة	إنتاج معرفة حول قضايا الهوية والعلاقات الثقافية الدولية
كراسي البحث في الجامعات العالمية	دراسة السياسات الثقافية وتحليل صورتها في الإعلام الدولي
المعاهد الدولية للتبادل الأكاديمي	تطوير برامج تعليمية وثقافية مشتركة بين الدول

هذا الجدول يُظهر مدى تنوّع الجهات الفاعلة في المجال الأكاديمي والثقافي، حيث تتكامل أدوار الجامعات والمراكز البحثية في نشر المعرفة وتعزيز التفاهم الثقافي، سواء من خلال البرامج التعليمية أو البحوث المتخصصة أو الشراكات الدولية، كما تُبرز هذه الجهات الوجه الثقافي للدولة المضيفة، وتسهم في توسيع نفوذها المعنوي على الساحة العالمية.

تعتمد الجامعات والمراكز البحثية على أدوات متعددة في تفعيل الدبلوماسية الثقافية، تتنوع بين ما هو أكاديمي، وثقافي، واتصالي، ويُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الأدوات:

المنح الدراسية الدولية	وسيلة لجذب طلاب من خلفيات ثقافية متنوعة وتعزيز التبادل الثقافي
الاتفاقيات الأكاديمية	تتيح التعاون البحثي والمشترك بين الجامعات من دول مختلفة
تنظيم الأسابيع الثقافية	تسمح بعرض التراث الوطني وتبادل العادات والتقاليد

استضافة المؤتمرات العلمية	تجمع باحثين من مختلف الدول لمناقشة قضايا ذات طابع ثقافي عالمي
نشر المؤلفات بلغات متعددة	تُوسّع نطاق الوصول والتأثير في الأوساط العلمية والثقافية الدولية
تطوير المناهج الثقافية	تُعزز الفهم المتبادل وتدمج قضايا الهوية والانفتاح في التعليم

تكشف هذه المعطيات في الجدول تنوّع المقاربات التي تعتمدها الجامعات والمراكز البحثية لتفعيل الدبلوماسية الثقافية، بما يجمع بين التعليم، والإنتاج المعرفي، والتفاعل المجتمعي، فالمنح الدراسية والاتفاقيات الأكاديمية تمثّل مدخلاً تقليديًا لكنه فعّال في تعزيز التبادل الثقافي والتقارب بين الشعوب، بينما تعكس الأسابيع الثقافية والمؤتمرات العلمية المستمرة في عرض الهويات الوطنية وتوسيع نطاق الحوار.

ثالثًا: التطبيقات والتحديات

تعكس المبادرات الأكاديمية والبرامج التعليمية والبحثية التي تُطلقها بعض الجامعات والمراكز البحثية نماذج فعّالة للدبلوماسية الثقافية المعاصرة، فهذه المؤسسات لا تكتفي بتقديم المعرفة، بل تنخرط بشكل مباشر في تعزيز التبادل الثقافي، وبناء العلاقات العابرة للحدود، وصياغة صورة الدولة في الوعي الأكاديمي الدولي، ويسلط الجدول التالي الضوء على مجموعة من الجامعات والمراكز التي تُجسد هذه الأدوار:

معهد الدراسات الدولية [62]	مركز بحثي وأكاديمي يُعنى بالعلاقات الدولية والسياسات الثقافية، ويعزز الحوار الأكاديمي
معهد السلام الدولي [63]	مركز أبحاث دولي يعزز الحوار بين الحضارات ويدعم السياسات الثقافية في مناطق النزاع
جامعات المدينة التعليمية في قطر[64]	منظومة جامعات دولية تعزز التنوع الثقافي من خلال التعليم المتعدد والتبادل الأكاديمي

يوضح هذا التصنيف الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الأكاديمية في

نقل الثقافة الوطنية والتفاعل مع الثقافات الأخرى ضمن فضاءات علمية منظمة، ومن خلال برامج التبادل ومراكز الدراسات المتخصصة، تُسهم هذه الجهات في بناء شبكات معرفية عابرة للحدود، وتدعيم القوة الناعمة للدول عبر أدوات غير مباشرة ذات طابع تعليمي وثقافي.

تواجه الجامعات والمراكز البحثية جملة من التحديات التي تعرقل فاعليتها في ميدان الدبلوماسية الثقافية، وتحدّ من قدرتها على التأثير الدولي المنشود، وتتوزع هذه التحديات بين ما هو تمويلي، وإداري، وتشريعي، ومعرفي، حيث تظهر مشكلات التمويل المحدود، وتراجع استقطاب الطلاب من دول الجنوب، إضافة إلى غياب الحريات الأكاديمية في بعض السياقات، وضعف العلاقة مع المؤسسات الثقافية الرسمية، كما تُعاني بعض الجهات الأكاديمية من فجوة بين الإنتاج البحثي واحتياجات المشهد الثقافي العالمي، وهو ما يتطلب حلولاً شاملة تعزز تكامل الأدوار، يوضح الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	- ضعف استقطاب الطلبة الدوليين - القيود المفروضة على البحث - محدودية الإنتاج الثقافي - محدودية الموارد المالية - ضبابية السياسات الثقافية

تبرز هذه التحديات الحاجة إلى مقاربة شاملة تدمج بين تطوير البنية المؤسسية وتفعيل أطر التعاون الثقافي، بما يعزز من موقع الجامعات والمراكز البحثية كفاعلين مركزيين في تشكيل القوة الناعمة للدول.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

رغم أن الجامعات والمراكز البحثية تُعد من أبرز روافد الدبلوماسية الثقافية، إلا أن كثيرًا منها ما يزال منغلقًا داخل الأطر الأكاديمية التقليدية، ولا

ينفتح بشكل كافٍ على الشراكات المجتمعية والثقافية الدولية، كما أن بعض المؤسسات تُركّز على التنافس الأكاديمي على حساب الوظيفة الثقافية والإنسانية، مما يُضعف من تأثيرها في المجال العام، ويُلاحظ أن الإنتاج البحثي الثقافي غالبًا ما يظل محصورًا في النشر الأكاديمي دون تحويله إلى سياسات أو مبادرات تطبيقية، كما أن غياب رؤية استراتيجية ثقافية موحدة بين الجامعات والجهات الثقافية الرسمية يُقيّد من تكامل الأدوار ويُضعف أثر السياسات الثقافية على المستويين المحلي والدولي.

لزيادة إسهام الجامعات والمراكز البحثية في الدبلوماسية الثقافية، يُقترح تطوير البرامج الثقافية العابرة للتخصصات، وتشجيع الشراكات مع المؤسسات الثقافية والإعلامية، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على الانخراط في العمل الثقافي المجتمعي، كما يُنصح بتوسيع نطاق التبادل الأكاديمي، وتعزيز التعدد اللغوي في الإنتاج البحثي، وتوجيه مخرجات البحث العلمي نحو التأثير الواقعي في السياسات الثقافية.

وبناءً على ما سبق، يظهر أن الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي لا يقتصر على تعزيز المعرفة فحسب، بل يُعدّ ركيزة أساسية في استراتيجية الدبلوماسية الثقافية للدول، مما يتطلب رؤية تكاملية تُفعّل هذه المؤسسات كمراكز إشعاع رمزي ومعرفي عالمي.

المبحث الخامس: الأفراد في الدبلوماسية الثقافية

يمثّل الأفراد رافدًا حيويًا في ميدان الدبلوماسية الثقافية، لما يتمتعون به من قدرة خاصة على بناء جسور التفاهم الإنساني وتعزيز الصور الذهنية الإيجابية عن دولهم، وبفعل التحولات الرقمية والتوسع في الفضاءات المفتوحة للتعبير، بات تأثيرهم يتجاوز الأطر الرسمية والتقليدية، فالكاتب، أو المؤثر الرقمي، قد يؤدي دورًا محوريًا في تقديم بلاده بصورة ملهمة تعكس

تنوعها الثقافي، ويتّسم تأثير الأفراد بالعفوية والمرونة، ما يمنحهم مساحة أكبر للوصول إلى جماهير متنوعة.

أولاً: التعريف والدور

يقصد بالأفراد في سياق الدبلوماسية الثقافية أولئك الفاعلين الذين يضطلعون بمهام تمثيلية أو رمزية تعبّر عن الثقافة الوطنية خارج الإطار الرسمي، سواء من خلال الإبداع الفني، أو الإنجاز العلمي، أو الحضور الإعلامي، يتفاوت مدى تنظيم أدوارهم بين المبادرات الفردية العفوية والتفويض المؤسسي غير المباشر، وغالبًا ما يكون تأثيرهم ناتجًا عن شخصياتهم الجاذبة أو قصص نجاحهم، ويتمثل جوهر دورهم في القدرة على التواصل الثقافي غير الرسمي وإيصال الرسائل المعنوية عبر وسائل شعبية وبأساليب مرنة.

وتضطلع الشخصيات الفردية بأدوار استراتيجية في نقل الرسائل الثقافية وتعزيز الفهم المتبادل بين الشعوب، فمشاركتهم في الفعاليات الدولية، أو إنتاجهم الفني والأدبي، أو تفاعلهم الرقمي، يُسهم في تشكيل صور بديلة عن بلدانهم تتجاوز الخطابات النمطية، كما يسهمون في إبراز العمق الثقافي، وتقديم نماذج تمثيلية تُعزز مكانة بلدانهم في المخيلة العالمية، وتبرز قيمة الأفراد في قدرتهم على التفاعل المباشر مع الجماهير والتأثير في الوجدان العام، لا سيّما عندما يجمعون بين التميز الشخصي والانتماء الثقافي.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تتنوع فئات الأفراد الذين يسهمون في تعزيز الدبلوماسية الثقافية، ويتمايزون بأدوارهم ومجالات تأثيرهم، والجدول التالي يُبيّن أبرز هذه الفئات وأدوارها:

الرياضيون الدوليون	الترويج للقيم والانتماء الوطني عبر المشاركات في البطولات العالمية
المؤثرون الرقميون	تقديم محتوى يعكس ثقافة المجتمع بلغة العصر وبأسلوب شخصي جاذب
الأكاديميون والخبراء	تمثيل البلاد في المؤتمرات والبحوث، والمساهمة في النقاشات الدولية
النشطاء الثقافيون	تنظيم مبادرات للتبادل الثقافي وحوارات مجتمعية عابرة للحدود

تعكس هذه الفئات ديناميكية الدور الفردي في المجال الثقافي، حيث يجمع الأفراد بين التعبير الإبداعي والتمثيل المعنوي والتواصل الشخصي مع الجمهور العالمي، وتُبرز أهمية تمكين هذه الفئات وإدماجها ضمن رؤية وطنية استراتيجية، ما يُسهم في توحيد الرسائل الثقافية وتوجيهها نحو الأثر الإيجابي الأوسع.

يعتمد الأفراد على أدوات مرنة وفعّالة في تفعيل أدوارهم الثقافية، مستفيدين من انتشار الإعلام الرقمي، والمشاركة في المحافل الدولية، وصناعة المحتوى الإبداعي متعدد اللغات عبر المنصات الرقمية، لذا يوضح الجدول التالي أبرز هذه الأدوات:

الإعلام الرقمي	استخدام المنصات الاجتماعية وإنشاء محتوى ثقافي شخصي
الأنشطة الأدبية والفنية	تقديم عروض أدبية أو قراءات شعرية تعكس الهوية الثقافية
المؤتمرات والندوات الدولية	المشاركة في فعاليات علمية أو فكرية كممثلين غير رسميين للثقافة المحلية
النشر بلغات متعددة	إصدار كتب أو مقالات بلغات أجنبية لنقل القضايا والرؤى الثقافية الوطنية
الحملات الثقافية المجتمعية	إطلاق مبادرات توعوية أو تطوعية ذات طابع ثقافي لتعزيز القيم المشتركة

وتُظهر هذه الأدوات كيف يمكن للفرد أن يتحول من متلقٍ إلى فاعل ثقافي مؤثر، يمتلك أدوات التعبير والتأثير والتواصل العابر للحدود، فبفضل التكنولوجيا الرقمية، بات من الممكن إنتاج محتوى محلي يُستهلك عالميًا دون المرور عبر قنوات مؤسسية تقليدية، ما يمنح الأفراد استقلالية تعبيرية غير مسبوقة، كما أن المشاركة في المحافل الأكاديمية أو الثقافية، تعزّز من شرعية الأفراد كمرجعيات ثقافية غير رسمية، في حين يُتيح النشر متعدد اللغات توسيع النطاق

الجغرافي للتأثير، وتبرز الحملات الثقافية المجتمعية بوصفها أداة للتفاعل المحلي والدولي في آن واحد، بما يعكس قدرة الأفراد على مزج القيم الثقافية مع العمل الاجتماعي، هذه المرونة في التفعيل تمنح الدبلوماسية الثقافية أبعادًا جديدة، قائمة على التعبير الذاتي والانخراط المجتمعي الطوعي.

ثالثًا: التحديات

رغم الزخم الذي يخلقه الأفراد في الدبلوماسية الثقافية، إلا أنهم يواجهون تحديات تعوق استدامة وتأطير أدوارهم، ويُوضح الجدول التالي أبرز هذه التحديات وطبيعتها:

التحديات	- غياب التأطير والدعم - ضعف الموارد - صعوبة الوصول الدولي - مخاطر التسييس - ضعف موثوقية بعض المحتوى المنشور

تعكس هذه التحديات الحاجة إلى سياسات ثقافية أكثر شمولاً تراعي خصوصية الفاعل الفردي، وتُوفّر له الأدوات اللازمة للاستمرار والتطور، كما تشير إلى أهمية بناء شراكات مؤسسية داعمة تعزز الاستقلالية دون الإخلال بالرسالة الوطنية، فغياب التأطير المهني قد يؤدي إلى عشوائية في الأداء، بينما يُقيد ضعف الموارد القدرة على الانتشار الدولي والمنافسة في الفضاءات الثقافية العالمية، كما أن عدم تنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات يفتح المجال أمام خطاب فردي قد يتعارض مع المصالح الوطنية أو يُساء فهمه خارجيًا.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

على الرغم من فعالية الأفراد في نقل الثقافة الوطنية وتعزيز صورتها عالميًا، إلا أن أداءهم، غالبًا، ما يكون عرضيًا وغير مدمج ضمن رؤية وطنية

شاملة، وقد يسود التشتت في الرسائل الثقافية نتيجة غياب التنسيق أو التدريب، كما أن بعض الشخصيات قد تستغل رمزيّتها في سياقات لا تخدم المحتوى الثقافي الحقيقي، وتبقى الحاجة قائمة لتمييز ما بين التأثير الثقافي الحقيقي والمحتوى الاستهلاكي العابر، كما يُلاحظ ضعف توثيق الأثر النوعي لهذه المبادرات، مما يُقلل من فرص البناء عليها.

لتحسين فاعلية الأفراد في الدبلوماسية الثقافية، ينبغي وضع سياسات داعمة تُدمجهم ضمن استراتيجيات الثقافة الخارجية، ويُستحسن إنشاء منصات وطنية للتواصل والتدريب، وتقديم حوافز للمبادرات الثقافية الفردية المتميزة، كما يُقترح تعزيز قدراتهم على التفاعل عبر الثقافات من خلال برامج تبادل خبرات دولية، وتطوير أدوات تقييم لقياس الأثر الحقيقي لمساهماتهم على صورة الدولة وقوتها الناعمة، ويُمكن - أيضًا - إطلاق برامج شراكة بين الأفراد والمؤسسات الرسمية لتعزيز التكامل والتوجيه.

المبحث السادس: المنظمات الدولية (اليونسكو)

تُعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أبرز الفاعلين الدوليين في ميدان الدبلوماسية الثقافية، نظرًا لطبيعتها متعددة التخصصات وأدوارها المتشابكة في مجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والعلوم، ومنذ تأسيسها عام 1945، ساهمت في بلورة مفاهيم جديدة للتعاون الثقافي الدولي، مع اعتبار الثقافة ركيزة للسلام والتنمية الشاملة، كما تبنّت المنظمة رؤية تجعل من الثقافة محركًا للتغيير الاجتماعي وأداة لتعزيز التقارب بين الشعوب [65]، وتكمن أهميتها في قدرتها على توفير منصات عالمية لتبادل الخبرات، وتطوير السياسات الثقافية، وتمكين الفاعلين من مختلف المستويات.

أولاً: التعريف والدور

تُعرّف اليونسكو بأنها منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تعمل على تعزيز السلام والأمن من خلال التعاون الدولي في مجالات التربية والعلوم والثقافة، وتُعنى بدعم التنوع الثقافي، وصون التراث المادي واللامادي، وتمكين المجتمعات عبر الثقافة والتعليم، وتتبنى المنظمة مفاهيم مثل «الثقافة من أجل التنمية» و«التراث كقوة ناعمة»، وتُعدّ مرجعية دولية في صياغة السياسات الثقافية العابرة للحدود، وتمارس اليونسكو عملها عبر شراكات مع الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، ما يجعلها حلقة وصل بين الجهود الرسمية والشعبية في ميدان الثقافة [66].

وتلعب اليونسكو دورًا استراتيجيًا في تفعيل الدبلوماسية الثقافية من خلال صياغة الأطر القانونية والمعرفية لحماية التراث، ودعم قدرات المجتمعات في المجالات الإبداعية، كما تسهم في تنفيذ اتفاقيات دولية تُعزّز التنوع الثقافي، وتدمج الثقافة في خطط التنمية المستدامة، ويشمل دورها كذلك تقديم الخبرات الفنية وتوجيه السياسات الثقافية الوطنية، مع التركيز على العدالة الثقافية والشراكة المجتمعية [67]، وبذلك، تُرسّخ اليونسكو موقعها كوسيط بين البعد المحلي والبعد الدولي في القضايا الثقافية ذات البُعد الإنساني المشترك.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تتعدد الجهات التابعة لليونسكو أو المرتبطة بها التي تُسهم بشكل مباشر في تفعيل الدبلوماسية الثقافية، من خلال تنفيذ برامج ثقافية، وتقديم الخبرات الفنية، وتمويل المشاريع، ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتشمل هذه الجهات هيئات حكومية ومنظمات شريكة ومراكز بحثية دولية، الجدول التالي يُبرز أهم الفاعلين المرتبطين باليونسكو وأدوارهم [68]:

لجنة التراث العالمي	إدراج وحماية المواقع الثقافية ذات القيمة العالمية
مراكز اليونسكو الفئوية	تنفيذ المشاريع الإقليمية المتخصصة في الثقافة والتعليم
اللجان الوطنية لليونسكو	التنسيق بين المنظمة والدولة العضو في تنفيذ البرامج الثقافية
الشركاء من المجتمع المدني	المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات الثقافية التشاركية

يجسد هذا الجدول الطبيعة التشاركية والبنيوية لعمل اليونسكو، حيث تعتمد المنظمة على شبكة معقدة من الفاعلين لضمان تنفيذ سياساتها الثقافية بشكل فعّال، وتُظهر الفئات المشاركة في العمل الثقافي الدولي مدى تنوع الأدوار، بدءًا من الحماية القانونية، مرورًا بالتنفيذ العملي، وصولاً إلى المشاركة المجتمعية، مما يمنح اليونسكو مرونة كبيرة في تفعيل برامجها.

تعتمد اليونسكو على مجموعة من الأدوات الفاعلة في تنفيذ مهامها الثقافية، تجمع بين المبادرات المعيارية، والبرامج التنفيذية، والمنصات التفاعلية، والدعم المؤسسي، ومن بين أبرز هذه الأدوات: الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005، والمواقع المصنّفة ضمن قائمة التراث العالمي، والندوات والمؤتمرات الثقافية، والبرامج التعليمية الموجّهة، وشبكات المدن المبدعة، كما تستفيد المنظمة من الشراكات المتعددة الأطراف في تفعيل مشاريعها، مع التركيز على دمج الثقافة في السياسات التنموية، ونشر المعرفة الثقافية الرقمية، وتشجيع الابتكار الثقافي [69].

ثالثًا: التطبيقات والتحديات

نفذت اليونسكو عددًا من المبادرات التي تعكس جوهر الدبلوماسية الثقافية، عبر مشاريع محلية وعالمية تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الشعوب، وحماية التراث، ودعم التنوع، وتُظهر هذه المشاريع كيف تتحول الثقافة إلى وسيلة لبناء السلام والتماسك الاجتماعي، لذا يوضح الجدول التالي أمثلة على

بعض هذه المبادرات [70]:

شبكة المدن المبدعة	مبادرة دولية لربط المدن التي تدمج الإبداع في سياساتها الثقافية والتنموية
برنامج التعليم من أجل المواطنة العالمية	تعزيز قيم التسامح والتنوع الثقافي من خلال المناهج الدراسية
الاحتفاء باليوم العالمي للتنوع الثقافي	فعالية سنوية تعزز الحوار بين الثقافات على المستوى العالمي

تُبرز هذه الأمثلة قدرة اليونسكو على تحويل الثقافة إلى ممارسة حية ترتبط بالتنمية والهوية، وتُظهر كيف تُستخدم المبادرات الثقافية كجسر للتفاهم في البيئات المعقدة، كما توضح التنوع الجغرافي والموضوعي للمشاريع، مما يعكس طبيعة المنظمة العالمية والتزامها بالشمولية الثقافية.

رغم دورها البارز، تواجه اليونسكو تحديات تؤثر في فاعليتها الدبلوماسية، سواء على المستوى السياسي أو الإداري أو المالي، وتتمثل في صعوبات التمويل، وتسييس بعض قراراتها، وتفاوت التفاعل مع برامجها حسب الدول، وتأثر المنظمة أحيانًا بالخلافات السياسية بين الدول الأعضاء. وهنا يوضح الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	– التسييس في بعض الملفات – محدودية التمويل – ضعف تنفيذ الاتفاقيات – الفجوة الرقمية الثقافية – تباين الالتزام بين الدول الأعضاء

تظهر هذه التحديات الطبيعة المعقدة للعمل الثقافي الدولي، وما يتطلبه من توازن دقيق بين المبادئ الثقافية والضرورات السياسية، كما تُبرز الحاجة إلى تطوير هيكل تمويلي مستدام، وتوسيع أدوات المتابعة، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار، بما يضمن استمرارية تأثير المنظمة ومصداقيتها.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

رغم الإنجازات الكبرى التي حققتها اليونسكو في مجال الدبلوماسية الثقافية، إلا أن أداءها لا يخلو من المآخذ، إذ تُتهم أحيانًا بالبيروقراطية وضعف الاستجابة

السريعة، كما أن بعض برامجها لا تراعي الخصوصيات المحلية بما يكفي، وتُثار - أيضًا - انتقادات حول تركّز الدعم في مناطق دون أخرى، وعدم توازن التمثيل الجغرافي داخل هيئاتها، إضافة إلى ذلك، فإن التداخل بين الثقافة والسياسة يضع المنظمة في مواقف حساسة قد تؤثر على حياديتها، وهذه الجوانب تتطلب مراجعة دورية لآليات العمل من أجل تحسين الشفافية والفعالية.

يمكن تعزيز فاعلية اليونسكو في مجال الدبلوماسية الثقافية من خلال توسيع شبكة الشراكات المحلية والإقليمية، وتطوير آليات لامركزية لتنفيذ البرامج، وتعزيز الشفافية في توزيع الموارد، كما يُوصى بتحديث أدوات التقييم بما يتناسب مع التغيرات الرقمية، وتكثيف البرامج التدريبية حول الدبلوماسية الثقافية في الدول النامية، وتبني سياسات استباقية لمواجهة الأزمات الثقافية في مناطق النزاع، ومن شأن هذه المقترحات أن تُعيد التوازن بين البُعد العالمي للمنظمة والاحتياجات الثقافية المتعددة على المستوى المحلي.

المبحث السابع: الشركات متعددة الجنسيات

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورًا متزايد الأهمية في الساحة الثقافية العالمية، حيث لم تعد تقتصر مهامها على الأبعاد الاقتصادية والاستثمارية فحسب، بل أصبحت تمتلك أدوات للتأثير الثقافي العابر للحدود، ومن خلال شبكاتها العالمية، وأنشطتها التجارية والإعلامية، تتمكّن هذه الشركات من تصدير أنماط ثقافية وأنساق استهلاكية تعيد تشكيل العلاقات بين الثقافات والمجتمعات، كما تتيح قدراتها التمويلية وقدرتها على التأثير في الرأي العام توظيف أدوات الدبلوماسية الناعمة لخدمة مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، ويزداد هذا الدور بوضوح في السياقات التي تتشابك فيها القوة الاقتصادية مع النفوذ المعنوي والثقافي.

أولاً: التعريف والدور

تشير الشركات متعددة الجنسيات إلى الكيانات الاقتصادية التي تزاول أنشطتها في أكثر من دولة، ويكون لها مقر رئيس وعدة فروع دولية، وتتميز بقدرتها على نقل رؤاها وقيمها ومنتجاتها عبر الأسواق العالمية، مما يمنحها تأثيرًا ثقافيًا يتجاوز حدود التجارة، وفي سياق الدبلوماسية الثقافية، تُنظر إلى هذه الشركات باعتبارها فاعلاً غير رسمي يُسهم في تشكيل الذوق العام، وأنماط الحياة، وطرق التفاعل الاجتماعي عبر رسائلها التسويقية وممارساتها التجارية، ويُمكن أن تُمارس هذا الدور بوعي مؤسساتي أو كأثر جانبي لأنشطتها التوسعية [71].

وتضطلع الشركات متعددة الجنسيات بدور مركزي في نشر الرموز الثقافية والترويج لأساليب حياة ترتبط بالقيم التي تحملها منتجاتها، ومن خلال الإعلانات، والرعاية الثقافية، والتعاون مع المؤسسات، تعمل هذه الشركات على التأثير في الفضاء العام المحلي والعالمي، كما تسهم في بناء جسور تواصل بين الثقافات من خلال الترويج للتنوع والانفتاح في عملياتها التشغيلية، وفي بعض الحالات، تقوم بدور الوسيط بين الشعوب من خلال مشاريع المسؤولية الاجتماعية والثقافية، التي تعكس التزامًا صوريًا أو فعليًا بنشر المعرفة والتفاهم بين الثقافات.

ثانيًا: الفاعلون وأدوات التفعيل

تتباين الشركات متعددة الجنسيات في حجم تأثيرها الثقافي وفقًا لطبيعة منتجاتها، وانتشارها الجغرافي، واستراتيجياتها الإعلامية، وتُظهر تجارب بعض هذه الشركات كيف تحوّلت من كيانات اقتصادية بحتة إلى منصات فاعلة في المجال المعنوي والثقافي، ويُعطي الجدول التالي أمثلة على أبرز هذه الفاعلين وأدوارهم:

آبل [72]	التأثير في الذوق الجمالي والتفاعل مع التكنولوجيا كعنصر ثقافي
غوغل [73]	دعم التعددية اللغوية والثقافية عبر منصات الوصول الرقمي

تكشف هذه النماذج طبيعة الدور الثقافي الذي تمارسه الشركات الكبرى، سواء من خلال المحتوى الذي تنتجه أو عبر الرعاية والدعم لمبادرات ثقافية عالمية، كما يُظهر الجدول تداخل المجالات الاقتصادية مع البعد المعنوي، مما يعزز قدرة هذه الشركات على أن تكون وسيطًا ثقافيًا فاعلاً.

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على أدوات متعددة لتفعيل حضورها الثقافي، من أبرزها الحملات الإعلامية واسعة النطاق، ودعم الفنون والفعاليات، والإعلانات المتعددة الثقافات، إضافة إلى دمج رسائل التسامح والتنوع في منتجاتها، وتستثمر في المحتوى البصري بوصفه وسيلة للربط العاطفي مع الجماهير، كما تلجأ إلى الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات التعليمية لتعزيز صورتها الثقافية، وتُعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أبرز الأطر التي توظفها هذه الشركات لتبرير تدخلها الثقافي ضمن سردية التنمية والانفتاح.

ثالثًا: التحديات

ورغم الفرص التي توفرها هذه الشركات في نقل المعرفة والتقريب بين الثقافات، إلا أن هناك تحديات متعددة تُواجه هذا الدور، والجدول التالي يُبين أبرز التحديات وطبيعتها:

التحديات	– فرض النموذج الثقافي الغربي – التوظيف النفعي للأدوات الثقافية – ضعف المساءلة والشفافية – ارتباط تلك الشركات بأجندة الدولة الأم – تهميش الثقافات غير السائدة

تُظهر هذه التحديات أن الأثر الثقافي للشركات لا يخلو من إشكاليات،

خاصة حين يغلب الجانب الدعائي أو التجاري على البعد القيمي، كما تُشير إلى الحاجة لإطار أخلاقي يُنظّم تدخل القطاع الخاص في المجال الثقافي دون الإضرار بالتعددية والعدالة الثقافية.

رابعًا: النقد وآفاق التطوير

تواجه مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الدبلوماسية الثقافية انتقادات متعددة تتعلق بتجاريّة الأثر الثقافي وهيمنة القيم الغربية على الإنتاج المعنوي، وغالبًا ما يُنظر إلى تدخلاتها بوصفها مدفوعة بالحسابات الربحية لا باعتبارات التبادل الثقافي المتكافئ، كما أن بعض المبادرات التي تحمل طابعًا اجتماعيًا تُتهم بكونها تلميعًا لصورة الشركة، ومن هنا، يظل التمييز ضروريًا بين التأثير الثقافي الحقيقي والأنشطة التسويقية المقنّعة بثوب ثقافي أو إنساني.

يمكن تحسين مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الدبلوماسية الثقافية عبر تبني أطر مسؤولة للتفاعل الثقافي، وإنشاء وحدات تقييم مستقلة لأثر برامجها في المجتمعات، كما يُستحسن تعزيز الشراكة مع المؤسسات الثقافية المحلية بما يضمن احترام الهوية والانتماء، ويُقترح دعم التنوع في فرق العمل وفي المحتوى المنتج لتعزيز التعددية، إضافة إلى ذلك، يجب توسيع نطاق التأثير ليشمل مناطق وأصواتًا ثقافية أقل حضورًا، ضمن التزام شفاف ومعلن بالتنمية الثقافية المتوازنة.

وبعد استعراض الفاعلين السبعة في ميدان الدبلوماسية الثقافية، يتّضح أن تعدّدهم لا يعكس فقط تنوّع مصادر القوة الناعمة، بل يُبرز - أيضًا - اختلاف مستويات التأثير، والقيود المؤسسية، ويُشكّل التحليل المقارن فيما بينهم أداة لتحديد مكامن القوة والقصور، ورسم خارطة استراتيجية لتفعيل هذا التعدد ضمن منظومة دبلوماسية متكاملة ومرنة.

الفاعل	أبرز التحديات
المؤسسات الرسمية	- البيروقراطية - ضعف التنسيق
منظمات المجتمع المدني	- ضعف الموارد - غياب الدعم المؤسسي
القطاع الخاص	- تغليب الربحية - ضعف التنسيق الثقافي
الجامعات والمراكز البحثية	- نقص التمويل - ضعف الربط بالسياسات
الأفراد	- ضعف التأطير - المحتوى غير المنضبط
المنظمات الدولية (اليونسكو)	- التسييس - فجوة الموارد
الشركات متعددة الجنسيات	- فرض النموذج الغربي - ضعف المساءلة

ويتّضح من التحليل المقارن أن الفاعلين في الدبلوماسية الثقافية يختلفون في طبيعتهم المؤسسية، ومستوى تأثيرهم، ونوعية التحديات التي يواجهونها، فبينما تمتلك المؤسسات الرسمية شرعية القرار، إلا أنها تفتقر إلى المرونة الشعبية، في حين يُظهر الفاعلون غير الرسميين حيوية عالية دون دعم مؤسسي كافٍ، في المقابل، تُبرز الشركات والمنظمات الدولية نفوذًا رمزيًا قويًا، وإن كان مشروطًا بالحوكمة والمساءلة، لذا، فإن التكامل بين هذه الفئات يُعد ضرورة استراتيجية، إذ إن التنسيق متعدد المستويات هو السبيل لتحقيق أثر ثقافي مستدام ومؤثر عالميًا، كما أن فهم هذه الفروقات لا يعني المفاضلة بين الفاعلين، بل يستدعي بناء استراتيجية تكاملية تُفعّل نقاط القوة وتقلّص جوانب الضعف، بما يضمن توظيفًا ذكيًا ومتوازنًا لمصادر القوة الثقافية في السياسة الخارجية للدولة.

خاتمة الفصل الخامس

تُظهر خريطة الفاعلين في الدبلوماسية الثقافية تنوّعًا غنيًا في الأدوار والمؤسسات والوسائل، ما يعكس اتساع نطاق التأثير المعنوي في السياسة الخارجية للدول. وبينما تحتفظ المؤسسات الرسمية بشرعية التمثيل، يُبرز الفاعلون غير الحكوميين مرونة وحيوية متزايدة. كما يكشف التحليل أن التحديات لا تنبع من غياب الدور، بل من ضعف التنسيق والتكامل بين الفئات المختلفة. ومن هنا، يصبح بناء منظومة دبلوماسية ثقافية متعددة المستويات ضرورة استراتيجية لتعظيم الأثر الثقافي وتعزيز القوة الناعمة. ويتطلب ذلك تجاوز النظرة القطاعية نحو رؤية شاملة تتسق بين جميع الفاعلين ضمن سياسة ثقافية خارجية منسجمة وفعّالة.

الفصل السادس

أدوات ووسائل
الدبلوماسية الثقافية

تعتبر أدوات ووسائل الدبلوماسية الثقافية العمود الفقري الذي تتكئ عليه السياسات الثقافية الخارجية في تحقيق أهدافها، فبينما تحدد الفواعل من يقوم بالفعل الثقافي، فإن الأدوات هي التي تُمكّن هذا الفعل من التحقّق، والانتقال من مستوى التصوّر إلى حيّز التأثير العملي، وتتنوّع هذه الوسائل بين ما هو تقليدي كالمعارض والفعاليات الثقافية، وما هو حديث كالتواصل الرقمي، ويتوقّف مدى فعالية هذه الأدوات على قدرتها على التفاعل مع الجماهير المستهدفة، وتكيّفها مع الخصوصيات الثقافية لكل سياق دولي، لذا يأتي هذا الفصل لرصد وتحليل أهم أدوات ووسائل الدبلوماسية الثقافية المستخدمة حاليًا، مع التركيز على طبيعتها، وآليات عملها، ومجالات استخدامها، ومدى فاعليتها في تعزيز القوة الناعمة للدول.

المبحث الأول: الفعاليات والمهرجانات

تُعد الفعاليات الثقافية والمهرجانات من أبرز أدوات الدبلوماسية الثقافية وأكثرها مباشرة في التواصل بين الشعوب، فهي تتيح عرض عناصر الهوية الوطنية بصيغ فنية وتجريبية تُحفّز التفاعل الحيّ، وتسهم في ترسيخ الانطباعات الإيجابية عن الدول، وتتنوّع هذه الأنشطة بين ما هو تراثي وفني، لتشمل الفنون التشكيلية، والكتب، والأدب، وغيرها، وتلجأ الدول إلى تنظيمها محليًا أو دوليًا، لتعزيز حضورها المعنوي وتقوية الروابط الثقافية، كما تستثمر فيها كوسيلة لتكثيف تأثيرها المعنوي والتعريف بمكانتها في المشهد الدولي.

أولاً: التعريف والأهمية

يقصد بالفعاليات والمهرجانات والمعارض تلك الأنشطة الثقافية المنظمة التي تُقام خلال فترات زمنية محددة، وتستهدف جمهورًا متنوعًا داخل الدولة أو خارجها، بهدف إبراز جوانب من التراث المحلي أو التفاعل مع ثقافات

أخرى، وتتّسم هذه الأنشطة بانفتاحها وتوجهها الجماهيري، واستخدامها للثقافة كوسيلة للتواصل، ويشمل المفهوم فعاليات المهرجانات، والأسابيع الثقافية، والمعارض الدولية للكتاب، والفنون البصرية، وغيرها من المساحات التي تُعرض فيها الثقافة بصورة رمزية أو تفاعلية، وتُعد هذه المنصات أدوات استراتيجية لبناء الجسور بين الشعوب، وتعزيز التبادل المعنوي، وتقديم صورة حديثة عن الدولة المعنيّة. وتكتسب هذه الأنشطة أهميتها في الدبلوماسية الثقافية من قدرتها على الجمع بين التمثيل الرمزي والتفاعل المباشر، بما يجعلها من أكثر الأدوات فاعلية في نقل الثقافة الوطنية إلى الجمهور الخارجي.

وتؤدي الفعاليات والمهرجانات والمعارض دورًا محوريًا في تفعيل الدبلوماسية الثقافية، نظرًا لقدرتها على الدمج بين المعنوي والاتصال المباشر مع الجماهير، فهي تتيح للدولة عرض تراثها وفنونها، ضمن فضاء مفتوح يسمح بالتفاعل والتجربة الحسية، مما يعزز الحضور المعنوي ويُحدث أثرًا وجدانيًا في المتلقي، كما تُسهم هذه الفعاليات في كسر الصور النمطية، وتقديم سرديات بديلة عن المجتمعات، خاصة عندما تُنظّم خارج الحدود الوطنية.

علاوة على ذلك، تُعد هذه الفعاليات منصات حيوية للتبادل الثقافي، إذ تستضيف ثقافات من دول أخرى، ما يرسّخ مفهوم التعددية، ويمكن أن تعمل كمحفّز لتوسيع العلاقات الثقافية والاقتصادية، عبر إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وتُعزّز المهرجانات الثقافية من القوة الناعمة للدولة، عبر نقل رسائل غير سياسية تعبّر عن الهوية والتنوع، وتفتح مجالات للتفاهم الدولي وبناء العلاقات غير الرسمية، وتبرز أهمية هذا الدور بشكل خاص في أوقات التوترات السياسية، حيث تشكّل الفعاليات الثقافية وسيلة لتخفيف الاحتقان وتعزيز القواسم المشتركة بين الشعوب، ما

يجعلها أداة دبلوماسية مرنة وفعّالة في بناء الجسور.

ثانيًا: أبرز الجهات الفاعلة

تتعدّد الجهات التي تضطلع بتنظيم ودعم الفعاليات والمهرجانات والمعارض الثقافية، وتشمل مؤسسات رسمية، وجهات غير حكومية، وفاعلين دوليين، بما يعكس الطابع التشاركي للدبلوماسية الثقافية، وتُبيّن التجارب العالمية أن التنسيق بين هذه الفئات يُعزز من جودة التنظيم ويُوسّع دائرة التأثير، لذلك يُوضح الجدول التالي أبرز هذه الجهات وأدوارها في تنظيم وتفعيل الفعاليات الثقافية ذات البعد الدبلوماسي:

وزارات الثقافة والسياحة	– تخطيط وتنظيم الفعاليات – تمويل البرامج الثقافية
السفارات والمراكز الثقافية بالخارج	– تنظيم الفعاليات الدولية – تمثيل الدولة ثقافيًا في الخارج
منظمات المجتمع المدني	– تنفيذ مبادرات ثقافية ميدانية – تنظيم مهرجانات محلية ودولية
الجامعات والمعاهد	– إقامة معارض ومهرجانات طلابية – دعم التبادل الأكاديمي الثقافي
القطاع الخاص	– تمويل الفعاليات – توفير منصات للنشر
المنظمات الدولية (مثل اليونسكو)	– دعم البرامج عبر منح وشراكات – تقديم الخبرة والتوجيه
المنصات الرقمية والإعلام الثقافي	– توسيع الوصول إلى الجمهور الدولي – تعزيز اتفاعل الثقافي عبر الوسائط الرقمية

تُظهر هذه الجهات تعددية الفاعلين في تنظيم الفعاليات الثقافية، وتُبرز كيف أن نجاح هذه الأنشطة يعتمد على التعاون والتكامل بين الأطراف المختلفة، كما تعكس العلاقة بين التمويل، والتنظيم، والمحتوى الثقافي مدى ارتباط البنية

المؤسسية بجودة الرسائل الدبلوماسية التي تُبثّ من خلال هذه الفعاليات.

وتشهد الدبلوماسية الثقافية نماذج متعددة لفعاليات ومهرجانات ومعارض أثبتت فاعليتها في تعزيز التقارب بين الثقافات، ونقل الصورة الحضارية للدول إلى الجمهور الدولي، ما يجعلها من أدوات القوة الناعمة المؤثرة، حيث تُشكّل هذه الفعاليات منصات استراتيجية تُسهم في الترويج للهوية الوطنية، وتوسيع دائرة التفاهم العالمي، وتدعيم روافد القوة الناعمة، ويبين الجدول التالي بعضًا من هذه النماذج التطبيقية وبعدها الدبلوماسي:

معرض الرياض للكتاب [74]	دعم الأدب والنشر وتوسيع التبادل الثقافي والمعرفي مع دول متعددة
فعاليات درب الساعي [75]	تعزيز الهوية الوطنية، والترويج للتاريخ والتراث القطري
معرض فرانكفورت للكتاب [76]	دعم الحوار بين الحضارات من خلال الأدب، واستضافة ثقافات دولية
مهرجان إكسبو الثقافي [77]	منصة ترويج ثقافي للدول، وبناء شراكات رمزية ومعرفية

تعكس هذه النماذج تنوع الأشكال والوسائل التي تُستخدم في توظيف الفعاليات والمهرجانات الثقافية كأداة للدبلوماسية الثقافية، فبينما تركز بعض المبادرات على الجانب البصري والأدب، تختار أخرى المزج بين الهوية والثقافة لجذب شرائح أوسع من الجماهير، كما يُلاحظ أن بعض الفعاليات تكتسب طابعًا دوليًا ما يُعزز حضور الدولة الراعية على الساحة العالمية.

ثالثًا: التحديات

رغم الفاعلية الكبيرة التي أظهرتها الفعاليات والمهرجانات والمعارض الثقافية في ميدان الدبلوماسية الثقافية، إلا أن هذا النوع من الأدوات لا يخلو من تحديات بنيوية تؤثر على استدامة تأثيره، وجودة مخرجاته، ومدى تكامله مع السياسات الثقافية الوطنية، وتتوزع هذه التحديات بين ما هو مالي، وتنظيمي، واتصالي، من خلال الجدول التالي:

التحديات	- اعتماد الفعاليات على الدعم الحكومي - ضعف الابتكار وتكرار المحتوى دون تجديد - عدم إدماج الفعاليات ضمن رؤية موحدة - ضبابية الأهداف وصعوبة تقييم النتائج - تكرار نفس الأخطاء في المهرجانات اللاحقة

تكشف هذه التحديات عن أهمية إعادة النظر في طريقة تصميم وتنفيذ الفعاليات الثقافية الدولية، وتحديد آليات تكاملها مع السياسات الثقافية العامة للدولة، إذ إن غياب التقييم المهني، وافتقار الفعاليات إلى التنوع والشمول، قد يُفضي - في تصوري - إلى نتائج عكسية، تساهم في ترسيخ الصور النمطية بدلاً من تفكيكها، كما أن معالجة هذه التحديات تتطلب مقاربة تشاركية تشمل الجهات الرسمية والخاصة والمجتمعية لضمان استمرارية الأثر وتعظيم العائد المعنوي والثقافي.

رابعًا: النقد ومقترحات التطوير

رغم الزخم الكبير الذي تُحدثه الفعاليات والمهرجانات والمعارض في المشهد الثقافي الدولي، إلا أن العديد منها يفتقر إلى البعد الاستراتيجي ويتحوّل إلى مناسبات رمزية أكثر من كونه أدوات دبلوماسية فعّالة، وتُوجَّه انتقادات متكررة إلى الطابع الاحتفالي الزائد لبعض هذه الفعاليات، والتي تُركّز على الشكل دون المضمون، مما يقلّل من تأثيرها المعرفي والمعنوي طويل الأمد، كما يُلاحظ أن بعض الفعاليات تنزع إلى تقديم الثقافة بصيغة استهلاكية وسياحية، تُفرغ المضمون الثقافي من عمقه الحضاري، وتُقدّم الصورة النمطية المرغوبة خارجيًا بدلاً من صورة حقيقية وناقدة للهوية.

أضف إلى ذلك، أن عددًا من المهرجانات الدولية يظل حكرًا على نخب ثقافية وفنية محددة، دون إشراك المجتمعات المحلية، ما يضعف من شعبيتها ومصداقيتها، ويُسجَّل - أيضًا - غياب التنسيق بين الجهات المنظمة، سواء على

المستوى المحلي أو الدولي، ما يؤدي إلى تكرار الجهود أو تضاربها، بدلاً من تكاملها في إطار دبلوماسي شامل، كل ذلك يستدعي مراجعة شاملة لأدوار هذه الفعاليات بوصفها أدوات تأثير ناعمة تتطلب تخطيطًا دقيقًا، وتقييماً واضحًا.

ولتحقيق فعالية أكبر للفعاليات والمهرجانات والمعارض في سياق الدبلوماسية الثقافية، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة استراتيجية قائمة على التخطيط طويل الأمد، والتكامل بين الفاعلين، والتقييم المستمر للأثر الثقافي، ومن أبرز المقترحات

المقترحات	– دمج البُعد الاستراتيجي في التخطيط – تعزيز التشاركية والتنوع – التكامل بين الفاعلين – الاستثمار في المحتوى النوعي – إطلاق مؤشرات تقييم ثقافي – توسيع استخدام المنصات الرقمية والبث التفاعلي للفعاليات الثقافية

تُسهم هذه المقترحات في تحويل الفعاليات والمهرجانات من أدوات رمزية إلى وسائل دبلوماسية استراتيجية، قادرة على خلق تأثير ناعم حقيقي يعزز صورة الدولة، ويدعم مصالحها الثقافية على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني: المعاهد والمراكز الثقافية

تمثّل المعاهد والمراكز الثقافية إحدى الركائز المؤسسية للدبلوماسية الثقافية، لما تتميز به من استمرارية ووجود ميداني، حيث تساهم في بناء الجسور مع المجتمعات المحلية من خلال برامج تعليم اللغة والأنشطة الثقافية المتنوعة، كما تُوفر فضاءات للحوار الحضاري والتفاعل الإيجابي مع النخب والجمهور العام، يُعزز هذا الحضور الخارجي الصورة الإيجابية للدولة ويرسّخ رمزية ثقافتها في المحافل الدولية، ومن خلال أنشطتها، تسهم المراكز في توسيع دوائر التأثير الناعم بشكل متوازن وغير تصادمي. وتكتسب هذه المراكز أهميتها من كونها تمثل حضورًا ثقافيًا دائمًا للدولة في الخارج، بما يتيح

بناء علاقات مستمرة مع المجتمعات المحلية، تتجاوز أثر المبادرات المؤقتة إلى تفاعل ثقافي طويل الأمد.

أولًا: التعريف والأهمية

المعاهد والمراكز الثقافية هي مؤسسات رسمية أو شبه رسمية تنشئها الدول خارج حدودها لتمثيل ثقافتها والترويج لقيمها وهويتها، تتنوع مهامها بين تعليم اللغة وتنظيم الأنشطة الثقافية والمعارض والعروض الفنية، تُسهم هذه المراكز في بناء علاقات طويلة الأمد مع المجتمعات المستضيفة بعيدًا عن الوسائل السياسية المباشرة، كما تُوظَّف كأدوات ناعمة لإعادة تشكيل الصور الذهنية ونشر الرسائل المعنوية للدولة، ومن خلال انخراطها المجتمعي، تتحول إلى منصات فاعلة للتأثير الحضاري والتواصل المستمر. وتتميّز المعاهد والمراكز الثقافية عن غيرها من أدوات الدبلوماسية الثقافية بطابعها المؤسسي واستمرارية عملها، مما يجعلها قناة دائمة للحوار الثقافي وتعزيز العلاقات بين الشعوب.

وتلعب المراكز والمعاهد الثقافية دورًا حاسمًا في تمكين الدبلوماسية الثقافية، من خلال التواجد الدائم في بيئات خارجية متنوعة، وتوفير مساحات للحوار وتبادل الخبرات، فهي تُمثّل الدولة ليس عبر رسائل سياسية، بل عبر اللغة والمعرفة، ويسمح هذا التمثيل غير الرسمي ببناء علاقات قائمة على الثقة، وتعزيز الصورة الحضارية، خاصة حينما تكون هذه المراكز ناشطة ومندمجة في المجتمعات المستضيفة، وتُسهم المعاهد الثقافية في نقل الرواية الوطنية وتحدي السرديات السلبية، من خلال أدوات ناعمة كالعروض الثقافية والتعليم، كما تُوفر منصات لتشبيك المثقفين والفنانين والباحثين في علاقات طويلة المدى، ويزداد دور هذه المراكز أهمية في بيئات النزاع أو

التوتر، حيث تصبح الثقافة وسيلة للتقريب وتلطيف الفروقات.

ثانيًا: أبرز الجهات الفاعلة

يتطلب تشغيل المراكز الثقافية في الخارج منظومة مؤسسية متكاملة تجمع بين الجهات الحكومية، وشبه الحكومية، والدبلوماسية، والأكاديمية، ويعتمد نجاح هذه المراكز على وضوح الجهة المشغّلة، ومدى تمتعها بالاستقلالية والمرونة في تنفيذ البرامج الثقافية الموجهة، كما تختلف الجهات المسؤولة باختلاف النماذج الوطنية، حيث تتنوع بين وزارات الثقافة، والهيئات المستقلة، والسفارات، والجامعات، وأحيانًا بشراكة مع القطاع الخاص، هذا التنوّع يعكس تعددية الأدوار داخل منظومة الدبلوماسية الثقافية، ويبرز ضرورة التكامل بين المستويات المختلفة في الإدارة والتنفيذ [78]، ويتناول الجدول التالي أبرز الجهات المشغلة للمراكز الثقافية وأدوارها الرئيسة:

وزارة الثقافة أو الخارجية	– تخطيط وإدارة المعاهد الثقافية الرسمية – تحديد التوجهات الثقافية للدولة
الهيئات الثقافية المستقلة	– إدارة مرنة للمراكز – تنفيذ برامج ثقافية متخصصة
السفارات والبعثات	– دعم المراكز على المستوى اللوجستي والدبلوماسي – التنسيق مع الجهات الثقافية المسؤولة في تلك الدول
الجامعات ومراكز البحوث	– تنفيذ برامج تعليمية وتبادل أكاديمي – التعاون مع المؤسسات العلمية في الخارج
القطاع الخاص الثقافي	– رعاية فعاليات المراكز – دعم التبادل الفني والمعارض

يُظهر الجدول أن تشغيل المراكز الثقافية لا يقتصر على جهة واحدة، بل يتم من خلال شبكة متعددة المستويات، وتُعد المرونة في الإدارة وتوزيع المهام بين الجهات عاملاً مهمًا في ضمان فعالية البرامج وتحقيق الأهداف، كما يساهم انخراط المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في توسيع نطاق الأثر الثقافي، وتحقيق التنوع في الأنشطة والجمهور المستهدف، ويعكس هذا

التنوع أهمية التشاركية في إدارة أدوات الدبلوماسية الثقافية لضمان التكيّف مع البيئات المختلفة.

وتقدّم النماذج الدولية للمراكز الثقافية أمثلة عملية على كيفية توظيف الثقافة كوسيلة دبلوماسية ناعمة في سياقات متعددة، وتختلف هذه النماذج من حيث هيكلها المؤسسي، وأهدافها، وآليات تنفيذ برامجها، لكنها تشترك في السعي إلى ترسيخ صورة إيجابية للدولة، وتعزيز حضورها المعنوي خارج حدودها، كما تُعد هذه المراكز منصات مرنة لتصدير اللغة والفنون، ولبناء علاقات استراتيجية مع المجتمعات المستضيفة، وتعكس خبرات بعض الدول الكبرى كيف يمكن للمركز الثقافي أن يصبح حلقة وصل فعّالة بين الشعوب [79]، ويُدرج الجدول التالي أمثلة تطبيقية لبعض المراكز الثقافية البارزة على المستوى الدولي وأهميتها الدبلوماسية:

معهد غوته [80]	- تعزيز الحضور الثقافي الألماني - استغلال دعم التعددية
المعهد الفرنسي [81]	- نشر اللغة والهوية الفرنسية - بناء علاقات ثقافية دائمة
المجلس الثقافي البريطاني [82]	- تعزيز الدور البريطاني الناعم - تحسين صورة بريطانيا دوليًا
المركز الثقافي الصيني [83]	- الترويج للصين الحضارية - مواجهة السرديات السلبية عن الصين

يُظهر الجدول تنوّع الأهداف والبرامج بحسب الهوية الثقافية لكل دولة، فبينما تركّز ألمانيا على التعددية والشراكات الأكاديمية، تستثمر الصين في الرموز التقليدية لنقل صورة حضارية واسعة، كما تعكس هذه النماذج تنوع الأساليب التي تعتمدها الدول في إدارة مراكزها الثقافية، بما يتوافق مع أولوياتها الثقافية والسياسية، ويؤكد أهمية تكامل الأدوات الثقافية مع الرؤية العامة للدولة في تعزيز حضورها الرمزي دوليًا.

ثالثًا: التحديات

في ظلّ ما تقدّمه المعاهد والمراكز الثقافية من إمكانات واعدة في ميدان الدبلوماسية الثقافية، فإنها تواجه جملة من التحديات التي قد تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة، وتختلف هذه التحديات باختلاف السياقات السياسية والثقافية للدول المضيفة، وكذلك بناءً على القدرات المؤسسية للدولة المرسِلة، وتظهر هذه العقبات في مجالات التمويل، والإدارة، والتواصل، والتقييم، ما يجعل تجاوزها ضرورة لضمان فاعلية هذه المؤسسات على المدى الطويل، يشير الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	– تكاليف التشغيل ومحدودية الموارد في الدول النامية – بطء اتخاذ القرار – افتقار بعض المعاهد إلى الاستقلالية – استخدام بعض المراكز كأداة للدعاية السياسية – ازدواجية الخطاب السياسي للدولة الراعية – ضعف التكيف مع التحول الرقمي

يُبين الجدول أن التحديات التي تواجه هذه المراكز لا تنبع، فقط، من عوامل خارجية، بل تشمل – أيضًا – مشكلات داخلية متعلقة بالإدارة والرؤية الاستراتيجية، كما يبيّن أن غياب أدوات التقييم والتخطيط المستقل يجعل الأداء رهينة للعوامل السياسية والمالية، وتشير هذه العقبات إلى الحاجة الماسة إلى هيكلة أكثر مرونة، وتبني أدوات قياس نوعية، وتفادي التسييس من أجل استعادة الثقة والمصداقية في رسائل الدبلوماسية الثقافية.

رابعًا: النقد ومقترحات التطوير

على الرغم من الأدوار الإيجابية التي تضطلع بها المعاهد والمراكز الثقافية في تمثيل الدول خارجيًا، إلا أن عددًا منها يعاني من غياب الفاعلية الاستراتيجية بسبب تركيزه على الأنشطة النمطية والاحتفالية دون مضمون ثقافي معمّق، كما أن بعض المراكز تنغلق على خطاب رسمي لا يُراعي

تنوّع المجتمعات المضيفة، مما يقلّص من نطاق تأثيرها الشعبي، ويُسجَّل كذلك ضعف التنسيق بين هذه المراكز والمؤسسات المحلية، مما يؤدي إلى عزلة ثقافية بدلاً من الانخراط التفاعلي، بالإضافة إلى ذلك، قد تفقد بعض المراكز حيادها عندما تُوظَّف في أجندات سياسية مباشرة، ما يُقوّض مصداقيتها الثقافية، لذا، فإن المراجعة النقدية لدورها تُعد ضرورة لإعادة تموضعها كأدوات حوار وتفاهم حقيقي بين الشعوب.

ويتطلب تفعيل دور المعاهد والمراكز الثقافية في الدبلوماسية الثقافية اعتماد مقاربة استراتيجية شاملة تُعزز من الحضور المعنوي والفعلي لهذه المؤسسات على المستويين المحلي والدولي، ويتأتى ذلك من خلال تجاوز الممارسات التقليدية نحو سياسات ثقافية أكثر انفتاحًا، ومبنية على التقييم والمشاركة والتكنولوجيا، كما أن معالجة أوجه القصور السابقة يستلزم تفعيل أدوات الدعم المؤسسي، وتوسيع نطاق الاستهداف المجتمعي، وتطوير البنية التشغيلية، وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز المقترحات العملية لتعزيز أداء هذه المراكز من خلال الجدول التالي:

المقترحات	- توسيع النطاق الجغرافي - ضمان الاستقلالية المؤسسية للمعاهد والمراكز الثقافية - تعزيز آليات التقييم الثقافي - دعم الشراكات الثقافية المحلية والدولية - الاستفادة من فرص التحول الرقمي

تعكس هذه المقترحات ضرورة تحديث آليات العمل داخل المعاهد الثقافية بما ينسجم مع تحوّلات البيئة الدولية ومتطلبات الدبلوماسية الناعمة، كما تُبرز أهمية الابتعاد عن التمثيل النمطي، والاتجاه نحو بناء حضور ثقافي فاعل ومستدام يراعي التعددية والانفتاح، إن تطبيق هذه التوصيات يسهم في تعزيز مكانة المراكز كمحاور فكرية ومنصات تفاعلية تعكس روح الدولة وثقافتها بطريقة متجددة ومؤثرة.

المبحث الثالث: التبادل الأكاديمي والمنح

يُشكّل التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية أحد أركان الدبلوماسية الثقافية الأكثر تأثيرًا وعمقًا في بناء العلاقات بين الدول، فهو لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يمتد ليُعزز التفاهم المشترك، ويُسهم في تشكيل نخب فكرية ذات صلة إيجابية بالدولة المانحة، ويُعد الطلاب والمبتعثون والمشاركون في برامج التبادل سفراء ثقافيين غير رسميين ينقلون قيم بلادهم وثقافتها، كما تُوظَّف المنح كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الناعم وترسيخ حضور الدول في الحقول العلمية والثقافية عالميًا، وتزداد أهمية هذا النوع من الدبلوماسية في ظل التنافس الدولي على استقطاب العقول وبناء الشراكات الأكاديمية العابرة للحدود. كما أصبحت هذه الأداة من أكثر أدوات الدبلوماسية الثقافية استدامة، نظرًا لأن أثرها يمتد إلى ما بعد انتهاء البرامج التعليمية، عبر شبكات الخريجين والعلاقات الأكاديمية والمهنية التي تستمر لسنوات طويلة.

أولًا: التعريف والأهمية

يُقصد بالتبادل الأكاديمي والمنح تلك البرامج التعليمية والثقافية التي تُتيح للأفراد الدراسة أو البحث أو التدريس في دول أجنبية، ضمن إطار رسمي أو تعاوني بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية، وتشمل هذه البرامج المنح الدراسية طويلة الأمد، وزمالات البحث، وتبادل أعضاء هيئة التدريس، والدورات الصيفية الدولية، وتندرج هذه المبادرات ضمن أدوات الدبلوماسية الثقافية التي تهدف إلى بناء جسور معرفية وحضارية بين الشعوب، كما تُسهم في إنتاج نخب أكاديمية تحمل رؤى متعددة الثقافات، وتعزز التفاهم الدولي بعيدًا عن القنوات السياسية التقليدية، ويُنظر إلى هذه البرامج بوصفها استثمارًا طويل الأمد في العلاقات الثقافية والدبلوماسية الناعمة.

ويمثّل التبادل الأكاديمي أحد أعمدة الدبلوماسية الثقافية المعاصرة، لما يتيحه من فرص حقيقية لبناء علاقات معرفية وإنسانية عابرة للحدود، فالطلبة والأساتذة المبتعثون لا يُمثّلون فقط مؤسساتهم، بل ينقلون معهم ملامح من ثقافة بلدانهم، ويسهمون في بناء انطباعات طويلة الأمد لدى المجتمعات المستضيفة، كما تلعب المنح الدولية دورًا في تعزيز مكانة الدولة المانحة، عبر ربط التكوين العلمي بالتأثير المعنوي، وتتجلّى القيمة الدبلوماسية لهذا الشكل من التفاعل في قدرته على إنتاج نخبة معرفية دولية تحتفظ بروابط معرفية وثقافية مستدامة مع البلد المُرسل.

ثانيًا: أبرز الجهات الفاعلة

تتنوّع الجهات التي تضطلع بتنفيذ برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية، وتشمل كيانات حكومية، ومؤسسات تعليمية، وهيئات دولية، ما يعكس الطابع التعددي لهذه الأداة الثقافية، ويُعد التعاون بين هذه الأطراف عنصرًا أساسيًا في ضمان استدامة البرامج وجودة مخرجاتها، كما تُظهر التجارب أن التنسيق بين الجهات المانحة والمستقبلة يسهم في تعظيم الأثر الأكاديمي والدبلوماسي على حد سواء، ويُبرز هذا التعدد المؤسسي مرونة التبادل الأكاديمي وقدرته على التكيّف مع السياقات المختلفة، ويُبرز الجدول التالي أبرز الجهات المنفذة ودورها في تصميم وتفعيل هذه البرامج:

وزارات التعليم العالي	– تصميم السياسات الأكاديمية – تمويل المنح والإشراف على التبادل الدولي
الجامعات والمؤسسات الأكاديمية	– تنفيذ البرامج على المستوى الميداني – استقبال وإيفاد الطلبة والباحثين
المنظمات الدولية (اليونسكو)	– توفير التمويل والدعم الفني – تعزيز التبادل المتعدد الأطراف
مؤسسات المجتمع المدني التعليمية	– توفير منح موجهة، دعم الفئات المهمشة – تعزيز التبادل الثقافي الشعبي

السفارات والملحقيات الثقافية	– التنسيق الميداني وتقديم التسهيلات الإدارية – تنظيم المبادرات الثنائية

هذا الجدول يُظهر تعددية الفاعلين في حقل التبادل الأكاديمي، ويُبرز كيف أن كل جهة تسهم من موقعها في تحقيق أهداف الدبلوماسية الثقافية، إذ تمثل الوزارات المرجعية الإدارية، بينما تضطلع الجامعات بالتنفيذ المباشر، وتوفّر المنظمات الدولية البُعد العابر للحدود، كما تسهم الجهات غير الحكومية في ضمان شمولية الفئات المستهدفة، بينما تلعب السفارات دور الوسيط الثقافي والإداري في البلدان المضيفة، ويؤكد هذا التنوع أهمية التنسيق متعدد المستويات لتعظيم الأثر المعرفي والثقافي للبرامج الأكاديمية.

وتُبرز التجارب الدولية في ميدان التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية كيف يمكن توظيف التعليم كأداة فعالة لتعزيز الروابط الثقافية والسياسية بين الدول، فقد أثبتت برامج التبادل طويلة الأمد قدرتها على خلق شبكات من النخب المتعلمة تربطها بالدولة المضيفة روابط وجدانية ومهنية عميقة، وتختلف هذه البرامج من حيث الجهة المنظِّمة، والفئة المستهدفة، ومجالات الدراسة، لكنها تتقاطع في أهدافها المتعلقة ببناء جسور التفاهم وتوسيع النفوذ الناعم، وتُعد هذه النماذج شواهد حية على قدرة التعليم على اختراق الحواجز السياسية والثقافية بطريقة سلمية وعابرة للحدود، ويُبين الجدول التالي أبرز نماذج برامج التبادل الأكاديمي التي تُستخدم ضمن إطار الدبلوماسية الثقافية:

برنامج التبادل الأكاديمي [84]	– دعم التعاون الأكاديمي – توسيع التفاهم الثقافي المتبادل
منحة «طموح» [85]	– بناء كوادر وطنية منفتحة على الثقافات العالمية – تعزيز مكانة السعودية دوليًا

تعكس هذه الأمثلة تنوع استراتيجيات الدول في استثمار التبادل الأكاديمي، سواء لتعزيز صورتها الذهنية، أو لتكوين علاقات استراتيجية مع الأجيال

الصاعدة من القيادات العالمية، كما يُظهر الجدول أن منح التعليم لم تعد محصورة في بعدها الأكاديمي فقط، بل أصبحت أداة ناعمة لتوسيع النفوذ المعنوي وتحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل غير تقليدية.

ثالثًا: التحديات

مع وجود الأثر الإيجابي الذي تُحدثه برامج التبادل الأكاديمي والمنح في مسار الدبلوماسية الثقافية، إلا أنها لا تخلو من تحديات تؤثر على فاعليتها واستدامة تأثيرها، وتتبع هذه التحديات من عوامل متعددة تشمل فجوة التمويل، والتباين الثقافي، وصعوبة المتابعة بعد انتهاء البرامج، إضافة إلى إشكاليات التسييس والتفاوت في الفرص، كما أن بعض البرامج تعاني من تركّزها في فئات نخبوية، مما يحد من شموليتها ويضعف من تجذرها في المجتمعات المستهدفة، ويُفصّل الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه برامج التبادل الأكاديمي والمنح

التحديات	- ضعف التمويل المستدام - التسييس في اختيار المشاركين - الفجوة الثقافية والمعرفية - قصر مدة البرنامج أو غياب المتابعة - ضعف التمثيل الاجتماعي

الجدول يُبيّن أن التحديات لا تنحصر في الجانب المالي أو الإداري فقط، بل تمتد إلى أبعاد معرفية واجتماعية وثقافية أعمق، فالفجوة بين أهداف البرامج وآليات التنفيذ يمكن أن تُفضي إلى نتائج عكسية، خاصة إذا طغى الجانب السياسي على البعد الثقافي أو التعليمي، كما أن غياب المتابعة أو سوء التوزيع الجغرافي والاجتماعي يُضعف من التأثير التراكمي، ما يتطلب مراجعة شاملة لضمان اتساق هذه البرامج مع أهداف الدبلوماسية الثقافية طويلة المدى.

رابعًا: النقد ومقترحات التطوير

على الرغم من القيمة الثقافية والمعرفية التي تضيفها برامج التبادل الأكاديمي والمنح، إلا أن فعاليتها الاستراتيجية في بعض السياقات تبقى محدودة، ففي كثير من الأحيان تُصمّم هذه البرامج بمعزل عن السياسات الثقافية العامة، ما يفقدها التماسك والتأثير طويل الأمد، كما يُلاحظ ميل بعض الدول إلى توظيف هذه البرامج لخدمة صورتها الدولية دون مراعاة للعمق الثقافي أو التبادلي الحقيقي، وتُطرح تساؤلات حول عدالة الانتقاء، ومدى تمثيل المستفيدين للتنوّع المجتمعي والثقافي، لذا، فإن فاعلية هذه الأداة تتطلب ضبطًا مؤسسيًا ومعيارية واضحة تضمن تحقيق الأثر الدبلوماسي المرجو.

يُعد التبادل الأكاديمي أحد الأدوات المحورية في تفعيل الدبلوماسية الثقافية، غير أن تحقيق أثره الأمثل يتطلب إصلاحات هيكلية ومقاربات تنفيذية أكثر تكاملاً، ويستوجب هذا الأمر تطوير السياسات الثقافية التعليمية، وتوسيع نطاق الفئات المستهدفة، مع ضمان التنوع والعدالة في منح الفرص، كما أن مواكبة التحولات التقنية والاحتياجات المعاصرة للطلبة والمجتمعات باتت ضرورية لتعزيز جاذبية هذه البرامج واستدامة أثرها المعنوي والمعرفي، وفي هذا السياق، يمكن تحديد جملة من المقترحات العملية لتحسين كفاءة التبادل الأكاديمي ضمن الأطر الدبلوماسية، ويُبرز الجدول التالي أبرز هذه المقترحات:

المقترحات	- تعزيز الاستهداف المتنوع - تكامل السياسات التعليمية والثقافية - دعم الشراكات المؤسسية - توظيف المنصات الرقمية - تقييم الأثر النوعي - إنشاء شبكات رسمية لخريجي برامج التبادل الأكاديمي

يعكس هذا الجدول جملة من الأولويات التي ينبغي تبنيها لضمان فاعلية التبادل الأكاديمي كأداة دبلوماسية ناعمة، ويُبرز أهمية التحوّل من المنظور الكلاسيكي إلى مقاربة أكثر انفتاحًا ومرونة، قادرة على مواكبة التغيرات العالمية وتعظيم الأثر المعنوي والثقافي، كما تُشكّل هذه التوصيات أساسًا لبناء استراتيجيات متكاملة تُسهم في تعزيز الصورة الحضارية للدولة على المدى الطويل.

المبحث الرابع: الإعلام والتواصل الرقمي

أصبح الإعلام والفضاء الرقمي بمختلف أشكالهما من أبرز أدوات الدبلوماسية الثقافية الحديثة، نظرًا لقدرتهما على تجاوز الحدود الجغرافية والوصول المباشر إلى الجماهير العالمية، ففي عصر المعلومات، لم تعد الرسائل الثقافية تُنقل فقط عبر القنوات التقليدية، بل باتت تُبث وتُتداول عبر الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية التي تتيح التفاعل الفوري والتأثير المتبادل، وساهم تطور التكنولوجيا الرقمية في إعادة تشكيل طرق التعبير الثقافي وتوسيع نطاقه عالميًا، كما وفّرت الوسائط الحديثة فرصًا غير مسبوقة للدول لترويج صورتها، وبناء سرديات رمزية مؤثرة تتجاوز السياسة الرسمية، ومن هذا المنطلق، يُعد الإعلام الرقمي عنصرًا مركزيًا في هندسة القوة الناعمة وتعزيز المكانة الثقافية للدول.

أولًا: التعريف والأهمية

يقصد بالإعلام والتواصل الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي تلك المنصات والوسائط التكنولوجية التي تتيح نشر وتبادل المحتوى الثقافي والمعرفي عبر الإنترنت، سواء من خلال القنوات الإخبارية الرقمية أو التطبيقات الاجتماعية مثل يوتيوب، فيسبوك، إكس (تويتر سابقًا)، إنستغرام وغيرها [86]، وتُستخدم هذه الأدوات للترويج للهوية الثقافية، وبناء الروايات الوطنية، والتفاعل مع

الجماهير الخارجية في الزمن الحقيقي، كما تُعدّ وسائط ديناميكية تسمح للدول بتشكيل صورتها المعنوية، والتأثير في الرأي العام الدولي بطرق غير تقليدية، وتتميز هذه المنصات بتقاطعها بين البُعدين الإعلامي والثقافي، ما يجعلها من أبرز روافد الدبلوماسية الثقافية المعاصرة.

ويُعتبر الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي من أبرز أدوات التأثير في الفضاء العام العالمي، نظرًا لقدرتها على الوصول الفوري للجماهير وتجاوز الحواجز الجغرافية واللغوية، وتلعب هذه الوسائط دورًا حاسمًا في تشكيل الصورة الذهنية للدول، وترويج القيم الثقافية عبر محتوى مرئي وتفاعلي واسع الانتشار، كما تُستخدم في بناء سرديات وطنية بديلة لمواجهة التشويه الإعلامي أو الصور النمطية، ومن خلال التفاعل المباشر مع الجمهور، تُعزّز هذه الوسائل من الحضور المعنوي للدولة في الفضاء الرقمي، وتُعدّ بذلك وسيلة مرنة في توسيع نطاق الدبلوماسية الثقافية وتأطير الخطاب الثقافي في سياق عالمي تنافسي.

ثانيًا: أبرز الجهات الفاعلة

يتطلب تفعيل الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية الثقافية منظومة متعددة الفاعلين، تشمل الجهات الرسمية، والمؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني، إضافة إلى الأفراد المؤثرين، وتُسهم هذه الجهات بطرق مختلفة في إنتاج وتوزيع المحتوى الثقافي عبر الفضاء الرقمي، مما يُعزز من التمثيل الثقافي للدولة، كما أن تكامل الأدوار بين هذه الأطراف يُعد عنصرًا محوريًا في ضمان التنسيق، وتوسيع النطاق التأثيري للمحتوى الموجّه للجمهور الدولي، ويُظهر التنوّع في طبيعة الفاعلين مدى الحيوية التي بات يشهدها المجال الرقمي بوصفه ساحة مركزية للدبلوماسية الثقافية، يعرض الجدول الآتي أبرز هذه الجهات وأدوارها في التوظيف الرقمي للثقافة في سياق الدبلوماسية:

وزارات الخارجية والثقافة	- الإشراف على المنصات الرسمية - تحديد السياسات العامة وتحديد الأولويات
المؤسسات الإعلامية الوطنية	- إنتاج وترويج المحتوى الثقافي محليًا وعالميًا - تطوير آليات التي تضمن الوصول لجمهور واسع
المراكز الثقافية بالخارج	- تنظيم حملات تواصل رقمية - التفاعل مع المجتمعات المحلية بلغاتها وثقافتها
منظمات المجتمع المدني الثقافية	- دعم المبادرات الرقمية المستقلة - تعزيز التفاعل المجتمعي
المؤثرون الرقميون والمبدعون	- نشر الثقافة بشكل غير رسمي - بناء صور رمزية للدولة

يعكس الجدول تنوّع الجهات الفاعلة في المجال الرقمي، ويبرز أهمية التوازن بين الرسائل الرسمية والمبادرات الشعبية، كما أن وجود الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في هذا الحقل يُتيح هامشًا من الحرية والابتكار في التعبير الثقافي، ما يعزّز من القبول المجتمعي والانتشار العالمي، ويؤكد ذلك أن الدبلوماسية الثقافية الرقمية لم تعد حكرًا على الدولة، بل أصبحت مجالاً تشاركيًا واسعًا يتطلب التنسيق بين مختلف الأطراف لضمان الأثر المستدام.

واتضح في العقد الأخير تصاعدًا في استخدام الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات استراتيجية في الدبلوماسية الثقافية، وقد تبنّت دول عديدة استراتيجيات إعلامية رقمية تهدف إلى الترويج لثقافتها، وتعزيز صورتها الذهنية، وتوسيع نطاق تأثيرها الناعم، تتنوع هذه المبادرات بين منصات رسمية تديرها الحكومات، ومبادرات غير رسمية يقودها مؤثرون أو مؤسسات ثقافية، ما يعكس تنامي أهمية الفضاء الرقمي كساحة مركزية للتمثيل الثقافي، كما أن هذه الأمثلة توضح كيف يمكن للمحتوى الرقمي أن يُحدث تأثيرًا يتجاوز الحدود، ويوسّع من فرص الحوار والتفاهم بين الشعوب، يُبرز الجدول التالي بعض النماذج التطبيقية الناجحة لتوظيف الإعلام الرقمي في خدمة الدبلوماسية الثقافية

قناة France 24 بالعربية [87]	نشر وجهات النظر الفرنسية للجمهور العربي
Palestine Remix من الجزيرة [88]	نقل الرواية الفلسطينية بوسائط إبداعية

توضح هذه النماذج مدى تنوع الوسائل والمنصات الرقمية التي تُستخدم في نقل الرسائل الثقافية، حيث تجمع بين الجانب الترفيهي والإخباري والمعنوي، كما يُلاحظ أن لكل مبادرة طابعًا خاصًا يعكس هوية الدولة وأهدافها الاستراتيجية، سواء في مجال السياحة، أو الإعلام، أو تعزيز الحوار، ويؤكد هذا أن توظيف الإعلام الرقمي في الدبلوماسية الثقافية يعتمد على فهم الجمهور المستهدف، وطبيعة الرسائل، ومرونة الوسيط الرقمي في الوصول والتأثير.

ثالثًا: التحديات

رغم الإمكانات الواسعة التي يُوفّرها الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي للدبلوماسية الثقافية، إلا أن هذا المجال لا يخلو من تحديات مركّبة تؤثر على فعالية الرسائل الثقافية ومصداقيتها، تنبع هذه التحديات من طبيعته التقنية، وسرعة تطوّر المنصات، إضافة إلى إشكاليات الخطاب الرقمي المسيطر، واحتكار بعض الشركات الكبرى للفضاء الإعلامي، كما يُضاف إلى ذلك صعوبة ضبط المحتوى، وارتفاع وتيرة المعلومات المضلّلة، مما قد يُشوّش على الرسائل الثقافية المراد إيصالها للجمهور العالمي، يبين الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	- تسييس المنصات الرقمية - ضعف المصداقية الرقمية - فجوة الوصول الرقمي - هيمنة اللغة الإنجليزية على المحتوى - تقلبات خوارزميات الانتشار

تُظهر هذه التحديات تعقيد العمل الثقافي في البيئة الرقمية، حيث لا يكفي

إنتاج محتوى جيد، بل يجب ضمان انتشاره واستقباله ضمن سياقات عادلة وغير مشوّهة، كما تُظهر طبيعة التحديات أن جزءًا منها تقني وإداري، بينما يرتبط الآخر بالخطاب والمضمون، ما يتطلب استجابة متعددة المستويات تشمل صُنّاع السياسات، والجهات الثقافية، والمنصات نفسها، إن التعامل مع هذه المعوقات بشكل استباقي يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق دبلوماسية ثقافية ناجحة في العالم الرقمي.

رابعًا: النقد ومقترحات التطوير

برغم الانتشار الواسع لاستخدام الوسائط الرقمية في الدبلوماسية الثقافية، إلا أن كثيرًا من هذه الجهود يفتقر إلى عمق استراتيجي يضمن فاعليتها على المدى الطويل، تُلاحظ هيمنة الخطاب الترويجي السريع على حساب بناء سرديات ثقافية متماسكة، وهو ما قد يؤدي إلى تقديم صورة سطحية أو تجزيئية عن الثقافة الوطنية، كما أن غياب التنسيق بين الجهات الفاعلة يؤدي إلى تكرار الجهود أو تضارب الرسائل الموجّهة، إضافة إلى ذلك، تُهمَل في بعض المبادرات الاعتبارات النوعية، مما يحد من قدرتها على التفاعل مع جمهور عالمي متعدد المرجعيات، لذا، فإن الحاجة قائمة لتطوير منظومة إعلامية ثقافية رقمية تعكس جوهر الهوية وتنفتح على العالم بذكاء رمزي مدروس.

يتطلب توظيف الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في سياق الدبلوماسية الثقافية تجاوز الاستخدام العفوي إلى استراتيجية واعية ومتكاملة، فنجاح الرسائل الثقافية عبر الفضاء الرقمي لا يتحقق فقط بتعدد المنصات، بل بتناسق المحتوى وملاءمته لجمهور عالمي متعدد الخلفيات، ويُعد الاستثمار في المحتوى، وتطوير المهارات الرقمية، وتوسيع الشراكات بين الفاعلين عناصر مركزية لضمان الوصول والتأثير، كما أن الاستفادة من تقنيات التحليل الرقمي يسهم في تحسين الأداء وتوجيه

الحملات الثقافية، وفق معايير واضحة ومؤثرة، ويبين الجدول الآتي جملة من المقترحات العملية التي يمكن أن تعزّز من فعالية الإعلام الرقمي في تحقيق أهداف الدبلوماسية الثقافية:

المقترحات	- بناء استراتيجية محتوى ثقافي رقمي - تدريب الكوادر الإعلامية - تنسيق الجهود المؤسسية - استخدام أدوات التحليل الرقمي - تنويع المنصات الرقمية

تعكس هذه المقترحات أهمية الجمع بين التخطيط الاستراتيجي والمرونة التكنولوجية في توظيف الإعلام الرقمي لخدمة الأهداف الثقافية، كما تبرز ضرورة إشراك الفاعلين المحليين والدوليين في صياغة وتنفيذ الحملات، مما يضمن اتساع دائرة التأثير وتعدد زوايا التلقي، ويُعد هذا التوجه مدخلاً لتفعيل الدبلوماسية الثقافية الرقمية بوصفها رافدًا موازيًا للدبلوماسية التقليدية، ومجالاً واعدًا لتعزيز الصورة المعنوية للدول في البيئة العالمية المتغيرة.

خاتمة الفصل السادس

يُظهر تحليل أدوات الدبلوماسية الثقافية تنوّع الوسائل التي تعتمدها الدول في ترويج ثقافتها وتعزيز حضورها المعنوي على الساحة الدولية، بما يشمل الفعاليات والمهرجانات والمعارض، والمعاهد والمراكز الثقافية، والتبادل الأكاديمي والمنح، والإعلام والتواصل الرقمي، وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي والمحتوى الثقافي الرقمي، وتُبرز هذه الوسائل تنقّل الدبلوماسية الثقافية بين المساحات الواقعية والمجالات الافتراضية، وبين الأدوات التقليدية والأدوات الناشئة، في تفاعل مستمر مع التحولات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية.

الفصل السابع

تحديات
الدبلوماسية الثقافية

رغم ما شهدته الدبلوماسية الثقافية من تطوّر ملحوظ وتنوّع في الأدوات والفاعلين، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من التحديات التي تعيق فاعليتها وتحدّ من قدرتها على التأثير المعنوي طويل المدى، ويُعد فهم هذه التحديات شرطًا أساسيًا لتقييم واقع الدبلوماسية الثقافية وصياغة استراتيجيات أكثر تكاملاً واستدامة، إذ تتقاطع هذه الإشكالات بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي، وبين ما هو تقني وثقافي وأمني ودولي، ما يفرض مقاربة متعددة الأبعاد تستوعب تعقيدات السياقات المحلية والدولية، ويهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز هذه التحديات، من خلال سبعة مباحث تغطي المستويات البنيوية والتشغيلية التي تؤثر في فعالية الدبلوماسية الثقافية، مع تقديم رؤى نقدية ومقترحات قابلة للتطبيق تسهم في تجاوز تلك العقبات وبناء منظومة أكثر مرونة وشمولاً.

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية

تمثل التحديات الاقتصادية أحد أبرز المعوقات التي تقف أمام تفعيل الدبلوماسية الثقافية على نحو مستدام وفعّال، فبناء برامج ثقافية خارجية يتطلّب موارد مالية، واستثمارًا طويل الأمد في البنية التحتية، والكفاءات، والوسائط، مما يجعل التمويل ركيزة مركزية في نجاح هذا النمط من الدبلوماسية الناعمة، ومع تزايد الأزمات الاقتصادية العالمية، تميل الحكومات إلى تقليص الإنفاق على الأنشطة الثقافية لصالح القطاعات ذات الأولوية الآنية كالصحة والتعليم، كما أن غياب رؤية اقتصادية متكاملة للعمل الثقافي الخارجي يُسهم في تهميش دوره بوصفه أداة استراتيجية ضمن السياسات العامة، ومن هنا، تكتسب دراسة الأبعاد الاقتصادية أهمية كبرى لفهم التحديات الهيكلية التي تواجه الدبلوماسية الثقافية في مختلف السياقات.

أولاً: طبيعة التحديات الاقتصادية وأشكالها

تتسم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدبلوماسية الثقافية بطابعها الهيكلي والتراكمي، إذ لا ترتبط فقط بندرة الموارد المالية، بل تتداخل مع ضعف التخطيط والافتقار إلى نماذج تمويل مستدامة، وتتجلى هذه التحديات في غياب ثقافة استثمارية حقيقية، حيث تُعامَل الثقافة كمجال غير ربحي، مما يُضعف من دعم القطاع الخاص ويقلّل من فرص بناء شراكات استراتيجية قادرة على تمويل المبادرات المعنوية والمؤثرة، وتُعد هذه الطبيعة المركّبة للتحديات سببًا في تعثّر جهود تطوير الدبلوماسية الثقافية، خاصة في الدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو تقشفًا ماليًا مزمنًا [89].

ولا تقتصر التحديات الاقتصادية التي تواجه الدبلوماسية الثقافية على ضعف التمويل فقط، بل تتنوّع أشكالها بين مشكلات هيكلية ومؤسسية وتنفيذية تؤثر على مختلف جوانب العمل الثقافي الخارجي، وتشمل هذه التحديات غياب الرؤية الاقتصادية للثقافة، وافتقار المؤسسات الثقافية لآليات تسويق فعّالة، إضافة إلى ضعف القدرة على جذب الاستثمار أو الشراكات الاستراتيجية، كما يظهر تحدٍ واضح في الاعتماد شبه الكامل على الموارد الحكومية دون تنويع مصادر التمويل، مما يجعل المشاريع عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية، وتؤدي هذه الأشكال إلى عرقلة النمو المستدام للبرامج الثقافية، وتحدّ من توسّع نفوذ الدولة الرمزي في الساحة الدولية، ويُبرز الجدول التالي أشكال التحديات الاقتصادية في الدبلوماسية الثقافية:

أشكال التحديات الاقتصادية	– غياب الرؤية الاقتصادية للثقافة – ضعف أدوات تمويل بديلة – قلة الكوادر المؤهلة – مركزية التمويل الثقافي الحكومي – ضعف التكامل بين القطاع الثقافي والاقتصادي

يوضح الجدول أن التحديات الاقتصادية لا تتجسد فقط في غياب التمويل،

بل في غياب الرؤية الاقتصادية المتكاملة للثقافة كأداة ذات عائد طويل الأمد، فضعف أدوات التمويل البديل، وغياب الكوادر المتخصصة في إدارة وترويج المشاريع الثقافية، يحدّان من القدرة على تحويل الثقافة إلى مورد استراتيجي، كما أن مركزية التمويل وغياب الحوافز الاستثمارية تجعل المشاريع الثقافية غير جذابة للقطاع الخاص، ويؤكد ذلك أن تجاوز هذه التحديات يتطلب إصلاحات هيكلية تعيد دمج الثقافة ضمن السياسات التنموية، وتنقلها من خانة «الكماليات» إلى مرتبة «رأس المال المعنوي المنتج».

ثانيًا: أثر التحديات الاقتصادية على الدبلوماسية الثقافية

تُلقي التحديات الاقتصادية بظلالها الثقيلة على فعالية الدبلوماسية الثقافية، إذ تُقيّد قدرة الدول على تطوير برامج ثقافية مستدامة وقادرة على التوسع والتأثير الخارجي، فمحدودية الميزانيات تؤدي غالبًا إلى تقليص الأنشطة الدولية، أو الاعتماد على فعاليات موسمية تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، كما تساهم هذه التحديات في ضعف بناء القدرات المؤسسية، والاعتماد على نماذج تقليدية في التمويل والإنتاج الثقافي، وتتأثر كذلك الصورة المعنوية للدولة عند عجزها عن الاستمرار في دعم مراكزها الثقافية، أو التفاعل مع المناسبات العالمية، وبالتالي، فإن العوائق الاقتصادية لا تحجب الحضور الثقافي فقط؛ بل تضعف – أيضًا – التأثير المعنوي والدبلوماسي طويل الأمد، ويُبين الجدول التالي أثر التحديات الاقتصادية على أدوات الدبلوماسية الثقافية:

أثر التحديات الاقتصادية	– انخفاض عدد المستفيدين – تهديد الاستمرارية أو الإغلاق – بطء التحديث وضعف الابتكار – غياب برامج التأهيل المستمر

يُظهر الجدول كيف تمسّ التحديات الاقتصادية الركائز الأساسية لأدوات الدبلوماسية الثقافية، من المحتوى والتمثيل إلى الاستدامة والابتكار، إذ

يؤدي ضعف التمويل إلى تقليص المبادرات، وغياب الدعم الكافي للتكنولوجيا يُبطئ من وتيرة التجديد الثقافي، كما يوضح أن أثر هذه التحديات لا يقتصر على الحاضر، بل يُراكم آثارًا مستقبلية عبر إضعاف الاستثمار في الإنسان والبنية المؤسسية، ويعكس ذلك أهمية ربط السياسات الثقافية بالخطط التنموية العامة، لتفادي تحوّل الثقافة إلى مجال هشّ يخضع لتقلبات الميزانيات دون حماية استراتيجية.

ثالثًا: النقد

بصرف النظر عن الاعتراف المتزايد بأهمية الدبلوماسية الثقافية بوصفها أداة من أدوات القوة الناعمة، إلا أن مقاربات التمويل الثقافي السائدة في كثير من الدول لا تزال تعاني من قصور مفاهيمي وهيكلي واضح، إذ غالبًا ما تُعامل الثقافة كعبء على الموازنة العامة بدلاً من اعتبارها استثمارًا استراتيجيًا، كما تغيب عن السياسات الثقافية أدوات التقييم الاقتصادي للأثر المعنوي، ما يؤدي إلى تجاهل العوائد غير المادية الناتجة عن المبادرات الثقافية الدولية، كذلك، فإن فشل العديد من المشاريع الثقافية في تحقيق الاستدامة المالية يكشف عن ضعف التكامل بين البعد الثقافي والاقتصادي في التخطيط المؤسسي، وتُنتقد - أيضًا - محدودية الابتكار في أدوات التمويل، والاعتماد التقليدي على الدعم الحكومي، دون الانفتاح على القطاع الخاص أو التمويل المجتمعي، ويوضح الجدول التالي أبرز جوانب النقد تجاه التمويل الثقافي:

نقد السياسات التمويلية	- إهمال إدماج الثقافة في الرؤية التنموية واعتبارها أداة إنتاج رمزي - غياب تنويع مصادر الدخل والاعتماد على دعم الدولة فقط - انعدام مؤشرات واضحة لقياس الأثر الثقافي والدبلوماسي - عدم تفعيل آليات تمويل جديدة مثل التمويل الجماعي أو شراكات القطاع الخاص - بطء الإجراءات وغياب المرونة في تمويل المبادرات

تُبرز أوجه النقد مدى الحاجة إلى إعادة تصميم نموذج التمويل الثقافي

بحيث يدمج بين الاستراتيجية والمرونة والابتكار، فغياب مؤشرات التقييم يجعل الثقافة تظل خارج دائرة القرارات الاقتصادية المدروسة، ما يضعف من فعاليتها كأداة دبلوماسية، كما أن مركزية التمويل وغياب التنوع المؤسسي في مصادره يهددان استدامة البرامج، خاصة في السياقات المتقلبة، ويكشف الجدول - أيضًا - أن كثيرًا من العوائق لا ترتبط بالموارد بقدر ما ترتبط بكيفية إدارتها ورؤيتها، ما يستوجب تحوّلاً في الوعي والسياسات.

رابعًا: التوصيات

تتطلب معالجة التحديات الاقتصادية في سياق الدبلوماسية الثقافية تبني مقاربة شاملة تدمج البُعد المعنوي للثقافة مع منطق الكفاءة الاقتصادية والاستثمار المستدام، فالنجاح في هذا المجال لا يتحقق، فقط، بتوفير التمويل، بل بكيفية توجيهه وتوزيعه، وبناء شراكات متعددة المستويات تدعم الاستدامة والتأثير، وتبرز أهمية إنشاء أطر مؤسسية قادرة على الربط بين الثقافة والتنمية، وتبنّي أدوات تمويل مبتكرة تواكب التحولات الرقمية والاجتماعية، كما أن تطوير مؤشرات لقياس العائد المعنوي سيسهم في إقناع صُنّاع القرار بجدوى الاستثمار في هذا المجال الحيوي، يكشف الجدول التالي أبرز التوصيات لمواجهة التحديات الاقتصادية في الدبلوماسية الثقافية:

التوصيات	- دمج الثقافة ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية - إنشاء صناديق تمويل ثقافي دولي - تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص - اعتماد أدوات تمويل مبتكرة - تطوير مؤشرات العائد المعنوي - تأهيل كوادر متخصصة في التمويل الثقافي

تعكس هذه التوصيات الحاجة إلى تحوّل مفاهيمي وإداري في مقاربة تمويل الدبلوماسية الثقافية، يقوم على مبدأ الاستثمار لا الإنفاق، فدمج الثقافة في الرؤية الاقتصادية يضمن لها موقعًا ثابتًا في السياسات العامة، كما أن إنشاء

صناديق تمويل يوفّر الحماية من تقلبات الأولويات السياسية، وتُبرز الشراكات مع القطاع الخاص والتمويل المبتكر أهمية الانفتاح على مصادر جديدة للدعم. أما أدوات القياس المتقدمة والتأهيل المؤسسي، فتمثلان أساسًا لبناء نموذج تمويلي مستدام وفعّال يُعزز الحضور المعنوي للدولة في الساحة الدولية.

نتيجةً لذلك، يتّضح أن التحديات الاقتصادية تمثّل أحد أبرز العوائق التي تحد من فاعلية الدبلوماسية الثقافية وتُقيد قدرتها على التوسّع والانتشار العالمي، فضعف التمويل، وغياب السياسات المستدامة، وتراجع الدعم المؤسسي، كلها عوامل تؤثر سلبًا في بناء الصورة المعنوية للدولة، كما يُعد غياب رؤية اقتصادية استراتيجية للثقافة سببًا في ضياع فرص استثمارية رمزية ومادية، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تموضع الثقافة ضمن أولويات التنمية الوطنية، فتمكين الدبلوماسية الثقافية يتطلب وعيًا اقتصاديًا متكاملاً يعترف بالثقافة كأصل استراتيجي لا كمجرد ترف فكري.

المبحث الثاني: التحديات السياسية

تواجه الدبلوماسية الثقافية تحديات سياسية متعدّدة تعيق قدرتها على التفاعل المرن والمستقل في المحافل الدولية، فالسياسة كثيرًا ما تفرض قيودًا على الحراك الثقافي، إما عبر التوجيه الأيديولوجي أو من خلال توظيف الثقافة كأداة دعائية، وتزداد حدة هذه التحديات في البيئات التي تشهد توترات دبلوماسية أو نزاعات إقليمية، كما أن العلاقة المتشابكة بين السياسة والثقافة تؤثر أحيانًا على مصداقية الرسائل الثقافية الموجهة للخارج، لذا، فإن فهم التحديات السياسية يُعد شرطًا أساسيًا لضمان فعالية الدبلوماسية الثقافية واستقلاليتها المعنوية.

أولاً: طبيعة التحديات السياسية وأشكالها

تنبع التحديات السياسية من طبيعة العلاقة الجدلية بين الفعل الثقافي

وصانعي القرار السياسي، حيث يُخضع بعض الفاعلين الرسميين الثقافة لأهدافهم الدبلوماسية الضيقة، وغالبًا ما تتأثر برامج الدبلوماسية الثقافية بتغيّر الحكومات أو السياسات الخارجية، مما يجعلها عرضة للتقلب وعدم الاستمرارية، كما تعاني بعض الدول من غياب فصل مؤسسي واضح بين السياسة والثقافة، ما يُفقد العمل الثقافي مصداقيته الدولية، وتتفاقم هذه التحديات في ظل الأنظمة الشمولية أو ذات التوجهات الإيديولوجية المتشددة، والتي تقيد حرية التعبير الثقافي الخارجي [90].

وتتمثل التحديات السياسية في أشكال متعددة، تختلف باختلاف السياق الجغرافي والنظام السياسي وطبيعة العلاقات الدولية للدولة، فقد تكون هذه التحديات مباشرة، كالمنع أو التقييد، أو غير مباشرة، مثل تغييب الأولويات الثقافية في الخطط السياسية، كما أن بعض الأزمات السياسية تُستخدم ذريعة لتعليق التعاون الثقافي، أو فرض سرديات ثقافية أحادية الجانب، ويُظهر الواقع أن الثقافة تتأثر بتقلب المشهد السياسي، ما ينعكس على استقرار واستدامة برامج الدبلوماسية الثقافية [91]:

أشكال التحديات السياسية	- التدخل الحكومي المباشر من خلال فرض الموافقة المسبقة على المعارض الثقافية - التوترات الثنائية وإلغاء برامج التبادل نتيجة خلافات سياسية - تجاهل الثقافة في السياسات الخارجية العامة - استخدام الفعاليات الثقافية لأغراض سياسية داخلية - حظر بعض الفنون أو الكتب بحجج سياسية

تكشف أشكال التحديات السابقة عن مدى هشاشة الفضاء الثقافي حينما يكون مرتهنًا بالكامل للسياق السياسي، فالتحكّم في البرامج والمعارض يفقد الثقافة مرونتها وقدرتها على تمثيل التنوع المجتمعي، كما أن ربط الثقافة بالنزاعات السياسية يجعلها عرضة للرفض من المجتمعات الدولية، مما يُضعف من تأثيرها، وتشير الأمثلة إلى غياب التخطيط الثقافي الاستراتيجي في كثير من الدول، ما يترك العمل الثقافي في موقع رد الفعل لا الفعل.

ثانيًا: أثر التحديات السياسية على الدبلوماسية الثقافية

تلقي التحديات السياسية بظلالها على أدوات الدبلوماسية الثقافية من حيث الفعالية والانتشار والاستقبال، فحين يتم تسييس العمل الثقافي، يُنظر إليه على أنه امتداد للنفوذ أو الأجندة الرسمية، ما قد يثير الشكوك في نوايا الدولة المُرسِلة، كما أن الأزمات السياسية الثنائية أو الإقليمية تُضعف من فرص التعاون الثقافي، وتُفضي إلى عزلة رمزية، وتعاني برامج الدبلوماسية الثقافية في بعض الدول من التقلّبات السياسية التي تُفقدها الاستمرارية والتراكم المعنوي، يعرض الجدول التالي أبرز تأثيرات التحديات السياسية على الأداء الثقافي الدولي:

أثر التحديات السياسية	– تسييس البرامج الثقافية وفقدان الحياد والمصداقية – تقلب العلاقات الدولية وتعليق المبادرات الثقافية أو إلغاؤها في حالات النزاع – ضعف استقلالية المؤسسات وغياب المبادرات المستقلة – الرقابة على الرسائل الثقافية والحد من التنوع الفكري والانفتاح الثقافي – تقييد التعاون مع مؤسسات أو دول تُعتبر «غير صديقة»

الجدول يُظهر أن التداخل السياسي مع الثقافة يؤدي، غالبًا، إلى إضعاف الرسالة الثقافية، وتحويلها من جسر للتواصل إلى أداة صراع رمزي، كما أن غياب استقلالية المؤسسات الثقافية يؤدي إلى طغيان البعد الدعائي على البعد الحضاري، وتُعد الرقابة السياسية من أبرز معوقات التجديد في الخطاب الثقافي، ما يجعل الرسائل غير جاذبة أو مُقنعة في السياقات الدولية، إن سيطرة الدولة على المحتوى، دون إشراك الفواعل المستقلة، يُقلّص من مساحة التأثير ويُضعف ثقة الجمهور الخارجي.

ثالثًا: النقد

رغم الاعتراف المتزايد بأهمية الدبلوماسية الثقافية، إلا أن العلاقة المعقدة بينها وبين الفعل السياسي الرسمي لا تزال تثير إشكالات منهجية، حيث تُستخدم الثقافة أحيانًا كأداة للتلميع السياسي بدلاً من كونها تعبيرًا

صادقًا عن الهوية، كما أن عددًا من الدول يفتقر إلى سياسات ثقافية مستقلة، مما يُحوّل الدبلوماسية الثقافية إلى ملحق للخطاب السياسي لا إلى مساحة للحوار والانفتاح، ويُشير هذا الواقع إلى الحاجة لتقييم جذري لدور السياسة في الحقل الثقافي الدولي.

نقد الخطاب السياسي	- تدخل السلطة السياسية في صياغة الرسائل الثقافية - توظيف الثقافة لتجميل السياسات بدلًا من بناء التفاهم - عدم الاستمرارية بسبب تغيّر الأولويات السياسية - تجاهل خصوصيات الجمهور الخارجي والاكتفاء بالسرديات الرسمية - تركيز التنفيذ في يد الدولة دون تشاركية حقيقية

تبرز مواطن النقد السابقة نقاط الخلل في طريقة تعامل بعض الدول مع الدبلوماسية الثقافية، والتي تُفرغها من مضمونها التواصلي الحقيقي، فحين تُستخدم الثقافة كواجهة، تفقد تأثيرها العميق وتتحول إلى خطاب فوقي لا يجد صدى لدى المجتمعات المتلقية، كما أن غياب الاستقلالية يؤدي إلى خطاب متكرر وغير مرن، يفتقر إلى التنوّع والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، ويعكس ذلك الحاجة الماسّة إلى نموذج تشاركي يُعيد الاعتبار للثقافة كمساحة حوار لا كأداة نفوذ موجه

رابعًا: التوصيات

لضمان فعالية الدبلوماسية الثقافية في ظل التحديات السياسية، لا بد من تبني رؤية استراتيجية تُعيد التوازن بين السياسة والثقافة، ويقتضي ذلك بناء مؤسسات ثقافية مستقلة نسبيًا، وتعزيز الحوكمة الثقافية الرشيدة، وتحييد الثقافة عن النزاعات السياسية قدر الإمكان، كما يجب الاستثمار في الفاعلين المستقلين والمؤسسات غير الحكومية، ودعم الشراكات الدولية ذات الطابع الثقافي المفتوح، وتُمثّل التوصيات التالية خريطة طريق لتعزيز استقلالية الدبلوماسية الثقافية وضمان فاعليتها المستدامة:

التوصيات	- تعزيز استقلالية المؤسسات الثقافية - بناء سياسات ثقافية خارجية مستقلة - الحد من تسييس المحتوى الثقافي - دعم الشراكات مع المجتمع المدني - تبني برامج الحوار الثقافي المستدام

تعكس التوصيات المقترحة ضرورة إصلاح المنظومة المؤسسية التي تُشرف على العمل الثقافي الدولي، فالاستقلالية النسبية للمؤسسات الثقافية تضمن خطابًا صادقًا ومرنًا يُلائم الجمهور المتنوع، كما أن تقليل البعد السياسي في المحتوى يتيح للثقافة أداء دورها الطبيعي في بناء الثقة والتفاهم، ويُعد إشراك المجتمع المدني أحد مفاتيح استعادة المصداقية، نظرًا لمرونته واتصاله المباشر بالواقع الاجتماعي، وتُسهم برامج الحوار الثقافي المستدام في تجاوز اللحظة السياسية، وبناء تأثير رمزي طويل الأمد.

وبناءً على ما سبق، يتّضح أن التحديات السياسية تمثل عقبة جوهرية أمام الدبلوماسية الثقافية، ليس فقط من حيث التقييد؛ بل - أيضًا - من حيث التشويه والاستغلال، فحين تُستخدم الثقافة بوصفها أداة دعائية، تُفقد رسائلها عمقها الإنساني ورمزيتها الحضارية، ويؤكد تحليل هذا المبحث على ضرورة إعادة الاعتبار للثقافة بوصفها مسارًا مستقلاً للتواصل الدولي، لا تابعًا للأجندات السياسية، ويتطلب ذلك إصلاحات مؤسسية، وإرادة سياسية لفصل الثقافة عن الصراعات، وتعزيز دور الفاعلين المستقلين، فكلما زادت مرونة الحقل الثقافي، ارتفعت فاعلية الدولة في بناء قوتها الناعمة والتأثير عبر أدواتها المعنوية.

المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية

تواجه الدبلوماسية الثقافية صعوبات لا تقتصر على الجوانب السياسية أو الاقتصادية، بل تمتد إلى البيئة الاجتماعية التي تشكل حقلها الحيوي، فالعوامل المجتمعية مثل الانقسامات الطبقية، والتمييز الثقافي، وضعف

التعددية، تؤثر على مدى تقبّل الرسائل الثقافية الموجهة إلى الخارج أو الداخل، كما أن النسيج الاجتماعي غير المتجانس، أو المفتقر إلى الانفتاح، يمكن أن يُضعف من فاعلية المبادرات الثقافية العابرة للحدود، لذلك، فإن فهم التحديات الاجتماعية يُعد ضروريًا لتوجيه السياسات الثقافية بطريقة أكثر شمولاً وتفاعلية.

أولاً: طبيعة التحديات الاجتماعية وأشكالها

تتعلق التحديات الاجتماعية بجوانب البنية المجتمعية التي تتفاعل مع العمل الثقافي، وتؤثر على إنتاجه واستقباله، من أبرز هذه التحديات: ضعف الوعي الثقافي المجتمعي، محدودية المشاركة في الفعاليات الثقافية، والتفاوت في الوصول إلى الموارد الثقافية، كما تُعاني بعض المجتمعات من فجوة رقمية أو معرفية تؤدي إلى إقصاء شرائح واسعة من الجمهور، وتنعكس هذه المعضلات على قدرة الدولة في تمثيل ثقافتها بطريقة عادلة وشاملة في إطار الدبلوماسية الثقافية.

وتتعدد أشكال التحديات الاجتماعية باختلاف البيئات والسياقات، لكنها تشترك في تأثيرها غير المباشر والعميق على أداء الدبلوماسية الثقافية، ومن أبرز هذه الأشكال: غياب العدالة الثقافية، ضعف المؤسسات التربوية، التفاوت المجتمعي، ونزاعات الهويات الداخلية المتعددة، كما أن بعض الأنماط المجتمعية السائدة تُكرّس الانغلاق أو تُفرغ العمل الثقافي من محتواه، مما يعكس تحديًا مزدوجًا بين المضمون والجمهور [92]، ويعرض الجدول التالي أبرز هذه الأشكال:

أشكال التحديات الاجتماعية	- الانغلاق المجتمعي ومقاومة التعدد والاختلاف داخل المجتمع المحلي - غياب المبادرات الثقافية المجتمعية المستقلة - نزاعات الهوية والتنافس السلبي بين مكونات المجتمع الواحد - ضعف المشاركة المجتمعية في الأنشطة الثقافية

هـذه الأشـكال تُظهـر أن الثقافـة لا يمكـن عزلهـا عـن السـياق الاجتماعـي الـذي تُنتَـج فيـه، فالتفـاوت المكانـي والمعـرفي يُفـرز ثقافـة مركزيـة لا تعبّـر عـن المجتمـع ككل، كمـا أن النزاعـات الداخليـة تُضعـف مـن مصداقيـة الدولـة في تقـديم ثقافتهـا كوحـدة متجانسـة، ويـؤدي ضعـف الثقافـة الرقميـة إلـى عجـز في توظيـف أدوات حديثـة لتعزيـز الحضـور الثقـافي، لـذا، فـإن معالجـة هـذه التحديـات يتطلـب إصلاحًـا مجتمعيًـا موازيًـا للجهـود الدبلوماسـية.

ثانيًا: أثر التحديات الاجتماعية على الدبلوماسية الثقافية

التحديـات الاجتماعيـة لا تقـل تأثيـرًا عـن غيرهـا في الحـدّ مـن قـدرة الدبلوماسـية الثقافيـة علـى الوصـول والتأثيـر، فالمجتمعـات المنغلقـة أو غيـر المتفاعلـة ثقافيًـا تُضعـف مـن جاهزيـة الدولـة للتواصـل مـع الخـارج، سـواء علـى مسـتوى الرسـالة أو التمثيـل، كمـا أن تهميـش فئـات معينـة يـؤدي إلـى إنتـاج صـورة غيـر مكتملـة عـن الهويـة الوطنيـة، ويؤثـر ذلـك في مصداقيـة الخطـاب الثقـافي ويقيـد انفتاحـه، خاصـة في الفضـاءات التـي تُقـدّر التعـدد والانفتـاح [93]، الجـدول التالـي يُبيّن أبـرز الآثـار الاجتماعيـة التـي تعيـق فعاليـة الدبلوماسـية الثقافيـة:

أثر التحديات الاجتماعية	- انخفاض مشاركة الجمهور في الفعاليات والمبادرات الثقافية - احتكار ثقافة واحدة للتمثيل الرسمي - تغييب التنوع عن الرسائل الثقافية - قصور في فهم أدوار الدبلوماسية الثقافية - إضعاف المحتوى المعنوي وتراجع الثقافة الجادة

تكشـف التأثيـرات الـواردة عـن وجـود فجـوة بين الثقافـة الرسـمية والمجتمـع المحلـي، مـا يضعـف مـن شـرعية الخطـاب الثقـافي خارجيًـا، كمـا أن غيـاب التعدديـة يحـد مـن قـدرة الدولـة علـى التعبيـر عـن مجتمعهـا بشـكل متـوازن، ويـؤدي ضعـف الوعـي العـام بالدبلوماسـية الثقافيـة إلـى تحجيـم المشـاركة المجتمعيـة، وتحـوّل الفعـل الثقـافي إلـى نشـاط نخبـوي، وفي السـياق العالمـي،

يُقوّض ذلك إمكانات التواصل الحضاري ويُضعف الجاذبية المعنوي للثقافة الوطنية.

ثالثًا: النقد

تُواجه ممارسات الدبلوماسية الثقافية في كثير من الدول انتقادات حادة بسبب غياب التمثيل الاجتماعي الشامل، والتركيز على نخب معينة دون إشراك القواعد الشعبية، كما أن بعض المبادرات الثقافية الخارجية تُبنى دون استيعاب حقيقي للواقع الاجتماعي المحلي، ما يؤدي إلى إنتاج رسائل غير صادقة أو مبتورة، وتغيب في أحيان كثيرة سياسات إدماج المهمّشين ثقافيًا في منظومة الفعل الثقافي الدولي، ويعرض الجدول التالي أبرز مواطن النقد:

نقد السياسات الاجتماعية	– غياب صوت بعض فئات المجتمع عن المشهد الثقافي – الاعتماد على مثقفين يمثلون شريحة واحدة فقط – تجاهل بعض الثقافات في الرسائل الخارجية – ضعف التمثيل في الفعاليات والمبادرات الدولية – الرسائل الثقافية لا تعكس التنوّع الداخلي للدولة

أوجه النقد تُظهر أن غياب الشمولية يُعد من أبرز نواقص السياسات الثقافية الموجهة للخارج، فحين تُستبعد فئات واسعة من عملية الإنتاج أو التمثيل، تصبح الدبلوماسية الثقافية نخبوية الشكل وضعيفة الأثر، كما أن تغييب الثقافة الشعبية يُفقد الرسائل مصداقيتها وعمقها المعنوي، ويؤثر ذلك على قدرة الدول في بناء سردية ثقافية جامعة تُعبّر عن كل فئات المجتمع، وليس عن نخبة محددة.

رابعًا: التوصيات

تجاوز التحديات الاجتماعية في سياق الدبلوماسية الثقافية يتطلب إعادة هيكلة في العلاقة بين الدولة والمجتمع في إنتاج الثقافة وتوزيعها، يجب تمكين

المجتمعات المحلية من التعبير عن نفسها، وضمان التمثيل العادل للفئات المهمشة، كما ينبغي توسيع القاعدة الاجتماعية للعمل الثقافي، وتطوير أدوات لقياس الانخراط المجتمعي، ويعرض الجدول التالي أبرز التوصيات العملية لتعزيز فاعلية الدبلوماسية الثقافية في مواجهة التحديات الاجتماعية:

التوصيات	- تعزيز الثقافة الشعبية في الرسائل - دعم المبادرات المجتمعية المحلية - تعزيز العدالة الثقافية - تطوير برامج الثقافة الرقمية

تعكس التوصيات الحاجة إلى إعادة تعريف الثقافة كعملية مجتمعية لا تقتصر على النخبة، فإشراك الفئات المختلفة يُعزّز من شرعية الخطاب الثقافي، ويجعل الدبلوماسية أكثر مصداقية، كما أن التركيز على العدالة الثقافية والتوزيع الجغرافي العادل يُساعد في بناء صورة وطنية شاملة تُعبّر عن الواقع المتنوع للمجتمع، وتُمكّن الثقافة الرقمية من تجاوز الفجوات والوصول إلى شرائح جديدة، مما يُعزز الحضور الثقافي في بيئات متعددة.

وعليه، يتضح أن التحديات الاجتماعية تُشكّل عاملاً بنيويًا يؤثر في فاعلية الدبلوماسية الثقافية ومداها المعنوي، فضعف المشاركة المجتمعية، وانعدام التعددية، وتهميش الفئات المختلفة، كلها تحد من قدرة الدولة على تقديم سردية شاملة ومقنعة، كما أن تجاوز هذه التحديات لا يمكن أن يتم عبر أدوات تقليدية، بل يستدعي انفتاحًا مؤسسيًا واجتماعيًا يُمكّن المجتمعات من أن تكون شريكًا فعليًا في بناء الرسالة الثقافية، إن الدبلوماسية الثقافية الناجحة تبدأ من الداخل، حينما تنبع من مجتمع متماسك ومتعدد الأصوات، وقادر على مخاطبة العالم بأصواته كافة.

المبحث الرابع: التحديات التكنولوجية

يشكّل التطور التكنولوجي أحد العوامل الحيوية التي تعيد تشكيل فضاء

الدبلوماسية الثقافية في العصر الرقمي، إلا أن هذا التطور لا يخلو من تعقيدات، إذ يرافقه جملة من التحديات التي تعيق الاستخدام الأمثل للأدوات التكنولوجية في نشر الثقافة والتأثير المعنوي، وتَبرز هذه التحديات بشكل خاص في الدول التي تُعاني من فجوة رقمية، أو في تلك التي لم تُطوّر بعد بنية تحتية ثقافية تكنولوجية متينة، كما تؤثر التغيرات السريعة في المنصات والتقنيات على قدرة المؤسسات الثقافية على التكيّف، ما يؤدي إلى إرباك استراتيجيات التواصل الثقافي الخارجي.

أولاً: طبيعة التحديات التكنولوجية وأشكالها

تتمثّل التحديات التكنولوجية في مجموعة من العوائق المرتبطة بضعف البنية الرقمية، وغياب الكوادر المؤهلة، وسرعة تغيّر المنصات، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية الوصول للمحتوى، كما أن احتكار بعض الشركات العالمية للفضاء الرقمي يُحد من سيادة الدول على سردياتها الثقافية، وتتجلى هذه التحديات في الصعوبات المتعلقة بإنتاج محتوى ثقافي رقمي، وتوزيعه، وتحقيق التفاعل معه ضمن بيئة رقمية سريعة التقلّب ومليئة بالتشويش المعلوماتي [94].

وتتخذ التحديات التكنولوجية في مجال الدبلوماسية الثقافية أشكالاً متعددة ترتبط بالبنية التحتية، والبشر، والمنصات، والبيئة التنظيمية، وتختلف هذه الأشكال من دولة إلى أخرى، لكنها تتقاطع في تأثيرها على فعالية العمل الثقافي الرقمي [95]، ويعرض الجدول التالي أبرز هذه الأشكال وتصنيفاتها وتفسيراتها:

أشكال التحديات التكنولوجية	- غياب الاستراتيجية الرقمية - ضعف الأمن السيبراني - بطء التحول الرقمي للمؤسسات الثقافية - عدم وضوح الأطر القانونية لحماية المحتوى الثقافي الرقمي - فقدان القدرة على التحكم في أدوات النشر والتوزيع الرقمي

تكشف الأشكال المختلفة عن عمق التحدي التكنولوجي، الذي لا يقتصر على نقص الموارد، بل يتعلّق - أيضًا - بغياب الرؤية الحاكمة والأطر الناظمة،

ويؤدي غياب الاستراتيجية إلى تشتّت الجهود، في حين تُضعف القوانين المتضاربة من الحماية القانونية للمنتجات الثقافية، كما أن الاعتماد على أدوات رقمية أجنبية قد يُهدد السيادة المعنوية للدول، ويجعل حضورها الثقافي مشروطًا بخوارزميات لا تتحكم بها.

ثانيًا: أثر التحديات التكنولوجية على الدبلوماسية الثقافية

تُعد التكنولوجيا أداة رئيسة في توسيع نطاق الدبلوماسية الثقافية، لكنها تتحول إلى عائق حين تُدار بصورة جزئية أو تقليدية، فضعف التأهيل الرقمي، وغياب الاستراتيجيات المتكاملة، يُفقد الرسائل الثقافية فعاليتها، ويُقيد قدرتها على المنافسة في فضاء عالمي، كما تؤثر هذه التحديات على نوعية المحتوى المقدم، وتحدّ من فرص وصوله إلى الجمهور المستهدف، ويعرض الجدول الآتي أبرز تأثيرات التحديات التكنولوجية على الأداء الثقافي الدولي:

أثر التحديات التكنولوجية	- الحد من إنتاج وتوزيع المحتوى الثقافي الرقمي - قصور في استخدام الأدوات والمنصات الجديدة - ضعف سيطرة الدول على رسائلها الثقافية في الخارج - صعوبة ضمان الوصول المستمر للمحتوى الثقافي - إنتاج محتوى غير مترابط أو غير ملائم للسياقات المتعددة

يُظهر الجدول أن التحديات التقنية لا ترتبط فقط بالبنية أو الأجهزة، بل تمتد إلى ضعف الكفاءة البشرية، وغياب الرؤية التكاملية بين الأدوات، كما أن التبعية لمنصات عالمية تُفقد الخطاب الثقافي الوطني استقلاليته، وتضعف التحكم في سرده، ويؤدي ذلك إلى حالة من العشوائية في التأثير الثقافي، خاصة في سياق المنافسة المعنوية المتصاعدة، كما أن عدم استيعاب منطق المنصات الحديثة يُفضي إلى تراجع كبير في فرص الانتشار والتفاعل.

ثالثًا: النقد

تواجه جهود توظيف التكنولوجيا في الدبلوماسية الثقافية انتقادات متعددة،

تدور حول غياب السياسات التقنية الواضحة، والاستخدام السطحي للأدوات الرقمية، والاعتماد المفرط على مظهر التقنية دون جوهرها، كما أن كثيرًا من المبادرات الرقمية الثقافية تفشل في بناء سردية متماسكة أو في جذب الجمهور الحقيقي، بسبب ضعف المحتوى أو عدم فهم آليات التفاعل الرقمي، يعرض الجدول التالي أبرز وجوه النقد الموجهة للممارسات التكنولوجية في الحقل الثقافي:

نقد السياسات التكنولوجية	- سطحية استخدام المنصات الرقمية - غياب الحوكمة الرقمية الثقافية - ضعف الاستثمار في المحتوى - تكرار المحتوى أو ترجمته - العشوائية في الحضور الرقمي

تُبرز هذه الانتقادات الحاجة إلى تجاوز الاستخدام الشكلي للتكنولوجيا، والانتقال نحو محتوى ثقافي رقمي عميق ومُوجّه، فالمنصات لا تُنتج التأثير بذاتها، بل بمحتواها وتفاعلها، كما أن غياب الحوكمة الرقمية يُؤدي إلى فوضى في الرسائل، مما يُضعف من مصداقية الخطاب الثقافي الوطني، ويُعد تجاوز هذا القصور شرطًا أساسيًا لبناء حضور رقمي مؤثر في بيئة عالمية عالية التنافس.

رابعًا: التوصيات

مواجهة التحديات التكنولوجية في سياق الدبلوماسية الثقافية، يتطلب رؤية شاملة تُدمج بين التقنية، والمحتوى، والسيادة الرقمية، وينبغي تطوير بنية تحتية متكاملة، وبناء كفاءات رقمية ثقافية، وابتكار أدوات محلية تُراعي الهوية والخصوصية، كما أن الحاجة ماسة إلى تأسيس منظومة حوكمة رقمية، تعزز من التنسيق والتكامل بين الجهات الفاعلة، ويعرض الجدول الآتي أبرز التوصيات العملية في هذا المجال:

التوصيات	- صياغة استراتيجية وطنية رقمية ثقافية - دعم الإنتاج المحلي للمنصات - الاستثمار في تدريب الكفاءات - تطوير محتوى ثقافي متعدد الوسائط - تعزيز الأمن السيبراني الثقافي

تُمثّل هذه التوصيات حجر الأساس لبناء دبلوماسية ثقافية رقمية متينة وفاعلة، فوجود استراتيجية موحدة يُنهي العشوائية، ويُعزز من كفاءة الأداء المؤسسي، كما أن تطوير أدوات محلية يُعطي للدولة سيادة على سردياتها، ويُعد تدريب الكوادر شرطًا لا غنى عنه للتماهي مع تسارع التطور التكنولوجي، بينما يُسهِم الأمن السيبراني في حفظ المصداقية المعنوية للمحتوى الثقافي.

انطلاقًا مما سبق، أثبتت التحديات التكنولوجية أنها من أبرز العوائق التي تُواجه توظيف الأدوات الرقمية في الدبلوماسية الثقافية، فهي تتقاطع مع تحديات معرفية وتشريعية وبنيوية تُقيد فاعلية الرسائل الثقافية في العصر الرقمي، ومع تسارع الابتكارات، تصبح الحاجة ملحّة لتطوير استجابات استراتيجية، تُعزز من الحضور الرقمي وتكفل السيادة المعنوية على أدوات التفاعل، لا تقتصر المسألة على البنية أو المنصة، بل تشمل - أيضًا - طبيعة المحتوى، وقدرة الدولة على التفاعل الذكي والمستدام مع جمهور عالمي متعدد المرجعيات.

المبحث الخامس: التحديات الثقافية

تمثل التحديات الثقافية أحد أكثر العوائق تعقيدًا أمام فاعلية الدبلوماسية الثقافية، إذ تتصل بجوهر المحتوى الذي تُبنى عليه القوة الناعمة للدول، ولا تنبع هذه التحديات من نقص الموارد أو الأدوات، بل من صعوبات تتعلق بالهوية، والسردية الوطنية، والتنوع الداخلي، والقدرة على إنتاج خطاب

ثقافي منفتح وقابل للتأثير الخارجي، علاوة على ذلك، تتعقّد هذه التحديات في سياقات التعدد الثقافي، أو عند غلبة الخطابات المنغلقة على التجارب التفاعلية، مما يحدّ من قدرة الدولة على تقديم نفسها كفاعل ثقافي جذّاب ومؤثر.

أولاً: طبيعة التحديات الثقافية وأشكالها

تتراوح التحديات الثقافية بين تلك المرتبطة بالتكوين الداخلي للهوية الوطنية، وتلك التي تتعلق بآليات التعبير عنها في الخارج، فبعض الدول تعاني من إشكالات في تمثيل تنوعها الثقافي، أو من محدودية قدرتها على تصدير خطاب ثقافي متماسك، كما تبرز إشكالات الترجمة، وغياب السرديات البديلة، وتضارب الرؤى حول ما يُمثّل «الهوية الثقافية الرسمية»، ما يجعل الحضور الخارجي مشوشًا أو غير جذّاب [96]، وتمتد هذه التحديات إلى صعوبات في فهم السياقات الثقافية للآخر، مما يُضعف فعالية الرسائل الموجهة إليه.

وتظهر التحديات الثقافية بأشكال متعددة، بحسب طبيعة النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية للدول، وتتمثل هذه الأشكال في التمثيل غير المتوازن للثقافات المحلية، أو غلبة النزعة الفولكلورية على المحتوى، أو ضعف الابتكار في السرد الثقافي، كما تشمل إشكالية تصدير «الثقافة الرسمية» فقط، دون الانفتاح على الأصوات الجديدة أو غير المركزية، ويُوضح الجدول التالي أبرز هذه الأشكال وتفسيراتها

أشكال التحديات الثقافية	- احتكار التمثيل الثقافي الرسمي - ضعف الابتكار في الخطاب الثقافي - محدودية الترجمة الثقافية - غياب تمثيل بعض الفئات في السرد الثقافي الوطني

تُظهر هذه الأشكال أن التحدي يكمن في ضيق الأفق التمثيلي، سواء عبر

تجاهل التنوع، أو الاكتفاء بصور تقليدية للثقافة، فغياب الابتكار، ومحدودية الترجمة، وإقصاء روافد الشتات، يُضعف من حيوية الخطاب الثقافي، ويُرسّخ نمطًا استهلاكيًا أو جامدًا في التعبير، وهذه الأشكال تُهدد بتحوّل الدبلوماسية الثقافية إلى أداة عرض بلا تأثير رمزي أو تفاعل حقيقي.

ثانيًا: أثر التحديات الثقافية على الدبلوماسية الثقافية

يؤثر الخلل في بنية الخطاب الثقافي على قدرة الدولة في توظيف أدواتها الناعمة بشكل فعّال، فعندما تفتقر الرسائل الثقافية إلى الاتساق أو تُظهر تعارضًا بين الموروث والحديث، تُفقد جاذبيتها المعنوية، كما أن تجاهل التنوع الداخلي أو محاولة فرض هوية ثقافية أحادية يُفضي إلى خطاب غير شَمولي، يُنفّر شرائح داخلية وخارجية [97]، يوضّح الجدول التالي أبرز التأثيرات التي تفرزها التحديات الثقافية على الأداء الدبلوماسي الثقافي:

أثر التحديات الثقافية	– غياب خطاب موحد يُعبّر عن هوية الدولة أمام الخارج – تهميش الأقليات أو المكوّنات الثقافية المحلية – انغلاق الخطاب وصعوبة فهمه لدى الجمهور الأجنبي – رسائل مزدوجة تفقد المصداقية وتُربك المتلقين

يُبيّن الجدول أن التحديات الثقافية لا تتعلق فقط بالرسالة، بل بطريقة تمثيلها وفهم الآخر لها، فغياب السردية الموحدة، أو إقصاء المكوّنات الثقافية المتعددة، يُضعف من مصداقية الخطاب الثقافي للدولة، كما أن عدم مراعاة رمزية الآخر أو مرجعياته يؤدي إلى تواصل غير فعّال، هذه الفجوات تُنتج دبلوماسية ثقافية سطحية أو مشوشة، تفقد أثرها المعنوي المطلوب.

ثالثًا: النقد

تتعرض الممارسات الثقافية المرتبطة بالدبلوماسية لعدة انتقادات، أبرزها انغلاق الخطاب، وتقييده بمفاهيم أحادية، واستعمال الثقافة كأداة ترويجية بحتة، يُضاف إلى ذلك ميل بعض الفاعلين إلى توظيف الثقافة بصورة

مؤدلجة أو تزيينية، دون أن تُعبّر عن تنوّع المجتمع أو تطلعاته المعنوية، لذا يعرض الجدول التالي أبرز أوجه النقد:

نقد السياسات الثقافية	- تقديم الثقافة بوصفها منتجًا لا كقيمة رمزية - ضعف التعدد والتفاعل في الرسائل الموجهة للخارج - تغييب قدرة الثقافة على النقد والتحول - فقدان تمثيل فئات مجتمعية في الخطاب الثقافي الوطني - اعتماد أنماط مكرّرة في المحتوى

تُظهر الانتقادات أن الدبلوماسية الثقافية قد تتحوّل إلى نشاط تجميلي إن لم ترتكز على محتوى أصيل ومتعدد، فالثقافة حين تُوظَّف دون بعد نقدي أو تنوّعي تُفرغ من مضمونها التواصلي، إضافة إلى ذلك، إقصاء روافد الشتات أو الاقتصار على النمط الرسمي يُقوّض من قدرتها على خلق تواصل فعّال ومتجدد.

رابعًا: التوصيات

تتطلب معالجة التحديات الثقافية إعادة بناء الخطاب الثقافي على أساس التعدد والانفتاح والابتكار، ويستدعي الأمر فتح المجال أمام مكونات مجتمعية وثقافية جديدة للمساهمة في إنتاج السردية الوطنية، وإعادة الاعتبار للهوية كفضاء مرن، لا كقالب جامد، كما يُعد الاستثمار في الترجمة الثقافية، وتمثيل الشتات، وتشجيع التجريب الفني، من الضرورات لتعزيز الجاذبية المعنوية للدولة، يعرض الجدول التالي أبرز التوصيات المقترحة:

التوصيات	- تمثيل التنوع الثقافي في الرسائل - تجديد المحتوى الثقافي برؤية معاصرة - دعم الترجمة الثقافية متعددة اللغات - تمكين الثقافة النقدية

تُبرز هذه التوصيات ضرورة التفاعل العضوي بين الهوية والانفتاح، حيث تُعدّ الثقافة أداة للتقريب لا للتجميد، فكلما كانت الرسائل متعدّدة

الأصوات، وذات بُعد إبداعي نقدي، كلما ازدادت جاذبيتها المعنوية، كما أن إدماج الشتات والترجمة يوسّعان من قاعدة التلقي، ويُضفيان طابعًا عالميًا على الخطاب الوطني.

في ضوء ما تقدم، تُعد التحديات الثقافية من أكثر العراقيل تعقيدًا أمام فاعلية الدبلوماسية الثقافية، إذ تمس جوهر الرسالة التي تنقلها الدولة للعالم، ويتطلب تجاوز هذه التحديات مراجعة بنيوية لخطاب الهوية، من حيث تعدده، ومرونته، وقابليته للتأويل والاندماج في السياقات العالمية، كما أن إعادة الاعتبار للثقافة كمساحة نقد وتفاعل، لا كأداة ترويجية فقط، يُعد شرطًا لبناء حضور ثقافي حقيقي وفعّال، وفي ظل تنامي التنافس المعنوي عالميًا، تصبح الثقافة المتجددة والمفتوحة ركيزة أساسية لبناء النفوذ الناعم للدول.

المبحث السادس: التحديات الأمنية

تشكل التحديات الأمنية أحد العوامل المؤثرة في تقييد فعالية الدبلوماسية الثقافية، خصوصًا في البيئات المتوترة أو التي تعاني من اضطرابات داخلية أو إقليمية، فالحالة الأمنية غير المستقرة تُلقي بظلالها على حرية الحركة، وتُقلّص من إمكانية تنظيم فعاليات ثقافية أو استقبال بعثات خارجية، كما تؤثر السياقات الأمنية سلبًا على صورة الدولة في الخارج، وتحد من قدرتها على بناء علاقات ثقافية طويلة الأمد، وتزداد خطورة هذه التحديات في ظل تزايد التهديدات السيبرانية، والعنف المعنوي، واستخدام الثقافة كوسيلة للتجييش أو التحريض.

أولًا: طبيعة التحديات الأمنية وأشكالها

تتعدد أوجه التحديات الأمنية التي تواجه العمل الثقافي الخارجي، وتشمل التهديدات المادية المباشرة (مثل النزاعات، والإرهاب)، والتهديدات غير

التقليدية (كالقرصنة، والتشويه الإعلامي، والتحريض الأيديولوجي)، وتخلق هذه التحديات بيئة من عدم اليقين تُعطل الجهود الثقافية، حيث تدفع المؤسسات للتركيز على الجانب الحمائي بدلاً من التفاعلي، كما تؤدي إلى عزوف الشركاء الدوليين عن التعاون، وتُحوّل الثقافة من مساحة للتقارب إلى ساحة للاشتباك المعنوي [98].

وتأخذ التحديات الأمنية ضمن الدبلوماسية الثقافية صورًا مختلفة، حيث تأتي باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية للدول، فقد تكون ميدانية تتعلق بالعنف أو الإرهاب، أو رقمية مثل القرصنة والتلاعب بالمحتوى، أو تشريعية من خلال القوانين المقيّدة للتعبير الثقافي [99]، ويُظهر الجدول الآتي أبرز هذه الأشكال:

أشكال التحديات الأمنية	- النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار - الهجمات السيبرانية على المنصات - التهديدات الإرهابية العابرة للحدود - خطاب الكراهية والتحريض الثقافي

يُظهر الجدول تعدّد أشكال التهديد الأمني وتداخله مع الأبعاد التقنية والسياسية والثقافية، ما يجعل التعامل معه معقدًا ومتعدد المستويات، إضافة أن الربط بين الخطاب الثقافي والصراعات يُفقد الثقافة حيادها، ويُحوّلها من أداة تواصل إلى وسيلة توتر، ومن هنا، تبرز أهمية التحصين المعنوي للمضامين الثقافية وتحييدها عن التجاذبات السياسية والأمنية قدر الإمكان.

ثانيًا: أثر التحديات الأمنية على الدبلوماسية الثقافية

تلقي التوترات الأمنية بآثار مباشرة وغير مباشرة على مسارات الدبلوماسية الثقافية، حيث يُعاد رسم أولويات الدولة والمؤسسات، ويتم تقليص أو تأجيل البرامج الثقافية التي تتطلب حضورًا دوليًا أو تنظيمًا ميدانيًا، كما تتأثر

صورة الدولة في الخارج، ويتراجع حضورها المعنوي بسبب ضعف الثقة الدولية أو الربط بين أمنها الداخلي والخطاب الثقافي الذي تروّجه، الجدول التالي يوضح أبرز هذه التأثيرات:

أثر التحديات الأمنية	- صعوبة تنظيم الفعاليات أو استقبال البعثات الثقافية - تراجع فرص التعاون الثقافي الثنائي أو المتعدد - الحد من حرية التعبير والإبداع في البرامج الثقافية - اختراق المنصات أو تشويه الرسائل الموجهة للجمهور الدولي - تحويل الثقافة إلى أداة صراع دولي

تُبرز هذه التأثيرات أن الخلل الأمني لا يقتصر على إلغاء الفعاليات، بل يمتد إلى تشويه الخطاب الثقافي وفقدان الدولة لمكانتها كمُنتج للرموز الإيجابية، كما أن تسييس الثقافة أو فرض الرقابة عليها يدفع إلى انكماش المساحة الإبداعية، ما يُفقد الدبلوماسية الثقافية مرونتها المعنوية، وتُعد التهديدات السيبرانية من أبرز التحديات المستجدة، نظرًا لقدرتها على تقويض الحملات الرقمية الموجهة والتأثير على مصداقيتها.

ثالثًا: النقد

يُوجَّه إلى الأداء الثقافي في السياقات الأمنية عدد من الانتقادات، من أبرزها غلبة المقاربة الاحترازية، وغياب الرؤية الاستباقية، والميل إلى التجميد المؤسسي بدل التكيّف، كما يُنتقد الاستخدام المفرط للمقاربة الأمنية في تقييم الأنشطة الثقافية [100]، مما يُفضي إلى الرقابة الزائدة، وتعليق المبادرات بدل تأطيرها، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه هذا النقد

نقد السياسات الأمنية	- الخلط بين الأمن والرقابة يؤدي إلى تقليص المساحة الإبداعية - ضعف المرونة في مواجهة الأزمات والتأقلم معها - إقصاء فاعلين غير حكوميين بحجة «أمنية» يُضعف التفاعل - تقديم صورة جامدة ومفرغة من التعدد والانفتاح - تجاهل دور الثقافة في التهدئة وبناء الثقة المجتمعية

هذه الانتقادات توضح أن المبالغة في الإجراءات الأمنية تُقوّض البعد

الثقافي الأصيل، وتُفضي إلى تجميد الخطاب بدل تطويره، كما أن غياب استراتيجيات طوارئ مرنة يُضعف من قدرة المؤسسات على التكيّف في أوقات الأزمات، وفي الوقت ذاته، يتم تهميش دور الثقافة في تعزيز الأمن المعنوي والاجتماعي، رغم قدرتها على بناء جسور الثقة والاحتواء.

رابعًا: التوصيات

يتطلب التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه الدبلوماسية الثقافية تبنّي مقاربة مزدوجة تراعي حماية الفضاء الثقافي دون المساس بجوهره المعنوي، ويستدعي الأمر تصميم سياسات مرنة ومتكاملة تجمع بين الأمن الثقافي والحرية التعبيرية، كما أن التحصين الرقمي، وبناء شراكات متعددة الأطراف، وتمكين المؤسسات المجتمعية، تمثل حلولاً مستدامة، يوضّح الجدول التالي أبرز هذه التوصيات:

التوصيات	- تطوير خطط طوارئ ثقافية أمنية - تعزيز الحماية السيبرانية للمحتوى - تحييد الثقافة عن التجاذبات السياسية - تعزيز الشراكات مع منظمات مدنية دولية

تشير هذه التوصيات إلى إمكانية تحويل التحديات الأمنية إلى دافع لتطوير نماذج دبلوماسية ثقافية أكثر تكيفًا وذكاء، فالمطلوب ليس فقط الحماية، بل التفاعل الآمن والمرن، أيضًا، كما أن الاستثمار في البنية التكنولوجية، وتحييد الثقافة عن الاستقطاب، وتمكينها كمساحة تهدئة، يمثل مسارًا لبناء نفوذ رمزي مستقر ومستدام.

وبناءً على ذلك، تبرز التحديات الأمنية كعامل معرقل لكنه في الوقت نفسه قابل للتحويل إلى فرصة لتعزيز مرونة الدبلوماسية الثقافية، ويتطلب ذلك إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والثقافة، بحيث لا يكون الأول عائقًا للثانية، بل داعمًا لحمايتها وتوسيع نطاقها، وتؤكد هذه التحديات على أهمية بناء

سياسات وقائية، وشراكات مرنة، واستراتيجيات استباقية، تُمكّن العمل الثقافي من الاستمرار والتأثير في البيئات غير المستقرة، وفي النهاية، تبقى الثقافة عنصرًا أساسيًا في معادلة الأمن الناعم، إذا ما أُحسن توظيفها واستيعاب طاقتها التواصليّة والتقريبية.

المبحث السابع: التحديات الدولية

تواجه الدبلوماسية الثقافية في العصر الراهن جملة من التحديات ذات الطابع الدولي، تعود إلى طبيعة النظام العالمي المتغيّر، وتزايد التوترات الجيوسياسية، والتفاوت في القوة والموارد بين الدول، وتظهر هذه التحديات في تضارب المصالح، وتقييد حرية التعبير الثقافي، واستغلال الثقافة لأغراض الهيمنة أو النفوذ السياسي، كما تتأثر البيئة الثقافية الدولية بصراعات الهوية، وحروب السرديات، وفرض القيم الموحدة، ما يُضعف التعددية الثقافية ويُقلّل من فرص الحوار الحضاري، وتُعدّ هذه العوامل من أكثر التحديات تعقيدًا وتأثيرًا على مسار الدبلوماسية الثقافية في علاقات الدول.

أولاً: طبيعة التحديات

تتّسم التحديات الدولية للدبلوماسية الثقافية بأنها مركّبة وعابرة للحدود، لا ترتبط فقط بعوامل داخلية، بل بتفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية بين الدول، كما تبرز في صورٍ متعددة مثل فرض النماذج الثقافية الغربية، أو تقييد الحركة الثقافية عبر الحدود، أو غياب المساواة في الوصول إلى المنصات العالمية [101]، وتزداد هذه التحديات في ظل تصاعد النزعات الحمائية، وتسييس العلاقات الثقافية، ما يحدّ من فرص التواصل الثقافي المتوازن والعادل بين الشعوب.

وتأخذ التحديات الدولية للدبلوماسية الثقافية أشكالاً متعددة، منها ما هو

سياسي، ومنها ما هو مؤسساتي أو إعلامي، وتتجلى هذه التحديات في السياسات التمييزية، أو تحكم الدول الكبرى في المنصات الثقافية، أو تقييد التبادلات عبر التأشيرات والعوائق الإدارية [102]، وتُضعف هذه الممارسات من قدرة الدول على بناء شبكات حوار رمزي دولي، ويُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الأشكال:

أشكال التحديات الدولية	- احتكار المنصات الثقافية العالمية - التسييس المفرط للثقافة الدولية - ضعف التمويل الدولي للمبادرات الثقافية - غياب التعددية في السياسات الثقافية

تكشف هذه الأشكال أن التحديات الدولية ليست فقط ناتجة عن صراعات سياسية، بل تُمارَس أحيانًا عبر أدوات ناعمة، مثل الإعلام والتشريعات والمؤسسات، ويقود ذلك إلى خنق المبادرات الثقافية المستقلة، ويُرسّخ مركزية ثقافية تُقصي الآخر، كذلك يُضعف تقييد الحركة الثقافية من قدرة الدول على إيصال رسائلها المعنوية إلى جمهور عالمي متنوع.

ثانيًا: أثر التحديات الدولية على الدبلوماسية الثقافية

تؤدي التحديات الدولية إلى تقليص هامش التحرك الثقافي للدول، خاصة تلك التي تنتمي إلى ما يُعرف بالعالم النامي [104]، ويؤثر ذلك على فاعلية استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية، ويُضعف من فرص بناء سرديات رمزية مستقلة، كما تعرقل بعض السياسات الدولية التبادلات الثقافية بحجج سياسية أو أمنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان التمثيل المعنوي عالميًا، لذا يوضّح الجدول التالي أبرز هذه الآثار:

أثر التحديات الدولية	- تهميش الثقافات غير الغربية - استغلال الثقافة في الصراعات الدولية - التنافس على الفضاء الرقمي العالمي - غياب التمثيل في المنظمات الثقافية الدولية

يكشف الجدول عن خلل بنيوي في النظام الثقافي الدولي، حيث تُفرض أولويات بعض الدول القوية على حساب التنوع الثقافي العالمي، كما أن استخدام الثقافة في سياقات الصراع يُقلّل من فرص الحياد المعنوي، ويجعل الدبلوماسية الثقافية أداةً للصدام لا للتقارب، ويُشير غياب التمثيل العادل إلى ضرورة إصلاح المنظومة الثقافية الدولية، وتوسيع المشاركة في صناعة القرارات المعنوية.

ثالثًا: النقد

يُوجَّه نقد متزايد إلى الأداء الدولي في مجال الدبلوماسية الثقافية، من حيث انعدام التوازن في التمثيل، وهيمنة القوى الكبرى على سرديات الثقافة، وغياب العدالة في التبادل الثقافي، إضافة إلى ذلك، يُنتقد استمرار بعض الدول في استخدام الثقافة كغطاء لأهداف سياسية، ما يفقد الدبلوماسية الثقافية مصداقيتها، ويُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات [103]:

نقد السياسات الدولية	– قلة مشاركة الدول النامية في صنع القرار الثقافي العالمي – توظيف البرامج الثقافية كأداة نفوذ بدلًا من وسيلة حوار – فرض أنماط ثقافية «عالمية» تُقصي الثقافات الأخرى – تغييب الفاعلين غير الرسميين

تعكس هذه الانتقادات فجوة عميقة بين الخطاب العالمي الداعي للتعددية، والممارسات الفعلية التي تكرّس النمطية والسيطرة، كما تُبرز محدودية الأثر الثقافي في ظل غياب آليات تمثيل عادلة، ويبدو أن الحاجة ملحّة لإعادة تشكيل الحوكمة الثقافية الدولية على أسس أكثر عدالة وتشاركية.

رابعًا: التوصيات

إن تجاوز التحديات الدولية في الدبلوماسية الثقافية يتطلّب رؤية متعددة المستويات تُعيد الاعتبار للتعددية الثقافية، وتُعزز من قدرة الدول النامية

على المشاركة الفعالة في الساحة المعنوية العالمية، ويستوجب ذلك إصلاح المنظومة المؤسسية، وإقامة شراكات جديدة، وتطوير أدوات بديلة للتمثيل الثقافي، لذلك يعرض الجدول التالي أبرز هذه التوصيات:

التوصيات	- تعزيز حضور الدول النامية في المؤسسات الثقافية الدولية - إنشاء تحالفات ثقافية - تبنّي دبلوماسية ثقافية متعددة الأطراف - تحفيز التمويل الدولي للمبادرات الثقافية المستقلة

وتُقدّم هذه التوصيات مسارات عملية لتفعيل ثقافة الحوار والتنوع في الساحة الدولية، فتعزيز مشاركة الدول النامية وتحفيز الأصوات البديلة يُعيد التوازن المفقود، ويُكسر احتكار السرديات الثقافية، كما أن الشراكات الجديدة تُوسّع نطاق التأثير وتُمهّد لبنية رمزية أكثر عدالة وشمولاً.

وتُظهر التحديات الدولية في الدبلوماسية الثقافية مدى تعقيد البيئة المعنوية العالمية، وتداخل الثقافة مع السياسة والاقتصاد والإعلام في آن واحد، ولئن شكّلت هذه التحديات عائقًا أمام الحضور الثقافي المتوازن، إلا أنها تدفع في المقابل نحو ابتكار أدوات جديدة وشبكات بديلة لتعزيز التعدد والانفتاح، ويُعد إصلاح المنظومة الثقافية العالمية، وتمكين الفاعلين من الدول النامية، أساسًا لتحقيق عدالة رمزية شاملة، فالرهان على دبلوماسية ثقافية منفتحة ومتعددة الأصوات يُمثل خطوة حاسمة نحو بناء نظام ثقافي دولي أكثر توازنًا وتأثيرًا.

خاتمة الفصل السابع

في ضوء ما تقدم، يكشف هذا الفصل عمق التحديات التي تُواجه الدبلوماسية الثقافية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والأمنية والدولية، والتي تتقاطع فيما بينها لتشكّل بيئة معقّدة وغير مستقرة، وقد تبيّن أن هذه التحديات لا تُضعف، فقط،

أدوات الدبلوماسية الثقافية؛ بل تمسّ بجوهر رسالتها في بناء التفاهم والحوار بين الشعوب، كما أن غياب الرؤية الاستراتيجية والتكامل المؤسسي في مواجهة هذه المعوّقات يُكرّس فجوة بين الخطاب والممارسة، لذلك، فإن تطوير الدبلوماسية الثقافية يتطلّب تحوّلاً بنيويًا في السياسات والتصورات، يُعيد الاعتبار للثقافة بصفتها قوة ناعمة تتطلب استثمارًا ذكيًا وتنسيقًا متعدد المستويات لضمان فاعليتها واستدامتها في عالم يتغيّر بسرعة.

الفصل الثامن

الدبلوماسية الثقافية في العلاقات الدولية

باتت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة أكثر تعقيدًا وتشابكًا، نتيجة التحولات المتسارعة في بنية النظام العالمي، وتزايد أهمية الفواعل غير التقليدية، وتنامي الأدوار المعنوية للقوة الناعمة، وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الثقافية بوصفها إحدى الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز حضورها الدولي، وتوسيع تأثيرها خارج حدودها الجغرافية، بعيدًا عن أدوات القوة الصلبة أو الوسائل العسكرية والاقتصادية التقليدية، وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تحليل موقع الدبلوماسية الثقافية داخل العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال أربعة مباحث متكاملة.

المبحث الأول: توظيف الثقافة في السياسة الخارجية

أصبح توظيف الثقافة في السياسات الخارجية للدول خيارًا استراتيجيًا يعكس تحوّلاً نوعيًا في فهم العلاقات الدولية، حيث باتت الأدوات المعنوية ذات أهمية متزايدة في تعزيز النفوذ والتأثير الخارجي، غير أن هذا التوظيف لا يتم في فراغ، بل يتأثر بعدد من المحددات البنيوية والسياقية التي تضبط مساراته وتتحكم في فعاليته، وتشمل هذه المحددات عوامل سياسية واقتصادية، وأخرى مرتبطة بالهوية الوطنية والبنية المؤسسية، إضافة إلى السياق الدولي والرقمي، لذا، فإن استيعاب هذه المحددات يُعد أمرًا حيويًا لفهم حدود وإمكانات الدبلوماسية الثقافية ضمن السياسات الخارجية المعاصرة.

أولاً: محددات توظيف الثقافة في السياسة الخارجية

تُحيل محددات توظيف الثقافة في السياسة الخارجية إلى مجموعة العوامل التي تؤثر في مدى قدرة الدول على استخدام الثقافة بوصفها أداة دبلوماسية، ويستند هذا المفهوم إلى تقاطعات نظرية مع القوة الناعمة، والعولمة الثقافية، كما يرتبط بجوانب من السياسة الثقافية العامة، التي

تحدد كيفية صناعة وتمويل وتوجيه الخطاب الثقافي، ويُظهر هذا الإطار النظري أن الفعل الثقافي الخارجي هو نتاج تفاعل بين الاستراتيجية السياسية والإمكانات المعنوية، والسياقات المحلية والدولية [104].

ويؤثر عدد من العوامل في كيفية استخدام الثقافة ضمن السياسات الخارجية، مثل: طبيعة النظام السياسي، ومستوى تمأسس الثقافة داخل الجهاز الدبلوماسي، ووجود رؤية ثقافية وطنية، فالدول الديمقراطية ذات البنية المؤسسية المرنة تميل إلى تمكين الفواعل الثقافية المستقلة، بينما تميل الأنظمة المركزية إلى احتكار الفعل الثقافي وتوجيهه، كما يُعد حجم التمويل الثقافي، ومدى دمج الثقافة في استراتيجية السياسة الخارجية، من المحددات الوظيفية الأساسية، وتؤثر - أيضًا - العلاقات الدولية، والسمعة الوطنية، والانفتاح الإعلامي، في حدود هذا التوظيف الثقافي.

ثانيًا: التحديات والقيود

رغم توفر العديد من الأدوات الثقافية، إلا أن عملية إدماج الثقافة في السياسة الخارجية تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والوظيفية، فغياب الرؤية الاستراتيجية، أو ضعف التنسيق المؤسسي، أو تضارب السياسات العامة، قد يعيق هذا التوظيف ويجعله عرضة للتوظيف المؤقت أو العشوائي، إضافةً أن القيود الاقتصادية والتشريعية قد تُضعف من فاعلية الرسائل الثقافية الموجهة إلى الخارج، وهنا يُبين الجدول التالي أبرز التحديات والقيود:

التحديات	- غياب استراتيجية ثقافية وطنية - مركزية القرار الثقافي - ضعف التمويل المخصص للدبلوماسية الثقافية - غلبة الطابع الرسمي على المحتوى الثقافي - غياب التنسيق بين وزارات الخارجية والثقافة

الجدول يُظهر أن العوائق أمام توظيف الثقافة تتوزع بين مستويات مفاهيمية

ومؤسساتية وتشغيلية، فغياب الاستراتيجية ينعكس على غموض الأهداف، بينما يؤدي ضعف التنسيق إلى إهدار الموارد، كما أن المركزية تؤدي إلى تكلّس الفعل الثقافي، وتمنع مشاركة الفواعل غير الرسمية. أما التحديات الاقتصادية فتمثل عائقًا متكررًا في تنفيذ المبادرات الثقافية الكبرى، وتُوضح هذه التحديات الحاجة إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الثقافة والسياسة الخارجية.

ثالثًا: نقد الممارسات القائمة

تعاني السياسات الثقافية الخارجية في كثير من الدول من اختلالات بنيوية تُضعف من أثرها المعنوي والفعلي، ويُلاحظ أن بعض الدول تتعامل مع الثقافة بوصفها نشاطًا تكميليًا، لا مكونًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية [105]، كما تُنتقد الممارسات القائمة بسبب الطابع الاحتفالي أو الفولكلوري للمحتوى، وغياب أدوات التقييم، واعتماد نماذج مكرّرة من دون مراعاة خصوصية الجمهور المستهدف، لذا يوضح الجدول الآتي نقد السياسات الحالية:

النقد	- غياب التقييم الاستراتيجي - تركّز الأنشطة في العواصم والمدن الكبرى - تقديم الثقافة بوصفها تراثًا، فقط، دون بعد معاصر أو نقدي - اقتصار التمثيل الثقافي على الفاعلين الرسميين - استخدام الثقافة بوصفها أداة دعائية

تُبيّن أوجه النقد أن أغلب الممارسات الحالية لا ترتكز على فهم عميق للثقافة بوصفها أداة دبلوماسية، بل تتعامل معها بوصفها عنصرًا تجميليًا أو مناسباتيًا، إضافةً أن استبعاد المجتمع المدني والمبدعين المستقلين يُفرغ الخطاب من تنوعه، ويؤدي غياب أدوات التقييم إلى صعوبة تطوير الأداء أو مراجعته، ويُلاحظ أن حضور الفولكلور بوصفه المكون الأبرز في الرسائل الثقافية يُضعف من بعدها المعرفي أو القيمي.

ويمكن ملاحظة تأثير هذه المحددات من خلال مقارنة نموذجين مختلفين، مثل فرنسا التي طوّرت شبكة واسعة من المعاهد الثقافية المستقلة عن خطاب الدولة الرسمي [106]، والصين التي استثمرت بشكل ضخم في معاهد «كونفوشيوس» لكنها وُوجهت باتهامات متكررة بتسييس محتواها ما حدّ من فعاليتها في بعض الدول الغربية [107]، ويُبرز هذا التباين أن المرونة المؤسسية والاستقلال المعنوي،، عنصران حاسمان في نجاح الدبلوماسية الثقافية.

رابعًا: التوصيات

يتطلّب تعزيز فاعلية توظيف الثقافة في السياسة الخارجية إصلاحًا بنيويًا للمحددات المؤسسية والاستراتيجية، ويجب الانتقال من منطق العرض الاحتفالي إلى منطق التفاعل، ومن المركزية إلى التشاركية، بالإضافة إلى تعزيز أدوات التقييم وبناء الشراكات العابرة للقطاعين؛ العام والخاص، وهنا يعرض الجدول التالي التوصيات المقترحة:

التوصيات	- تطوير استراتيجية ثقافية وطنية متكاملة - إنشاء لجان تنسيقية بين وزارات الخارجية والثقافة - دعم استقلالية المؤسسات الثقافية في الخارج - إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص - تبني أدوات قياس للأثر المعنوي،

وتعكس هذه التوصيات الحاجة إلى مقاربة متعددة الأبعاد توفّق بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ العملي، فإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني يعزز من الشرعية والمرونة، في حين أن تطوير أدوات التقييم يُساعد في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، كما أن الاستقلالية الثقافية ضرورية لتعزيز الثقة والابتعاد عن الخطابات الرسمية الجامدة.

وبناء على ما سبق، يتضح أن توظيف الثقافة في السياسات الخارجية للدول يخضع لمجموعة من المحددات التي تؤطر قدراته وتحد من عشوائيته،

وتكمن فعالية هذا التوظيف في وضوح الاستراتيجية، ومرونة المؤسسات، وتكامل الأدوات. أما في غياب هذه العناصر، فإن الفعل الثقافي الخارجي يتحول إلى أداء رمزي محدود الأثر، ومن هنا، تتطلب الدبلوماسية الثقافية الناجحة إعادة تصميم الإطار المؤسسي والتشغيلي بما يعكس أهمية الثقافة في بناء الحضور الدولي للدول وتوسيع تأثيرها المعنوي،.

المبحث الثاني: التأثير الثقافي في إطار العلاقات الدولية

أخذت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة أبعادًا رمزية متزايدة، بحيث لم تعد تُختزل في توازنات القوة التقليدية أو المصالح الاقتصادية المباشرة، بل بات للثقافة دور مركزي في صياغة هذه العلاقات وتوجيهها، فالتأثير الثقافي لم يعد مجرد منتج ثانوي للتفاعل الدولي، بل أصبح عنصرًا فاعلاً يُسهِم في بناء الهويات العابرة للحدود، وإعادة تشكيل التصورات المتبادلة، وترسيخ أنماط من التعاون أو النفور بين الدول، لذا، تُعد الثقافة من المحددات الخفية ولكن المؤثرة في بنية النظام الدولي، ما يستدعي تحليل موقعها وتأثيرها في تشكّل العلاقات بين الدول.

أولاً: أولاً: أبعاد التأثير الثقافي في العلاقات الدولية

ينطلق تحليل التأثير الثقافي في العلاقات الدولية من المدرسة البنائية، التي ترى أن الهويات، والأفكار، والقيم المشتركة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة العلاقات بين الفواعل الدولية، وتؤكد هذه المقاربة أن الثقافة تُنتج الرموز والمعاني التي تُؤسس للثقة أو العداء بين الدول، كما تُسهم في صياغة صور ذهنية تؤثر على صناعة القرار الخارجي، إضافةً أن هذا المبحث يعتمد على مفاهيم القوة الناعمة، والتأطير المعنوي،، والتبادل الثقافي، بوصفها آليات تُتيح للثقافة أن تترك أثرًا ملموسًا في طبيعة العلاقات الدولية وتوازناتها [108].

يلعب التأثير الثقافي دورًا متعدد المستويات في تشكيل العلاقات الدولية؛ فمن جهة، تساهم الثقافة في بناء الصور الذهنية للدول، ما يُحدد مدى جاذبيتها أو نفورها في المحيط الدولي، ومن جهة أخرى، تُستخدم كوسيلة لتعزيز التفاهم المتبادل، وتخفيف التصورات العدائية، وتوفير أرضيات غير رسمية للتقارب، كما تُعد الثقافة عاملاً في بلورة التحالفات الإقليمية، وإعادة تشكيل الانتماءات الجيوسياسية على أسس رمزية مشتركة، ويبرز دور التأثير الثقافي بشكل خاص في الفضاءات المتعددة الثقافات، حيث يحدد مدى القبول أو المقاومة للتقارب السياسي أو الاقتصادي.

ثانيًا: التحديات والقيود

رغم ما تُتيحه الثقافة من إمكانات للتأثير الناعم، إلا أن هناك تحديات تُقيد من قدرتها على تشكيل العلاقات الدولية بشكل فعّال، فهناك عوائق تتعلق بالهيمنة الثقافية، وتضارب المرجعيات، والنزعات القومية، إضافة إلى التوظيف الأيديولوجي للثقافة بما يُفرغها من مضمونها التواصلي، وعليه يكشف الجدول التالي أبرز التحديات والقيود

التحديات	- الهيمنة الثقافية - تضارب المرجعيات الثقافية - النزعة القومية الثقافية - التوظيف الأيديولوجي للثقافة - ضعف الترجمة والتأويل

الجدول أعلاه يوضح أن التحديات المرتبطة بالتأثير الثقافي في العلاقات الدولية لا تنبع فقط من ضعف الأدوات، بل من اختلالات هيكلية تتعلق بطبيعة الخطاب الثقافي نفسه، فالهيمنة أو الأدلجة تُضعف من إمكانات التبادل المتكافئ، بينما تؤدي النزعات القومية إلى تقييد التفاعل مع الآخر، كما يُبرز ضعف الترجمة والتأويل قصورًا في نقل الرسائل الثقافية على نحو فعّال، مما يُضعف من حضور الدول في الفضاء المعنوي، العالمي.

ثالثًا: نقد الممارسات القائمة

رغم الاعتراف المتزايد بأهمية التأثير الثقافي في العلاقات الدولية، إلا أن كثيرًا من الممارسات القائمة لا تزال تعتمد نماذج تقليدية، تفتقر إلى التفاعل الحقيقي، أو تقع في فخ التنميط والترويج الفوقي للهوية، ويُلاحظ في بعض السياسات الثقافية اعتماد مقاربات أحادية، لا تُراعي التعدد أو حساسية السياقات المحلية، لذا الجدول التالي يسلط الضوء على أبرز أوجه النقد

النقد	- النمطية في تقديم الثقافة - تجاهل ثقافات الأطراف الأخرى والتركيز على الثقافة الرسمية - غياب الاستماع لثقافة الآخر وفرض نموذج واحد للتبادل الثقافي - تقديم الثقافة بوصفها استعراضًا احتفاليًا لا منظومة قيمية وتاريخية

يُظهر النقد أعلاه خللاً بنيويًا في ممارسات التأثير الثقافي، حيث يُلاحظ الميل إلى تقديم الثقافة بوصفها سلعة قابلة للترويج، دون تفعيل بُعدها التبادلي، إضافةً إلى ذلك أن إغفال التعدد الداخلي يُنتج خطابًا غير شامل، ويفقد المصداقية لدى الجمهور المستهدف، وتشير هذه الملاحظات إلى ضرورة تطوير نماذج أكثر تفاعلية وشمولية في التبادل الثقافي الدولي.

ونجد هنا فعالية التأثير الثقافي في التجربة الفرنسية، التي دمجت اللغة والتعليم في تعزيز حضورها المعنوي،، وخاصة في إفريقيا [109]، في المقابل، فشلت بعض المبادرات الأمريكية في الشرق الأوسط حين ارتبطت الثقافة بخطاب سياسي فوقي [110]، ما أدى إلى رفض واسع لها، رغم قوة وسائلها، لذلك تُظهر هذه التجارب أن التأثير الثقافي لا يقاس بحجم الأدوات، بل بمدى تفاعلها الحقيقي مع المتلقي.

رابعًا: التوصيات

لتفعيل التأثير الثقافي في العلاقات الدولية، لا بد من تبني مقاربة تقوم

على التفاعل المتبادل، واحترام الخصوصيات، وبناء شبكات رمزية شاملة، كما ينبغي تطوير آليات إنتاج وتوزيع الرسائل الثقافية بشكل يُراعي التعدد والمرونة، وبناءً على ذلك، يُبيّن الجدول التالي أبرز التوصيات

التوصيات	- تبني استراتيجية تفاعلية ثنائية الاتجاه - دعم الترجمة والتأويل الثقافي - تمثيل التنوع الداخلي في الرسائل - تجاوز الخطاب النمطي - إشراك الفاعلين غير الرسميين

تُبرز التوصيات أهمية التحوّل من التلقين الثقافي إلى التفاعل الثقافي، عبر تبنّي نموذج يُراعي تعقيدات السياقات الدولية وتنوع الجمهور، ويُعد تطوير أدوات الترجمة، وإشراك فاعلين مستقلين، من أهم خطوات تحسين أثر الثقافة في العلاقات الدولية، وضمان استدامته.

وانطلاقًا من ذلك، يتّضح أن الثقافة تلعب دورًا عميقًا في تشكيل العلاقات الدولية، ليس فقط من خلال الأدوات الناعمة، بل عبر صياغة المعاني والرموز التي تُوجّه السلوك الخارجي للدول، إلا أن هذا الدور يتطلب وعيًا استراتيجيًا ومؤسسيًا يُدرك تعقيدات التبادل الثقافي في عالم متعدّد الهويات، فكلما اتسم الخطاب الثقافي بالانفتاح والاحترام المتبادل، تعزز موقع الدولة في فضاء العلاقات الدولية بوصفه فاعلاً رمزيًا مؤثّرًا وموثوقًا.

المبحث الثالث: الثقافة في دعم التعاون الدولي

أصبحت الثقافة أحد المكونات الرئيسة للتعاون الدولي في مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل تغير المناخ، والهجرة، والأزمات الصحية، والتحولات الرقمية، لما توفره من مساحات للحوار وبناء الثقة بين الدول والشعوب. وفي هذا السياق، لم تعد أدوات التعاون محصورة في الأبعاد الاقتصادية أو الأمنية، بل برزت الثقافة بوصفها وسيلة فعّالة لتعزيز التفاهم وبناء

الجسور بين الشعوب والدول، إذ تتميز الثقافة بقدرتها على تجاوز الحواجز اللغوية والسياسية، وتقديم إطار مشترك يُعزز الثقة المتبادلة، ويكمن دور الثقافة هنا في إنتاج مساحات رمزية تدعم الشراكات الدولية، وتوفّر منصات للتقارب والحوار الجماعي، ومن هذا المنطلق، يحلل هذا المبحث مساهمة الثقافة في دعم التعاون الدولي، ويرصد أبرز التحديات المرتبطة بذلك، مع عرض لنماذج نقدية وتوصيات عملية.

أولاً: مفهوم الثقافة في التعاون الدولي

يُشير التعاون الدولي إلى مجمل التفاعلات الطوعية بين الدول والجهات الفاعلة في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، كما تُعرّف الثقافة على أنها منظومة من القيم والمعارف والممارسات المعنوية التي يمكن توظيفها كأداة تواصل وتفاعل حضاري، ويستند هذا الدور إلى مقولات القوة الناعمة لجوزيف ناي، والتي تعتبر الثقافة من أبرز أدوات التأثير غير القسري، كذلك تتقاطع هذه الرؤية مع مفاهيم «الدبلوماسية متعددة المسارات» و«الحوار الثقافي العالمي»، التي تؤكد على أن التعاون الثقافي يمكن أن يخفف التوترات، ويُمكّن الفاعلين من بناء علاقات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، بعيدًا عن الإكراه أو الهيمنة [111].

وتلعب الثقافة دورًا وظيفيًا متزايدًا في دعم التعاون الدولي عبر عدة مسارات: منها المهرجانات الثقافية المشتركة، برامج التبادل الفني والعلمي، ومشاريع التراث الثقافي العابر للحدود، وتُستخدم هذه المبادرات لتقريب الرؤى، وبناء علاقات تعاونية بين المؤسسات الثقافية والتعليمية والبحثية في الدول المختلفة، كما تسهم في تهيئة بيئة مناسبة للتعاون السياسي والاقتصادي، من خلال خلق انطباعات إيجابية وبناء رأسمال اجتماعي بين الشعوب، إضافة إلى ذلك، توفّر الثقافة آليات لإدارة التنوع وتعزيز التعددية، وهو ما تحتاجه الشراكات الدولية لمواجهة التحديات المشتركة

بطريقة غير تصادمية.

ثانيًا: التحديات والقيود

رغم الإمكانات التي تتيحها الثقافة باعتبارها أداة للتعاون الدولي، إلا أن هذا الدور يواجه عددًا من التحديات المعقدة، فغالبًا ما تُقابل المبادرات الثقافية بشكوك سياسية، أو تُقيّد بسبب غياب التنسيق بين الفاعلين، كما تعاني الدول النامية من ضعف الموارد، وغياب الاستراتيجيات طويلة الأمد، ما يحدّ من مشاركتها الفعالة في البرامج العالمية، وعليه يكشف الجدول التالي أبرز التحديات والقيود التي تُواجه توظيف الثقافة في دعم التعاون الدولي:

التحديات	- التسييس المفرط للمبادرات الثقافية - ضعف التمويل الدولي - غياب التنسيق بين الفاعلين - تفاوت القدرات بين الشركاء - صعوبة أو تعذر الوصول إلى المنصات العالمية

الجدول أعلاه يُبين أن التحديات لا تقتصر على الموارد المالية، بل تشمل اختلالات في الحوكمة والتنسيق والاستفادة المتوازنة من الفرص، فغياب التكامل بين الفاعلين، والتفاوت في الإمكانات، يؤدي إلى علاقات غير متكافئة، تُكرّس المركزية الثقافية بدلاً من أن تُعزز التعاون العادل، إضافةً أن تسييس العمل الثقافي يفقده حياده، ويُحوّله من جسر للتفاهم إلى وسيلة للهيمنة.

ثالثًا: نقد الممارسات القائمة

تعاني الكثير من برامج التعاون الثقافي الدولي من نزعة رمزية سطحية، حيث يُنظر إليها كمجرد واجهة تزيينية بدلاً من كونها أداة استراتيجية، كما أن غياب الرؤية طويلة الأمد، وتركّز المشاريع في النخب الحضرية، يؤدي

إلى تغييب العدالة الثقافية، ويفرض أنماطًا ثقافية معينة على حساب أخرى، وفيما يلي جدول يُبرز أهم جوانب القصور في الممارسات الحالية:

النقد	- التركيز على النخبوية - الاكتفاء بتنظيم فعاليات دون بناء برامج دائمة أو مؤثرة - عدم وجود آليات لمتابعة نتائج المشاريع أو تصحيح مسارها - إهمال دور منظمات المجتمع المدني أو الفاعلين المستقلين - نسخ نماذج جاهزة دون مراعاة الخصوصيات الوطنية للشعوب المعنية

يوضح الجدول أن الخلل لا يكمن فقط في الأدوات، بل في غياب العمق والتشاركية في المضمون، فحين تُختزل الثقافة في مراسم شكلية، تفقد قدرتها على التأثير المستدام، كما أن تغييب المجتمعات المحلية يخلق فجوة بين الخطاب والممارسة، ويُضعف من شرعية المشاريع في نظر الجمهور المستهدف.

وتُعد الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي، من أكبر المؤسسات العالمية في مجال دعم التبادل العلمي والثقافي، فقد موّلت هذه الهيئة آلاف المنح الدراسية والبحثية للطلبة والباحثين من دول مختلفة، خاصة من أوروبا الشرقية وإفريقيا وآسيا، للدراسة في الجامعات الألمانية في تخصصات، مثل: الطب، والهندسة، والعلوم الاجتماعية [112].

وهنا نلاحظ أن أثر البرنامج لم يقتصر على تنمية القدرات الأكاديمية، بل ساهم في بناء روابط ثقافية طويلة الأمد، وتعزيز صورة ألمانيا بوصفها دولة منفتحة على المعرفة والحوار، لذا يُظهر هذا النموذج كيف يمكن للثقافة الأكاديمية أن تعمل بوصفها جسرًا دبلوماسيًا فعّال يعزز العلاقات الدولية ويخدم الأهداف الاستراتيجية بعيدًا عن أدوات التأثير التقليدية.

رابعًا: التوصيات

لتعزيز فعالية الثقافة في دعم التعاون الدولي، هناك حاجة إلى سياسات أكثر شمولاً واستدامة، تُراعي التعدد والتوازن بين الشركاء، ويتطلب ذلك

الاستثمار في العلاقات طويلة الأمد، وتوسيع قاعدة الفاعلين، وربط الثقافة بالتنمية الشاملة، وفيما يلي يعرض الجدول التالي أبرز التوصيات المقترحة:

التوصيات	- تطوير استراتيجيات شاملة للتعاون الثقافي - بناء منصات رقمية متعددة اللغات - إشراك المجتمعات المحلية - دعم الشراكات - اعتماد نظام تقييم دوري للمبادرات

تُظهر التوصيات أعلاه، الحاجة إلى إصلاحات عميقة في بنية التعاون الثقافي، تركز على التشاركية، والتنوع، والمرونة، فتمكين الفواعل المحلية، وتطوير أدوات التقييم، يُسهم في تجاوز النمطية، ويمنح الثقافة بُعدًا وظيفيًا حقيقيًا في التعاون الدولي.

وفي ضوء ما سبق، يتّضح من التحليل أن الثقافة تمتلك إمكانات استراتيجية بارزة لدعم التعاون الدولي، متى ما جرى توظيفها في إطار من التنسيق والاستدامة، فهي قادرة على بناء جسور للحوار والتفاهم تتجاوز خطوط الانقسام، وتُمهّد لابتكار حلول غير تقليدية للتحديات العالمية، ومع ذلك، فإن فاعلية هذا الدور تظل رهينة بتجاوز القيود السياسية والتمويلية والإدارية، وبإعادة بناء آليات الإنتاج والتوزيع الثقافي على المستوى الدولي، إذ لم يعد التعاون الثقافي المتوازن خيارًا هامشيًا، بل غدا ضرورة أساسية.

المبحث الرابع: الثقافة في بناء السلام والحد من النزاعات

في عالم يشهد تصاعدًا في النزاعات المسلحة والتوترات السياسية والعرقية، تبرز الحاجة إلى أدوات فاعلة ومستدامة للوقاية من النزاعات، والحد من آثارها، وتعزيز السلام على المستويين المحلي والدولي. وتُعد الثقافة من أبرز هذه الأدوات، نظرًا لقدرتها على ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاحترام المتبادل، وبناء جسور التواصل بين الشعوب والمجتمعات، بما يسهم في الحد

من أسباب الصراع وتعزيز فرص التفاهم. ولا يقتصر دور الثقافة على مرحلة ما بعد النزاعات، بل يمتد إلى الوقاية منها، والمساهمة في إدارة الخلافات بوسائل سلمية، وترميم النسيج الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دور الثقافة في تعزيز السلام والحد من النزاعات، مع بيان أبرز التحديات التي تواجه هذا الدور، وتقديم قراءة نقدية للممارسات القائمة، وصولاً إلى مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز فاعلية الثقافة في هذا المجال.

أولاً: دور الثقافة في السلام والحد من النزاعات

ترتبط الثقافة بدور متزايد في تعزيز السلام والحد من النزاعات، من خلال إسهامها في نشر قيم الحوار والتسامح والاعتراف المتبادل، وبناء بيئات اجتماعية أكثر قدرة على استيعاب الاختلاف وإدارته بوسائل سلمية. ويستند هذا الدور إلى عدد من المرتكزات النظرية، أبرزها مفهوم «السلام الإيجابي» لجوهان غالتونغ، والذي لا يُختزل في غياب العنف فحسب، بل يتطلّب وجود عدالة اجتماعية ومعنوية[113]، كما تتقاطع هذه الرؤية مع أدبيات التحول الثقافي للنزاعات التي تؤكد أهمية الثقافة في إعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف المتنازعة، ومعالجة الأسباب العميقة للصراع، وترسيخ أسس التعايش المستدام.

وتؤدي الثقافة أدوارًا متعددة في مختلف مراحل النزاع؛ ففي مرحلة الوقاية، تُسهم في تعزيز ثقافة الحوار، وترسيخ قيم التعددية وقبول الآخر، بما يساعد على الحد من أسباب التوتر والصراع. وأثناء النزاع، يمكن توظيف المبادرات الثقافية والوساطة المجتمعية للحفاظ على قنوات التواصل وتخفيف حدة الاستقطاب. أما في مرحلة ما بعد النزاع، فتسهم الثقافة في دعم المصالحة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة، وترميم الذاكرة الجمعية، من خلال الفنون، والتراث، ومشروعات التوثيق، والفعاليات الثقافية المشتركة،

بما يجعلها أداة فاعلة في تعزيز السلام والحد من تجدد النزاعات.

ثالثًا: التحديات والقيود

رغم ما تمتلكه الثقافة من إمكانات في تعزيز السلام والحد من النزاعات، فإن توظيفها في هذا المجال يواجه عددًا من التحديات التي تحد من فاعليته، ولا سيما في البيئات التي تشهد انقسامات مجتمعية أو استقطابات سياسية حادة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في محدودية التمويل، وتسييس المبادرات الثقافية، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، إضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة، الأمر الذي يؤثر في استدامة البرامج الثقافية وقدرتها على تحقيق أثر ملموس. ويُوضح الجدول التالي أبرز هذه التحديات:

التحديات	– تسييس المشاريع الثقافية – هشاشة البنية التحتية الثقافية – مقاومة المجتمع المحلي – غياب كوادر متخصصة – نقص التمويل المستدام

يكشف الجدول أن التحديات لا تقتصر على الجوانب المالية أو المؤسسية، بل تمتد إلى البيئة الاجتماعية والسياسية التي تُنفَّذ فيها المبادرات الثقافية، مما يجعل نجاح الثقافة في تعزيز السلام والحد من النزاعات مرهونًا بتوفير بيئة داعمة تتسم بالاستقرار، والاستقلالية، والتنسيق المؤسسي. كما أن ضعف تقبل بعض المجتمعات للمبادرات الثقافية أو تسييسها قد يحد من قدرتها على بناء الثقة وتعزيز الحوار، الأمر الذي يستلزم تصميم برامج تراعي الخصوصيات المحلية وتستند إلى المشاركة المجتمعية الواسعة.

رابعًا: نقد الممارسات القائمة

تعاني الممارسات الثقافية الرامية إلى تعزيز السلام والحد من النزاعات من عدد من أوجه القصور، إذ تُختزل الثقافة في أنشطة رمزية أو احتفالية،

دون دمجها ضمن استراتيجيات شاملة لمعالجة أسباب النزاعات أو دعم التماسك المجتمعي. كما تركز بعض البرامج على إبراز قيم التعايش بصورة شكلية، دون الانخراط في معالجة القضايا التاريخية والاجتماعية التي تُغذي الانقسام، وفيما يلي جدول يُظهر أبرز أوجه النقد في الممارسات القائمة:

النقد	- الطابع الرمزي للمبادرات وضعف أثرها المجتمعي - فرض رواية ثقافية واحدة وإهمال التعددية - ضعف إشراك المجتمعات المتأثرة في تصميم وتنفيذ البرامج - غياب مؤشرات واضحة لقياس أثر الثقافة في تعزيز السلام والحد من النزاعات

تُظهر أوجه النقد أن العديد من المبادرات الثقافية ما زالت تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والتشاركية، إذ إن اقتصارها على الأنشطة الرمزية، أو تجاهلها لتعدد السرديات والهويات، يحد من قدرتها على بناء الثقة وتعزيز الحوار المجتمعي. كما أن غياب أدوات التقييم يجعل من الصعب قياس الأثر الحقيقي لهذه المبادرات أو تطويرها، الأمر الذي يستدعي الانتقال من المبادرات المؤقتة إلى برامج ثقافية مستدامة ترتبط بأهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس.

ومن أبرز النماذج الناجحة «مشروع الأدب التفاعلي في رواندا» بعد الإبادة الجماعية عام 1994 [114]، حيث ساعدت الثقافة التعبيرية في إعادة التواصل بين الناجين والجناة، وتقديم روايات متعددة عن الماضي، مما ساهم في المصالحة المجتمعية، بالمقابل، فشلت مبادرات ثقافية عديدة في البوسنة والهرسك بسبب فرض سردية قومية واحدة وإقصاء الآخر [115].

خامسًا: التوصيات

لتعزيز دور الثقافة في تعزيز السلام والحد من النزاعات، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات ثقافية أكثر شمولاً واستدامة، تقوم على الحوار، واحترام

التعددية، وإشراك مختلف الفاعلين في تصميم وتنفيذ المبادرات الثقافية. كما يتطلب ذلك دعم القدرات المؤسسية، وتوفير موارد مالية مستقرة، وتعزيز التكامل بين الثقافة والتنمية وبناء السلام. ويُبيّن الجدول التالي أبرز التوصيات المقترحة:

التوصيات	– تعزيز السرديات المتعددة في البرامج الثقافية – إشراك المجتمعات المتأثرة بالنزاع – تكوين كوادر مختصة في السلام الثقافي – تأمين تمويل طويل الأمد ومستقر – دمج الثقافة في استراتيجيات الوقاية من النزاعات وبناء السلام.

تعكس هذه التوصيات أهمية الانتقال من المبادرات الثقافية المؤقتة إلى سياسات مؤسسية طويلة الأمد، تجعل الثقافة أداة فاعلة في الوقاية من النزاعات، وتعزيز الحوار، ودعم المصالحة المجتمعية. كما أن إشراك المجتمعات المحلية، واحترام التعددية الثقافية، وتوفير التمويل المستدام، يُسهم في زيادة فاعلية المبادرات الثقافية وتحقيق أثرها على المدى البعيد.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الثقافة تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز السلام والحد من النزاعات، من خلال ترسيخ قيم الحوار، وبناء الثقة، وتعزيز التفاهم بين المجتمعات، بما يجعلها أحد أهم روافد الدبلوماسية الثقافية في مواجهة الأزمات المعاصرة. غير أن نجاح هذا الدور يظل مرتبطًا بوجود سياسات ثقافية متكاملة، ومؤسسات قادرة على توظيف الثقافة بصورة استراتيجية ومستدامة، وإشراك مختلف الفاعلين في صناعة المبادرات وتنفيذها، بما يعزز قدرتها على الإسهام في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وسلامًا.

خاتمة الفصل الثامن

أظهر تحليل هذا الفصل أن الثقافة لم تعد مكونًا هامشيًا في العلاقات

الدولية، بل غدت أداة استراتيجية ذات تأثير متنامٍ في السياسة الخارجية للدول، فمن خلال استعراض محددات توظيف الثقافة، تبيّن أن فعالية الدبلوماسية الثقافية تتأثر بجملة من العوامل البنيوية والسياسية، مما يستدعي فهمًا دقيقًا للقيود والإمكانات التي تحكم هذا المجال، كما أوضح كيف أصبحت الدبلوماسية الثقافية وسيلة عملية لتعزيز النفوذ الناعم، وإعادة تشكيل صورة الدولة على الساحة الدولية، بعيدًا عن أدوات الإكراه الصلبة.

قائمة المراجع

1) منظمة اليونسكو، الثقافة والتنمية: رؤية عالمية، ترجمة قطاع الثقافة، باريس: اليونسكو، 2002.

2) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: العبيكان، 2007.

3) هاري شابيرو، نظرات في الثقافة، ترجمة محمد علي العريان، الجيزة: وكالة الصحافة العربية، 2018.

4) اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة، بناء الدبلوماسية العامة الأمريكية، وزارة الخارجية، 2005.

5) جيرمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي، أبو ظبي: دائرة الثقافة، 2013.

6) تيم إدواردز، النظرية الثقافية، ترجمة محمود أحمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

7) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: دار الآداب، 2014.

8) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود، القاهرة: هنداوي، 2017.

9) لو سي ميان، تاريخ الثقافة، ترجمة إيمان مجدي محمد، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2023.

10) سوزان باسنيت أندريه ليفيفير، بناء الثقافات، ترجمة محمد عناني، القاهرة: هنداوي، 2017.

11) هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة إحسان عباس، بيروت: دار العلم، 2011.

12) جيرمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي، أبو ظبي: دائرة الثقافة، 2013.

13) جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة محمد حسن، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

14) جورج كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الإله الملاح، دمشق: دار دمشق، 1988.

15) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: العبيكان، 2007.

16) هاري شابيرو، نظرات في الثقافة، ترجمة محمد علي العريان، الجيزة: وكالة الصحافة

العربيـة، 2018.

17) جوزيـف إم سيراكوسـا، الدبلوماسـية: مقدمـة قصيـرة، ترجمـة كوثـر محمـود، القاهـرة: هنـداوي، 2015.

18) إريـك هوبزبـاوم، أزمنـة متصدعـة: الثقافـة والمجتمـع في القـرن العشـرين، ترجمـة سـهام عبـد السـلام، الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2015.

19) لـو سـي ميـان، تاريـخ الثقافـة، ترجمـة إيمـان مجـدي محمـد، القاهـرة: مجموعـة النيـل العربيـة، 2023.

20) شـنايدر سـينثيا كاي، الدبلوماسـية الثقافيـة: روايـة القيـم الأميركيـة للعالـم، ترجمـة ليلـى يوسـف، القاهـرة: المركـز القومـي للترجمـة، 2015.

21) إريـك هوبزبـاوم، أزمنـة متصدعـة: الثقافـة والمجتمـع في القـرن العشـرين، ترجمـة سـهام عبـد السـلام، الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2015.

22) اليونسـكو، التفاهـم بين الثقافـات: دليـل لبرامـج الحـوار الثقـافي، باريـس: منظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة، 2010.

23) جـان نيـدرفين بيتـرس، العولمـة والثقافـة: المزيـج الكونـي، ترجمـة خالـد كسـروى، القاهـرة: المركـز القومـي للترجمـة، 2015.

24) هارلمبـس وهولبـورن، سوشـيولوجيا الثقافـة والهويـة، ترجمـة حـاتم حميـد محسـن، دمشـق: دار كيـون، 2010.

25) جـان نيـدرفين بيتـرس، العولمـة والثقافـة: المزيـج الكونـي، ترجمـة خالـد كسـروى، القاهـرة: المركـز القومـي للترجمـة، 2015.

26) بيتر كوسون، البحث عن الهوية، ترجمة سامر جميل، العين: دار الكتاب الجامعي، 2010.

27) لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دمشق: دار الفرقد للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.

28) اليونسكو، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2003.

29) ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ترجمة عبد النور خراقي، الرياض: المرصد العربي للترجمة، 2021.

30) تشارلز تايلور، سياسة الأعتراف، ترجمة عبد الرحمن الدقون، مكتبة إلكترونية: عقول الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

31) وزارة الثقافة الكندية، السياسة الرسمية للتعددية الثقافية في كندا، أوتاوا: الحكومة الكندية، 2015.

32) وزارة الخارجية الأسترالية، الدبلوماسية الثقافية الأسترالية: التنوّع والانخراط، كانبيرا: الحكومة الأسترالية، 2018.

33) الاتحاد الأوروبي، السياسات الثقافية والتنوع في أوروبا، بروكسل: المفوضية الأوروبية، 2019.

34) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنوع الثقافي والتنمية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

35) تيم إدواردز، النظرية الثقافية، ترجمة محمود أحمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

36) سوندرز، الحرب الباردة الثقافية، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2017.

37) جورج كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الإله الملاح، دمشق: دار دمشق، 1988.

38) ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ترجمة عبد النور خراقي، الرياض: المرصد العربي للترجمة، 2021.

39) مجموعة من المؤلفين، المنظور الجيوثقافي: توظيف القوى الكبرى للثقافة، تحرير خالد حنفي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2023.

40) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، القاهرة: هنداوي، 2017.

41) مجموعة من المؤلفين، النظرية الاجتماعية، ترجمة يسرى عبد الحميد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

42) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: دار الآداب، 2014.

43) اليونسكو، إعادة تشكيل السياسات من أجل الإبداع: اعتبار الثقافة منفعة عامة عالمية، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2022.

44) باتريك سافيدان، التعددية الثقافية، ترجمة فؤاد شاهين، بيروت: دار الكتب الجديد، 2021.

45) لويس ديامونـد، الدبلوماسية متعددة المسارات، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دمشق: دار الفرقد للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.

46) جيهان زكي، الدبلوماسية الثقافية بين الأصل والصورة، القاهرة: دار المعارف، 2022.

47) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

48) لجان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف منيمنه، بيروت: منشورات عويدات، 1985.

49) كينث آن والتز وندت، نظرية السياسة الدولية، ترجمة هيث غالب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2021.

50) ليلا غاندي، نظرية ما بعد الكولونيالية، مدخل نقدي، ترجمة لحسن أحمامة، القاهرة: صفحة سابعة للنشر والتوزيع، 2021.

51) مجموعة من المؤلفين، النظرية الاجتماعية، ترجمة يسرى عبد الحميد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

52) ليلا غاندي، نظرية ما بعد الكولونيالية، مدخل نقدي، ترجمة لحسن أحمامة، القاهرة: صفحة سابعة للنشر والتوزيع، 2021.

53) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

54) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

55) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنوع الثقافي والتنمية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

56) روبرت بوغ هاريسون، الشباب: العمر من منظور التاريخ الثقافي، ترجمة شحدة فارع، أبو ظبي: دائرة الثقافة، 2019.

57) مؤسسة أصفري، مؤسسة بريطانية ثقافية غير ربحية، لندن. https://startnetwork.org/ar/about

58) مؤسسة كالوست: مؤسسة برتغالية ثقافية غير ربحية، لشبونة. https://gulbenkian.pt/en/

59) إدريان غللي، ثقافة أدب الرسائل، ترجمة وليد شحادة، الرياض: العبيكان، 2011.

60) نتفليكس، من أكبر منصات بث المحتوى الترفيهي والثقافي عبر الإنترنت، الولايات المتحدة. https://www.netflix.com/qa-en/

61) آبل، شركة أمريكية متعددة الجنسيات معنية تصنيع أجهزة الحاسوب، كاليفورنيا. https://www.apple.com/

62) معهد الدراسات الدولية المتقدمة، مركز بحثي وأكاديمي يهتم بالسياسات الثقافية، واشنطن العاصمة، https://sais.jhu.edu/

63) معهد السلام الدولي، مركز أبحاث دولي يدعم السياسات الثقافية في مناطق النزاع، نيويورك. https://www.ipinst.org/

64) جامعات المدينة التعليمية، منظومة جامعات دولية تعزز التنوع الثقافي، الدوحة. https://educationcity.qa/ar/home

65) اليونسكو، مؤشرات الثقافة 2030: إطار عمل لقياس مساهمة الثقافة في أجندة 2030، باريس: منشورات اليونسكو، 2021. https://tinyurl.com/4wjrtvnu

66) اليونسكو، ما هي اليونسكو؟، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2021. https://www.unesco.org/ar/brief?utm__source=chatgpt.com

67) اليونسكو، اليونسكو والثقافة: إعادة رسم السياسات الثقافية من أجل التنمية المستدامة، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2018. https://tinyurl.com/2w7ze4zv

68) اليونسكو، إعادة تشكيل السياسات من أجل الإبداع: اعتبار الثقافة منفعة عامة عالمية، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2022. https://tinyurl.com/4d7wcv75

69) اليونسكو، المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2021. https://tinyurl.com/3rysvmrs

70) اليونسكو، مؤشرات الثقافة وأجندة 2030، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة، 2019. https://tinyurl.com/eddcvwct

71) ثيودور موران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصادي السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي، ترجمة جورج خوري، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994.

72) آبل، شركة أمريكية متعددة الجنسيات معنية تصنيع أجهزة الحاسوب، كاليفورنيا. https://www.apple.com/

73) غوغل، أبرز محرك بحثي، الولايات المتحدة. https://www.google.com/

74) معرض الرياض الدولي للكتاب، منصة ثقافية تجمع صناع الأدب والنشر، الرياض. https://tinyurl.com/2mhb9ma3

75) فعاليات درب الساعي، تهتم بأنشطة وبرامج تستهدف جميع فئات المجتمع، قطر. https://tinyurl.com/4s62e693

76) معرض فرانكفورت الدولي للكتاب، منصة رئيسية للتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات، فرانكفورت. https://www.buchmesse.de/en

77) مهرجان إكسبو الثقافي، منصة دولية للترويج الثقافي. https://expoqataronline.com/ar/

78) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنوع الثقافي والتنمية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

79) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

80) معهد غوته، المعهد الثقافي الرسمي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، يروّج لتعليم اللغة الألمانية في الخارج ويشجع التبادل الثقافي الدولي. https://www.goethe.de/en/index.html

81) المعهد الفرنسي، مؤسسة عامة فرنسية تُعنى بنشر الثقافة الفرنسية وتعزيز التبادل الثقافي. https://www.institutfrancais.com/fr

82) المجلس الثقافي البريطاني، منظمة بريطانية تهدف إلى تعزيز العلاقات الثقافية ومنح الفرص التعليمية. https://www.britishcouncil.org/

83) المركز الثقافي الصيني، مؤسسة رسمية صينية تهدف إلى تعزيز الثقافة الصينية حول

العالم. https://en.cccweb.org/

84) برنامج التبادل الأكاديمي، مبادرة تعليمية تتيح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس فرصة الدراسة أو التدريس في مؤسسات تعليمية خارج بلدانهم الأصلية. https://tinyurl.com/2z5ubv66

85) برنامج فولبرايت الأمريكي، يهدف إلى التبادل الأكاديمي كأداة دبلوماسية ثقافية. https://www.fulbrightprogram.org/

86) مجموعة من المؤلفين، ثقافات الإعلام، ترجمة منير مخلوف، بيروت: منشورات ضفاف لبنان، 2015.

87) قناة France 24 بالعربية، قناة إخبارية دولية ناطقة بالعربية، تتبع شبكة فرانس 24 الفرنسية المملوكة للدولة. https://www.france24.com/ar/

88) Palestine Remix من الجزيرة، مشروع تفاعلي مبتكر أطلقته شبكة الجزيرة الإعلامية، يهدف إلى تقديم الرواية الفلسطينية. https://tinyurl.com/26y5vpxn

89) مجموعة من المؤلفين، المنظور الجيوثقافي: توظيف القوى الكبرى للثقافة، تحرير خالد حنفي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2023.

90) المعهد الدولي للسلام، حول المعهد الدولي للسلام، نيويورك: المعهد الدولي للسلام، 2024. https://www.ipinst.org

91) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

92) هومي بهابها، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 2014.

93) بيتر كوسون، البحث عن الهوية، ترجمة سامر جميل، العين: دار الكتاب الجامعي، 2010.

94) فوكوياما فرانسيس، نهاية الإنسان: عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ترجمة فايز الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

95) صامويل هنتجتون، هل تصنع الثقافة السياسة، ترجمة سهير صبري، القاهرة: دار العين للنشر، 2023.

96) لو سي ميان، تاريخ الثقافة، ترجمة إيمان مجدي محمد، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2023.

97) روبرت بوغ هاريسون، الشباب: العمر من منظور التاريخ الثقافي، ترجمة شحدة فارع، أبو ظبي: دائرة الثقافة، 2019.

98) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

99) لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دمشق: دار الفرقد للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.

100) ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ترجمة عبد النور خراقي، الرياض: المرصد العربي للترجمة، 2021.

101) سوندرز، الحرب الباردة الثقافية، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2017.

102) جورج كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الإله الملاح، دمشق: دار دمشق، 1988.

103) سعيد إدوارد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: دار الآداب، 2014.

104) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطة والسلام، ترجمة خيري حماد، عمان: الدار الأهلية، 2024.

105) جان ميلسين، الدبلوماسية العامة: القوة الناعمة في العلاقات الدولية، ترجمة نزار ميهوب دمشق: الأكاديمية السورية الدولية، 2018.

106) وزارة الخارجية الفرنسية، «الصناعات الثقافية والإبداعية تمثل قضية مهمة في سياستنا الخارجية،» فرنسا، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، 2022. https://tinyurl.com/593tnmm4

107) وانغ يي تشو، التوجهات الجديدة للدبلوماسية الصينية، ترجمة جورجينا زكريا، الرياض: بيت الحكمة، 2022.

108) مجموعة من المؤلفين، المنظور الجيوثقافي: توظيف القوى الكبرى للثقافة، تحرير خالد حنفي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2023.

109) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي القصيبي الرياض: تهامة، 1984.

110) جورج كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الإله الملاح، دمشق: دار دمشق، 1988.

111) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

112) الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي، التقرير السنوي 2022: التدويل والدبلوماسية العلمية، بون: داد، 2023. https://www.daad.de

113) جيهان زكي، الدبلوماسية الثقافية بين الأصل والصورة، القاهرة: دار المعارف، 2022.

114) المعهد الدولي للسلام، حول المعهد الدولي للسلام، نيويورك: المعهد الدولي للسلام، 2024. https://www.ipinst.org

115) شنايدر سينثيا كاي، الدبلوماسية الثقافية: رواية القيم الأميركية للعالم، ترجمة ليلى يوسف، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.